

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية أصول الدين والشريعة
والحضارة الإسلامية
قسم: الكتاب والسنة

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية
قسنطينة

منهج الحافظ ابن عبد البر في الحديث الحسن
من خلال كتابه التمهيد

بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الكتاب و السنة

إشراف الدكتور:

محمد عبد النبي

إعداد الطالبة:

سلاف القيقط

السنة الجامعية : 1421-1422هـ : 2000-2001م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية
كلية أصول الدين و الشريعة
والحضارة الإسلامية
قسم : الكتاب و السنة

الرقم الترتيبي:...../2001

رقم تسجيل الطالب (ة):

مخبرون البحث

منهج المحافظ ابن عبد البر في الحديث الحسن
من خلال كتابه التمهيد

بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الكتاب و السنة

شعبة : الكتاب و السنة

من الطالبة: القيقط سلاف

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	أمام اللجنة
د / سلمان نصر	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر	1. الرئيس
د / محمد عبد النبي	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر	2. المقرر
د/ محمد خالد الاسطمبولي	أستاذ مكلف بالدروس	معهد أدرار	3. العضو
أ/ حسان موهوي	أستاذ مكلف بالدروس	جامعة الأمير عبد القادر	4. العضو

نوقش (ت) يوم :

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأمير
العلوم الإسلامية

الإهداء

إلى اللذين في صغري ربياني...

وفي شبابي حفظاني ومرعاني...

وعلى الأخلاق والفضيلة أدباني...

وبعقد العفة وعزة النفس حلياني...

والدائي الغاليان، مرحمة منك لهما يا رَحِمَـان

إلى كل مَنْ مِنْ غِيَابَاتِ الْجَهْلِ أَنْقَذَنِي...

وإلى الحق أرشدني وهداني...

ومن علمه أعطاني وكفاني...

بالقلم والكتاب واللسان...

إلى كل مَنْ يَرْجُو بَعْلَهُ مَرْضَاةَ الرَّحْمَنِ...

مُسْتَأْذِنًا بِسْمَةِ الْمُصْطَفَى مُسْتَشْدَا بِآيَاتِ الْقُرْآن...

إلى زوجي، ابني، أشقائي وشقيقاتي...

أهدي عملي محلي بِنَحِيَةِ شُكْرٍ وَامْتِنَانٍ وَعِرْفَانٍ

عرفان و امشان

إن الأولى بالحمد والعرفان والمستحق لكل عبارات الشاء والامشان من يسر لي العقبات وبارك لي في الجهد والأوقات وغمرني بما لا يحصى من العطايا والنعمة والهبات، فالحمد لك يا رب حمدا أنال به مرضاتك واستنزل به مرحمتك واستجدي به عفوك ومغفرتك. ثم أنه من تمام شكر الله شكر من كان له فضل من قريب أو بعيد على هذا العمل، فلجد لزاما علي أن أبادر بتسجيل أسمى آيات التقدير لكل من:

1- أسنادي الفاضل الدكتور: محمد عبد النبي إذ منحني القمة بأقت احده هذا الموضوع ثم تكرم به بقبول الإشراف على إعدادة وما حبانني به من دقيق توجيهاته وعميق ملاحظاته.

2- أساتذتي:

الدكتور حمزة عبد الله المليباري: الذي كان لنا التبراس الذي اقتبسنا من نوره الأدب والعلم على حد سواء.
الدكتور محمد خالد الأسطمبولي: الذي أضاف يدا من أياديه إلى هذا البحث بتوجيهاته وإرشاداته.
الأسناذ حسان موهوبي: الذي فتح لي بينه ومكتبته، فكان لي الأيخ الناصح والأسناذ الموجه والمرشد المخلص.

إلى كل الذين نهلت العلم على أيديهم، وعلى رأسهم الدكتور محمد الطاهر الجوابي، والدكتور: سلمان نصر والأسناذ سمير حيمص، والأسناذ خميس بن عاشور، وجميع القائمين على كلية أصول الدين والشرعية والحضارة الإسلامية، وعمال مكتبة الطلبة والأساتذة.

3- زوجي - أبو أسامة - الذي ضحى بنفسه وقته ووافر جهده، وكل راحته، فكان لي خير رفيق في أصعب رحلتي وأشق طريق.

4- أسرتي، خاصة شقيقي الأكبر - يوسف - وزميلاتي في البحث والعمل لما أسدوا لي من مساعدات وتشجيعات لإنجاز هذا الجهد، والأسناذ: مصطفى وذن، والأخت ريملة صغيري اللذان تكرر ما بكتابة وطبع هذه الرسالة.

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا إلى الحق وفق شريعة سمحة غراء، وكتب لهذا الهدي الخلود والبقاء، وصلّ اللهم على سيدنا محمد أبيه ضياءً، وخاتم الرسل والأنبياء، من أبان بسنته الشريفة أحكام السماء، وترك أمته على المحجة البيضاء، وعلى آله وصحبه ومن أبلى في هذه الأمة خير بلاء، من المخلصين والصالحين والعلماء... أما بعد:

فإن خير ماتبذل فيه الجهود، وتعمر به الأوقات، وتغنى فيه الأعمار بعد كتاب الله عزّ وجل، دراسة سنة المصطفى - عليه الصلاة والسلام-، وبيان معانيها وماتتطوي عليه من رفيع أحكام وسمو معان وأخلاق، وتحقيقها وتمييز صحيحها من سقيمها، إذ هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد كتاب الله الذي تقدمها شرفاً، وهما معا وصيته -صلى الله عليه وسلم- لأئمة من بعده، حتى لاتزيغ أو يدركها الضلال.

وقد انبرى لهذا الشأن ثلة من العلماء الأجلاء، اصطفاهم الله وشرفهم بحمل هذا العلم، فبذلوا لذلك قصارى وسعهم وكل جهدهم، حتى قضوا نحبهم، فمنهم من أبقي الزمان على أثره وذكره وحفظ لنا جهده في أسفار تداولتها الأجيال، ومنهم من لم يبق من ذكره إلا اسمه، إلا أنّ فضل الجميع لايندثر، وأثرهم باق لن يضمحل، وماهذه المصنفات والمؤلفات التي تزخر بها مكتبات العالم قاطبة مما هو مطبوع أو مخطوط، إلّا علما على ذلك.

وإذ يحاول علماؤنا اليوم بعث علومنا من جديد وتقريب مفاهيمها بنظرات وأساليب تواكب النهضة العلمية التي يشهدها العالم في مختلف الفنون، ومن بينها علوم الحديث، فإنّه لايسعهم إلّا الرجوع إلى تراث هؤلاء والنهل من معينهم، ولايمكن شد البنيان إلّا على أساس صلب، هو ذاك الذي وضعه أولوا السبق في هذا الفن من النقاد.

وإني بهذا البحث أحاول ضمّ صوتي إلى المنادين بالرجوع إلى مصنفات هؤلاء، وإفراد صنيع كل منهم بدراسة جادة، عميقة الأسس، شاملة الأبعاد، تخضع فيها نصوصهم وعباراتهم للتحليل والتفسير في إطار موحد، ويسلّط فيها الضوء على كل مايساعد في تحديد معالم منهجهم النقدي الذي يعدّ الأساس لأيّ محاولة تحديد على مستوى التقعيد والتنظير لعلوم الحديث ومصطلحه.

- ولتبيين ماينضوي عليه بحثي هذا، وضعت له هذه المقدمة وضمنتها النقاط الآتية:

أولاً: التعريف بموضوع البحث.

سأتناول بالبحث منهج أحد جهايزة علم الحديث، وقمة من قممه الشاخنة، من أنار بفكره ظلمة العقول، وفك بعلمه ألغاز المنقول: حافظ المغرب وإمام الأندلس، أبو عمر يوسف بن عبد البرّ الأندلسي في تحسين الأحاديث بتتبع إطلاقاته لحكم الحسن على ماانفرد من الأحاديث والأسانيد في كتابه وموسوعته الحديثية والفقهية، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد^١.

فالحافظ -رحمه الله- وإن لم يقصد بمصنفه هذا نقد الأحاديث وبيان درجتها، فإنّه لم يعدمه هذه الفائدة، حيث أودعه الكثير من الأحكام النقدية، يفيد بعضها التصحيح، وبعضها التحسين، وبعضها الآخر الردّ والتضعيف، وقد

خصّصت هذا البحث لما أفاد منها حكم الحسن الذي جاء في كتابه بصيغتين: "حسن" و "أحسن"، أطلقهما أبو عمر على:

- الحديث الواحد، فيقول: "حديث حسن"، ويقول: "وهذا أحسن حديث"
- مجموعة أحاديث، فيقول: "أحاديث حسان"، ويقول: "هذه أحسن الأحاديث"
- الإسناد الواحد، فيقول: "إسناد حسن"، ويقول: "أحسن إسناد"
- مجموعة أسانيد، فيقول: "أسانيد حسان"، ويقول: "أحسن الأسانيد"
- سياقة الحديث، فيقول: "ساقه فلان سياقة حسنه"، ويقول: "أحسن سياقة له فلان"
- الرواية، فيقول: "رواية فلان حسنة"، ويقول: "أحسنهم رواية له"
- مجموعة الطرق، فيقول: "أحسن طرقه"

مقتصرة على مقال فيه -رحمه الله- من الأحاديث المرفوعة: "هذا حديث حسن" أو "إسناد حسن"، ودراستها دراسة علمية دقيقة، أساسها استقرار النصوص وتحليلها، ومقابلة بعضها ببعض، ثم تفسيرها، مراعية السياق الواردة فيه، متقصية أحوال رجال الإسناد، مستأنسة بأقوال النقاد، متوخية من كل هذا إبراز مراده بهذا الحكم، وتحديد تصوره له.

ثانيا: أسباب اختيار هذا البحث.

أوجز دواعي اختيار هذا البحث فيما يأتي:

أولاً: ميلي الشديد إلى الدراسة الحديثية، ورغبي الملحة في تنمية مداركي لهذا العلم وفهمه فهما صحيحا، والتي توافقت مع ما اقترحه عليّ فضيلة الدكتور: محمد عبد النبي من إبراز تصور أحد أقطاب هذا العلم بالأندلس، في أحد جزئيات مصطلح الحديث، دراسة وتحليلاً ونقداً، ضمن بحث يكون عنوانه: "منهج الحافظ ابن عبد البرّ في الحديث الحسن من خلال كتابه التمهيد".

وبعد قراءة وتدبر... اطمأنّ قلبي لهذا الموضوع، فعزمت بحثه وإثراءه، تحت إشراف مقترحه، خاصة لمرجعيتيه السابقة حول ابن عبد البرّ وكتابه التمهيد.

ثانياً: يقيني بأنّ الفهم الصحيح لأيّ علم أساسه الرجوع إلى منابعه الأصلية الصافية، المتمثلة في جهود النقاد المتقدمين أولي السبق في كل فن والمؤسسين لليناته الأولى، وما ابن عبد البرّ إلّا واحد من هؤلاء، وما كتابه التمهيد إلّا نبع من تلك المنابع الأصيلة، التي هي مشرب لكل وارد على هذا العلم.

ثالثاً: قناعتي بأنّ أيّ محاولة لخدمة علم الحديث على مستوى التقعيد والتنظير يجب أن تؤسس على دراسة جزئيات هذا العلم، دراسة تطبيقية تسلط الضوء على صنيع كل ناقد فيها، رجاء الوصول إلى نتائج دقيقة حاسمة، والابتعاد عن العبارات المجحولة والفضفاضة، وهذا ماتوخيت من اختيار مصطلح الحسن وتطبيقاته عند ابن عبد البرّ، لما يكتنف هذا المصطلح من غموض وما يدور حول مدلوله من جدل، الأمر الذي يجعل مجال البحث فيه خصبا، وثماره لاثمة مرجوة.

رابعاً: كان لعلماء المغرب حظّ وافر في تأسيس مدرسة الحديث بهذا القطر، كما كانت لهم نظرات جادة وعميقة في علم الحديث والنقد والتعليل على غرار غيرهم من علماء المشرق، غير أنّ المغرب الإسلامي وإلى زمن بعيد ظل قلعة مقفلة أبوابها على الرغم مما تزخر به من كنوز وما تنضوي عليه من ذخائر، فكان لزاماً على الباحثين فتح هذا المغلق لاقتفاء آثار هؤلاء المغمورين، وتحلية جهودهم النقدية ونظراتهم الحديثية.

ثالثاً: المنهجية المتبعة في البحث.

اعتمدت في بحثي على المناهج الآتية:

- 1/ المنهج الاستقرائي: تقصيت من خلاله الأحاديث التي حسنها ابن عبد البرّ في كتابه التمهيد.
- 2/ المنهج التاريخي: اعتمدته في دراسة أحوال الرجال، على ضوء ما جاء فيهم من أقوال علماء الجرح والتعديل.
- 3/ المنهج التحليلي: توخيت منه تحليل قول ابن عبد البرّ في حكمه على الحديث وتفسيره، مستعينة بأقوال غيره من النقاد.

ورببت المادة العلمية على النحو الآتي:

- 1/ جعلت مقدمة موجزة لمضمون كل فصل ومبحث ومطلب.
- 2/ أوردت نص الحديث كاملاً، كما أورده ابن عبد البرّ في التمهيد، شارحة غريب ألفاظه، معتمدة على كتب غريب الحديث -التي تيسرت لي- فإن لم أجد فيها، استعنت بكتب شروح الحديث والمعاجم والقواميس.
- 3/ خرجت الحديث ممّا تيسر لي من كتب السنّة، مقتصرة على الصحيحين أو أحدهما متى وجد فيهما، إلّا بما تقتضيه الدراسة ويتطلبه البحث.
- 4/ اقتصرت في التخرّيج على الأحاديث التي حسنها ابن عبد البرّ، والتي تضمنتها الدراسة.
- 5/ لم أُجلّ على صحيفة ورود الحديث في التمهيد واكتفيت بالإحالة على تعليق ابن عبد البرّ عليه.
- 6/ أوردت تعليق ابن عبد البرّ على الحديث، محيلة عليه في الهامش، مكفّية بهذه الإحالة عند تحليله أو الاستدلال به، إلّا عند الضرورة.
- 7/ ترجمت لرجال الإسناد الذين يتعلق بهم الحكم على الحديث فقط في -متن الرسالة-
- 8/ في التهميش بدأت باسم المؤلف ثم المؤلف.

- 9/ عند ترجمة ابن عبد البر اكتفيت بالمؤلف والمؤلف فيما اعتمدته من مصادر ومراجع.
- 10/ ذكرت كل المعلومات الخاصة بالمصدر والمرجع عند ذكره لأول مرة، إلا كتب التخريج والرجال والأماكن والبلدان والعلل فإني اقتصر على المؤلف والمؤلف.
- 11/ إذا توالى ذكر المصدر أو المرجع في الصحيفة الواحدة اكتفيت بعبارة: "المصدر أو المرجع نفسه"، وإذا أعيد ذكر المصدر أو المرجع في الصحيفة نفسها ولم يتوال -بأن فصل بينهما مصدر أو مرجع آخر- فإني اكتفيت بعبارة: "المصدر أو المرجع السابق".

رابعاً: خطة البحث.

قسّمت بحثي إلى فصل تمهيدي وفصلين وخاتمة:

. الفصل التمهيدي: حياة ابن عبد البرّ ودراسة تحليلية لكتابه التمهيد.

وقد ضمّنته ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: اسمه وأسرته ونشأته ورحلاته ومذهبه.
- المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه ومصنفاته ووفاته وثناء العلماء عليه وما ألف حوله .
- المبحث الثالث: دراسة تحليلية لكتابه التمهيد.

. الفصل الأول: الحديث الحسن عند المحدثين.

ويحتوي على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف الحديث الحسن وأقسامه.
- المبحث الثاني: ارتقاء الحديث الحسن ومراتبه وحجّيته ومطابقته.
- المبحث الثالث: إطلاقات الحسن، ودلالة المصطلحات الحديثية المركبة في الجامع.

. الفصل الثاني: الحديث الحسن عند ابن عبد البرّ من خلال كتابه التمهيد.

وقسمته إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: إطلاقات الحسن عند ابن عبد البرّ.
- المبحث الثاني: الألفاظ المركبة عند ابن عبد البرّ.
- المبحث الثالث: الحسن عند ابن عبد البرّ ومدى حجّيته مع مقارنة بينه وبين ابن القطّان.

وقد اردفت هذه الفصول خاتمة أوجزت فيها أهم ماخلصت إليه من نتائج بعد رحلي مع هذا البحث.

الفصل التمهيدي: حياة ابن عبد البر ودراسة تحليلية لكتابه التمهيد

اشتهر المغرب الإسلامي خلال تاريخه الطويل بأنه دار للحديث، تجيد الرواية، وتكثر من الحفظ، وتتقن الحجة والنقد في الرواية والرواة وهذا كله يعتبر ثمرة لجهود ثلة من العلماء الذين ازدانت بهم سماء المغرب وانبسطت بهم أرضه واستنارت عقول قاطنيه بهم، ولعل الناظر في المسيرة العلمية المغربية يلفت انتباهه مازخرت به بلاد الأندلس من هذا الفيض وماجادت به من جهابذة تعلموا وعلموا وصبروا وصابروا حتى عدت الأندلس مفخرة من مفاخر العلم التي تفرض على كل فارس أن يتوقف عندها خاصة إذا كانت غايته أن يتبوأ مقعداً بين فرسان الرواية والنقد، والجرح والتعديل ... ولعل من أبرز الوجوه التي تألأت بها مساجد ومدارس وضيعات ذاك البلد الإمام الناقد ابن عبد البر الأندلسي حافظ المغرب دون منازع، شهادة لم يستنكرها أيّ معاصر ولم يتجاهلها أيّ متأخر، وقد حاز - رحمه الله - هذه المرتبة عندما قدم موسوعته العلمية التي حوت مطلب كل عالم ومقصد كل بادئ، متمثلة في كتابه: "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد".

وإني لما اخترت هذا العلم أصبح لزاماً عليّ أن أضيق ولو بشمعة خافتة بعض الزوايا من حياة هذا الرجل وقليلاً من مميزات نتاجه "التمهيد" من خلال تلمح حبر مقدمته والارتحال عبر صحائفه من الدفة الأولى إلى الدفة الأخيرة ضمن المباحث الآتية:

- المبحث الأول: اسمه وأسرته ونشأته ورحلاته ومذهبه.
- المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه ومصنفاته ووفاته وثناء العلماء عليه ومآلف حوله.
- المبحث الثالث: دراسة تحليلية لكتابه التمهيد.

المبحث الأول: اسمه وأسرته ونشأته ورحلاته ومذهبه.

انحدر ابن عبد البر نسبا من قبيلة -النمر بن قاسط-، وهي قبيلة عربية مسلمة شاركت مع غيرها من القبائل في فتح الأندلس وحمل رايات الإسلام خفاقة في تلك الأقطار عبر تلك الأزمان ردحا من الزمن، ثم ما إن تم النصر واستقرت الأوضاع بدأ ثلة من أبناء هذه القبيلة يجوبون حواضر الأندلس طلبا للعلم ومحاولة الرسوخ فيه، ومن هؤلاء جد ابن عبد البر الذي كان من العباد المنقطعين المعروفين بالتهجد المبرزين فيه، زيادة على تبحره في التفسير ومدارسه والفقه ومذاهبه والقراءة وقراءتها، وقد جاء من صلبه ابنه عبد الله -والد ابن عبد البر- فقيه بارز من فقهاء قرطبة وقاضيا من قضاتها، معتنيا بالآثار، جامعا للسنن، عارفا بالرواية ورجالها. وقد شاءت الأقدار أن يكون ابن عبد البر -رحمه الله- أحد حلقات هذه السلسلة العالمة لهذه القبيلة العربية الأصيلة، حيث كانت هذه الأسرة الزاهدة العالمة مهذا لنشأته، ومدرسة لبناء فكره وشخصيته، وجامعة حددت له وجهات نظره في الحياة ووضعت له المعالم الأولى لشق طريقه الطويل بغية أن يتوج بتاج مدرسة الأندلس في شتى فنون الكتاب والسنة، فكان لزاما عليه لكي يتبوأ هذه المكانة أن يرتحل شرقا وغربا في بلاد الأندلس متعلما ومعلما لغالب علوم عصره، ولإعطاء صورة متكاملة عن كل ماسبق ذكره ضمنت هذا المبحث المطالبين الآتين:

. المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه

. المطلب الثاني: مولده وأسرته ونشأته العلمية ورحلاته ومذهبه

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه

سأتحدث في هذا المطلب عن الاسم الكامل لابن عبد البرّ وقبيلته التي ينسب إليها وسبب كنيته بأبي عمر والألقاب التي لقب بها، وقد قسمته إلى أربعة فروع كالآتي:

الفرع الأول: اسمه

هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي.

فالإجماع منعقد بين المترجمين له على أن اسمه: يوسف بن عبد الله (1) إلا ما ورد في الديباج (2) حيث ذكر صاحبه أن اسمه: "يوسف بن عمر بن عبد البر بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري" وهو خطأ، ولعله تصحيف، والدليل على ذلك من قوله: "وكان والد أبي عمر أبو محمد عبد الله بن محمد من فقهاء قرطبة" (3).

ومما يقوي ذلك أيضا أن أحد تلامذته وهو طاهر بن مفوز (4) — صاحب ابن عبد البر — قال: "سمعت أبا عمر يقول: "ولدت يوم الجمعة والإمام يخطب، لخمس بقين من ربيع الآخر سنة: ثمان وستين وثلاث مئة"، قال طاهر: "أرانيه الشيخ يخطأه عبد الله بن محمد — رحمه الله — (5) والشاهد من هذا أن تلميذه صرح أن والد ابن عبد البر هو عبد الله بن محمد، وعليه يكون هذا القول هو الصحيح.

الفرع الثاني: نسبه

ينتمي نسب ابن عبد البر إلى النمر (6) بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان (7).

-
- 1 - القاضي عياض: ترتيب المدارك (808/2)، الذهبي: تذكرة الحفاظ (1128/3)، الذهبي: سير أعلام النبلاء (153/18)، الذهبي: العبر (316/2)، السيوطي: طبقات الحفاظ (431)، ابن العماد: شذرات الذهب (314/3)، إسماعيل باشا: هدية العارفين (550/2)، الزركلي: الأعلام (240/8)، ابن بشكوال: الصلة (640)
 - 2 - ابن فرحون: الديباج المذهب (357).
 - 3 - المصدر نفسه (358).
 - 4 - ستأتي ترجمته عند الكلام عن تلاميذ ابن عبد البر.
 - 5 - ابن خلكان: وفيات الأعيان (71/7).
- وفي يوسف ست لغات: ضم السين، وفتحها، وكسرها مع الواو، وضم السين وفتحها، وكسرها بعد همزة عوض الواو فالجموع ست لغات، والياء في أوله مضمومة في اللغات الست. ابن فرحون: المصدر السابق (359)، ابن خلكان: المصدر السابق (66/7).

6 - بفتح النون وكسر الميم، فإذا نسب، فتحت الميم (النمري) كما هو معروف في قواعد اللغة العربية.

7 - المقرئ: نفح الطيب (292/1).

والنمر بن قاسط قبيلة من قبائل ربيعة، وبطن منها، وربيعة عدنانية وهذا يكون ابن عبد البرّ قد التقى مع النبي ﷺ في نزار بن معد بن عدنان من ولد إسماعيل — عليه السلام — فهو عربي أصيل، لم تشبه أية شائبة، ولم يطعن فيه أحد. وتحديث كتب التاريخ والأنساب عن قبيلة — النمر بن قاسط — على أنها قبيلة عظيمة، ومشهورة بالفصاحة والكرم، حتى صار ينتسب إليها كل من يدعي الفصاحة والكرم (1).

الفرع الثالث: كنيته

اتفقت كتب التراجم على أنه يكنى: "أبا عمر".

ولسبب كنيته: "بأبي عمر" احتمالان:

— إمّا كني: "بأبي عمر" جريا على عادة العرب الذين يكون بأسماء أولادهم أو بأسماء آبائهم، ولكن هذا الاحتمال لم يشر إليه أحد من المؤرخين وأصحاب التراجم، إذ لم يثبت أن ابن عبد البرّ كان له ابن يسمى عمر، اللهم إلا إذا كان له ولد، ولم يكن له دور في الحياة الفكرية والسياسية، حتى يخلده التاريخ في سجلاته، أو كان له ولد اسمه: عمر، ومات صغيرا، ثم إن أباه كان يسمى عبد الله، حتى يمكن أن يقال أنه كُني باسمه، وعليه يكون هذا الاحتمال غير ممكن. والاحتمال الثاني: أنه كُني "بأبي عمر"، لأن اسمه يوسف، وهو من الأسماء التي تعطى لها كنية "أبي عمر"، وهذا — والله أعلم — هو الصواب، لأن هذه الكنية من باب الكنى الاصطلاحية لاسم يوسف، كقولهم لعبد الرحمن: أبو زيد، ولأحمد: أبو العباس، ولمحمد: أبو عبد الله (2).

وقد اشتهر ابن عبد البرّ باسمه العلمي "ابن عبد البرّ" أو "أبي عمر" سواء في كنيته أو كتب الذين أخذوا عنه.

وقد كان يطلق على نفسه: "أبا عمر" في كتبه العلمية (3) والأدبية (4).

أمّا المحدثون والمؤلفون والكتاب والنقاد فمنهم من يستعمل "ابن عبد البرّ"، ومنهم من يستعمل "أبا عمر"، ومنهم من يضيف إلى أبي عمر ابن عبد البرّ، فيقول: قال "أبو عمر ابن عبد البرّ".

الفرع الرابع: لقبه

لقبه أهل الحديث: بالإمام الحافظ، وحافظ المغرب مقابل حافظ المشرق (5).

وقد لقبه القاضي عياض بشيخ علماء الأندلس حيث قال بعد ذكر نسبه: "شيخ علماء الأندلس وكبير محدّثيها في وقته... (6)".

(1) - ابن خلكان : وفيات الأعيان (71/7).

(2) - ابن يعيش : حياة ابن عبد البرّ وآثاره العلمية (42، 43).

(3) - كتب الحديث والفقه مثل: التمهيد، الاستذكار.

(4) - مثل كتاب: مهجة المجالس.

(5) - ابن فرحون : الدياج المذهب (359)، ابن خلكان : المصدر السابق (66/7).

(6) - القاضي عياض : ترتيب المدارك (808/2، 809).

ولقبه الذهبي بشيخ الإسلام، فقال عنه: "الإمام حافظ المغرب، شيخ الإسلام" (1).

المطلب الثاني: مولده وأسرته ونشأته العلمية ورحلاته ومذهبه

يتضمن هذا المطلب الكلام عن يوم وسنة مولد ابن عبد البرّ وتركيبته الأسرية ومختلف رحلاته العلمية التي قام بها في نواحي متعددة من الأندلس، ومذهبه الفقهي واتجاهه العقدي، وقد فرعته إلى أربعة فروع على النحو الآتي:

الفرع الأول: مولده

وردت ثلاثة أقوال في تحديد تاريخ ولادة ابن عبد البرّ، قولان منها اتفقا في السنة واختلفا في الشهر، والقول الثالث خالف في الأمرين جميعا، على النحو الآتي:

القول الأول: ذكرت معظم مصادر الترجمة أن ابن عبد البرّ ولد بقرطبة (2) في ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاث مئة على الصحيح (3) في ساعة مباركة والخطيب على المنبر.

القول الثاني: حكى الذهبي في تاريخ ولادته نفس ما ورد في القول الأول ثم ذكر قولاً آخر وأشار إلى ضعفه بقوله: "وقيل في جمادى الأولى... (4)".

القول الثالث: ذكر صاحب جذوة المقتبس أنه ولد في رجب سنة اثنتين وستين وثلاث مئة (5) وتابعه على ذلك صاحب بغية المتمس (6). وبالنظر في أقوال المؤرخين السابقة يتبين أن القول الأول هو أرجح الأقوال، وذلك لاعتماد أصحابه فيه على وثيقة تاريخية مهمة بينت فيها الحالة المدنية لابن عبد البرّ إذ نقل ابن بشكوال وغيره عن أحد تلامذته — طاهر بن مفوز — أنه قال: "سمعت أبا عمر يقول: ولدت يوم الجمعة والإمام يخطب لخمس بقين من ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاث

1 - الذهبي: سير أعلام النبلاء (153/18).

2 - قرطبة: — بضم أوله وسكون ثانيه، وضم الطاء — مدينة عظيمة تتوسط بلاد الأندلس، تقع في الجزء الجنوبي من إسبانيا، وكانت سرير ملكها، وبها كانت ملوك بني أمية، ومعدن الفضلاء، ونبع النبلاء من ذلك الصقع، وهي أعظم مدن الأندلس في كثرة الأهل وسعة الرقعة. ياقوت الحموي: معجم البلدان (386/4، 369)، البعلبكي: موسوعة المورد (94/3).

ومكان ولادة ابن عبد البرّ أجمع عليه كل من ترجم له.

3 - ابن بشكوال: الصلة (642/2)، القاضي عياض: المصدر السابق (808/2، 809)، الذهبي: تذكرة الحفاظ (1128/3)، السيوطي: طبقات الحفاظ (432)، ابن خلكان: وفيات الأعيان (71/7).

4 - الذهبي: سير أعلام النبلاء (154/18).

5 - الحميدي (344).

6 - الضبي (489، 490).

مئة هجرية ... " قال طاهر: " أرانيه الشيخ بخط أبيه عبد الله بن محمد - رحمه الله - (1) ثم إن ناقل الخير طاهر ابن مفوز من أقرب الناس لابن عبد البر وأثبتهم في النقل عنه لملازمته له في أواخر حياته وهو من صلى عليه عند وفاته (2) .

الفرع الثاني : أسرته

تربى ابن عبد البر في كنف أسرة مشهورة بالعلم والمعرفة ، عريقة في الخير والصلاح ، فاختارت له منذ صباه المنهاج الحسن الذي سيسلكه بأن وجهته نحو العلم وهيأت له كل أسبابه ويسرها له ، فمما وترعرع في كنف جد صالح وزاهد ، وفي حضن أب فقيه ومحدث وأديب . ولتبيين أفراد أسرته ، سأعرض لحياة جده وأبيه وأبنائه - مما تيسر لي جمعه - ذلك أن كتب التاريخ والتراجم لم تفصل القول كثيرا في أسرته ، إذ لم أعثر على شيء من حياة أمه وزوجته .

أولا : جده

هو محمد بن عبد البر كان عابدا منقطعا ، معروفا بالتهجد ، مبرزا فيه ، وملازما للعباد المعروفين بالزهد ، عني بعلوم القرآن والقراءات والتفسير ، إلا أن العبادة كانت أغلب عليه ، وقد عمر حتى بلغ الثمانين ، وتوفي سنة : ثلاثة مئة وتسع وسبعين في قرطبة قبل ابنه عبد الله بسبعة أشهر (3) ، فيكون ابن عبد البر قد لازمه مدة إحدى عشرة سنة ولاشك أنه تأثر به ، وورث منه الكثير من الصفات الحميدة .

ثانيا : والده

هو : أبو محمد عبد الله بن محمد ولد في قرطبة سنة ثلاث مئة وثلاثين ، كان محدثا رفيع المكانة ، فقيها ، عابدا ، متهجدا ، مقربا من المشايخ ، يقرأ عليهم والناس يسمعون لقراءته . أثنى عليه ابن حيان وقال فيه : " من الأعلام هضاب راسية ، وبحار من العلم زاخرة ، وأعلام قولهم مسموع ، وبرهم مشروع ، وأثرهم متبوع ، مثل : عبد الله بن محمد بن عبد البر والد أبي عمر ابن عبد البر " . كانت وفاة عبد الله سنة ثمانين وثلاث مئة ، وعمره خمسون سنة (4) وابنه يوسف في الثانية عشرة من عمره ، تاركا له كتبه ومسموعاته التي استفاد منها وأخذ عنها ، ونقل ما فيها ، فلم يسمع أبو عمر من أبيه شيئا لصغر

1 - ابن بشكوال : الصلة (642/2) ، ابن فرحون : الديباج (359) ، ابن خلكان : وفیات الأعيان (71/7)

وهذا التاريخ موافق للتاسع والعشرين من نوفمبر سنة ثمان وسبعين وتسعمائة ميلادية . ابن يعيش : حياة ابن عبد البر وآثاره (58) .

2 - ليث جاسم : ابن عبد البر وجهوده في التاريخ (101 ، 102) .

3 - ابن الأبار : التكملة (1 / 371) ، ابن الفرضي : تاريخ ابن الفرضي (2 / 190) .

4 - ابن فرحون : الديباج (358، 359) ، ابن بشكوال : المصدر السابق (2 / 642 ، 643) ، الذهبي : سير أعلام النبلاء (18 / 154) .

سنه، ولكنه يحدث كثيرا من كتاب أبيه فيقول: "وجدت في سماع أبي بخطه ... (1)"

ثالثا: أبناؤه.

لا تسعفنا المصادر بذكر جميع أولاد ابن عبد البر، إلا أنها تذكر ولده: عبد الله أبو محمد بن عبد البر وابنته زينب. فقد نشأ ابنه عبد الله نشأة أدبية قوية، حتى أصبح من أهل الأدب البار، والبلاغة الرائعة، والتقدم في العلم والذكاء، وقد استقر في إشبيلية (2) في ظل المعتضد - ابن عباد - الذي رغب فيه، واحتال عليه بشتى الطرق ففاز به، لبراعة عبد الله في إنشاء الرسائل وكتابتها، فكان بحر البيان الزاخر، وفخر الأوائل والأواخر وواحد الأندلس (3) وقد قلده المعتضد وزارة القلم، ووزارة السيف، فلقب بذي الوزارتين (4)، وكان ابن زيدون يومذاك الوزير المقرب في بلاط المعتضد، فذبت المنافسة بينهما، فوشى ابن زيدون به عند المعتضد فسجنه، ولما تنهى إلى ابن عبد البر ما حل بابنه، سارع قاصدا إشبيلية، ودخل على المعتضد من ساعة وصوله رافعا صوته: ابني يامعتضد... ابني يامعتضد... وخاطبه قائلا:

قصدت إليك من شرق وهرب
لتبصر مقلتي ما حل سمعي
وتعطفك المكارم نحو أصل
دعاكم راغبا في خير فرع
فإن جدتم به من بعد عفو
فليس الفضل عندكم بيسدع
فوعدك كي يسكن خفق قلبي
ويرقأ من جفوني سكب دمعي

ولمكأنة ابن عبد البر الشهيرة جعلت المعتضد يغير موقفه، ويطلق من ساعته سراح عبد الله إكراما لأبيه، ولم يكف المعتضد بهذا، بل قام بتوديع ابن عبد البر توديعا حافلا، إكراما لعلمه وفضله ومكانته. وقد نصح ابن عبد البر ابنه أن يترك محافل الأمراء، ويتجه إلى ما ينفع من العلم قائلا له:

تجاف عن الدنيا وهون لغدرا
ووف سبيل الدين بالعروة الوثقى
وسارع بتقوى الله سرا وجهرة
فلا ذمة أقوى هديت من التقوى
ولا تنس شكر الله في كل نعمة
يمن بها فالشكر يستجلب النعمى
فدع عنك مالا حظ فيه لغافل
فإن طريق الحق أبلج لا يخفى
وشح بأيام بقين قلائل
وعمر قصير لا يدوم ولا يبقى
ألم ترى أن العمر يمضي موليا
فجدته تبلى ومدته تفنى (5)

(1) - ابن عبد البر: جامع بيان العلم (1/42، 54).

(2) - إشبيلية: - بالكسر ثم بالسكون، وكسر الباء الموحدة - مدينة كبيرة عظيمة، تقع غربي قرطبة، قرية من البحر، وكانوا بها

بنو عباد، وقد اشتهرت بزراعة القطن، وكان يحمل منها إلى جميع بلاد الأندلس، وتقع اليوم في الجزء الجنوبي الغربي من إسبانيا.

ياقوت الحموي: معجم البلدان (1/232)، البعلبكي: موسوعة المورد (9/29)

(3) - ابن بسام: الذخيرة (ق (3)، ج (1)، 127)، ابن سعيد: المغرب في حلي المغرب (2/402).

(4) - ابن بسام: المصدر السابق (ق (3)، ج (1)، 125).

(5) - ابن سعيد: المغرب في حلي المغرب (2/408)، المقرئ: نفع الطيب (1/597، 598).

وقد كان لهذه النصيحة الوقع الطيب في نفس الابن الذي وجّه ملكته الثرية، وطاقته البلاغية إلى كتابة الرسائل والمقالات التي تحث على توحيد الكلمة، وتنبيه أهل الأندلس إلى الخطر الصليبي الذي يتهددهم نتيجة الفرقة التي حلت بهم.

أما ابنته - زينب - فقد كانت من صالحات النساء ، وعالماتهن، وقد أجازها والدها بعد أن كونت حصيلة علمية جيدة.

تزوجت زينب ورزقت بولد أسمته: عبد الله ، أجاز له جده - ابن عبد البر - تصانيفه في سنة اثنتين وستين وأربع مئة ، حيث كان مولده في سنة ثلاث وأربعين وأربع مئة ، وتوفي في صفر سنة ثلاث أو اثنتين وثلاثين وخمس مئة، وعاش تسعين عاما(1)

الفرع الثالث: نشأته العلمية ورحلاته

نشأ ابن عبد البر في بلدة قرطبة، في بيت علم وصلاح، فقد كان جده زاهدا عابدا متهجدا وكان أبوه من أهل العلم، من فقهاء قرطبة، ذا أدب وبلاغة، فلا شك أن هذا العلم وهذه الصفات الحميدة كان لها أثر واضح في توجيه ابن عبد البر، وتنشئته النشأة الطيبة.

وقد كان لوجود ابن عبد البر في قرطبة في بداية حياته أثر كبير في تكوين شخصيته العلمية وتزوده بشي العلوم والمعارف.

فمدينة قرطبة كانت يومئذ عاصمة الخلافة بالأندلس ، ومدينة العلم والحضارة، احتضنت فطاحل العلماء ممن كل فن، وكانت مستقر السنة والجماعة، فكان الناس يشدون الرحال إليها لراوية الحديث، ودراسة الأدب والفقه... وقد امتاز الأندلسيون جميعا وبصفة أخص أهل قرطبة، بالحرص على طلب العلم ، والتفاني في اقتناء الكتب ، ومن ثمة انتشرت المكتبات في سائر الأوساط.

وفي هذا الأفق العلمي ، شب ونشأ ابن عبد البر ، وفيه تفقه وأخذ عن كثير من فطاحل العلماء وفحول السنة ، فأتقن علوم السنة والقراءة ضبطا وحفظا وفهما... حتى حاز لقب حافظ المغرب بدون منازع ، وكان ناصرا للسنة ، مستقل الفكر ، بعيدا عن الجمود، مبغضا للتقليد، فهو مجدد بارع في الفقه الحديث ، مما يدركه القارئ لكتايبه: " التمهيد " و " الاستذكار " وغيرهما من مؤلفاته القيمة(2)

أما رحلاته فإن ابن عبد البر رغم عدم خروجه من الأندلس إلا أنه قد تجول فيها بين شرقها وغربها، فقد خرج من قرطبة مهاجرا -أو على الأصح - هاربا إلى غيرها من بلاد الأندلس(3)، ويبدو في خروجه ذاك أنه لم يكن يقصد بلدة بعينها، إذ لم تترك له الحوادث الرهيبة التي خلفها وراءه فرصة للتفكير أو الاختيار ، فقد قامت الفتنة البربرية ، واختل النظام ، وأصبحت قرطبة تعيش حياة رهيبة ، فقد وقعت بها أحداث دامية، أهمها الفتنة البربرية:

(1) - الذهبي : سير أعلام النبلاء (92/20)، مقدمة الاستذكار (20/1).

(2) - ابن عبد البر : التمهيد (1/ب، ج-).

(3) - القاضي عياض : ترتيب المدارك (809/2).

التي بدأت خيوطها في الظهور منذ سنة أربع مائة (1) حيث دخل البربر مع سليمان المستعين قرطبة وأخلوها من أهلها سنة تسع وتسعين وثلاث مائة هجرية ، فكانت حوادث هذه الفتنة لا تكاد توصف من شدة القسوة والهمجية ، مما دفعت كثيرا من العلماء وجمهرة الناس إلى الرحيل العجل(2) وكان من بين المهاجرين أبو عمر ابن عبد البر الذي اضطر تحت هول ما رآه من حوادث إلى ترك بلده الحبيب ، ومرتع صباه ... خصوصا وأنه أثر في نفسه قتل أستاذه الكبير وصديقه أبي الوليد ابن الفرضي (3) الذي قتل في بيته بيد البربر ، وظل ثلاثة أيام دون دفن (4) إذ لم يراعوا للشيخ حرمة ومكانته العلمية ، أو ضعفه وشيخوخته ، وقد سار ابن عبد البر في رحلاته عبر المراحل الآتية :

أ/ رحلته إلى إشبيلية:

فور خروجه من قرطبة اتجه نحو غرب الأندلس فأقام بإشبيلية مدة، وقد خصنها بالقصد نظرا لكونها مركزا علميا بعد قرطبة ولأن إدارة شؤونها كانت بيد رفيقه في طلب العلم : القاضي إسماعيل بن عباد ، ولكن لم يرقه المقام بها بعد وفاة هذا الأخير وتولي ابنه أبا القاسم بن عباد أمور القضاء الذي تنكر لابن عبد البر وقابله بالجفوة وعدم الاهتمام بما كان يسديه له من نصيح فارتحل عنها منشدا:

وقائلة ما لي أراك مرحلا	فقلت لها صه واسمعي القول مجملا
تنكر من كنا نسر بقربه	وصار زعافا بعد ما كان سلسلا
وحق لجار لم يوافقه جاره	ولا لاعمته الدار أن يتحولا
بليت بمحص (5) والمقام ببلدة	طويلا لعمرى مخلق يورث البلا
إذا حر عن قوم أتاهاهم	ولم ينأ عنهم كان أعمى وأجهلا
ولم تضرب الأمثال إلا لعالم	وما عوتب الإنسان إلا ليعقلا(6)

(1) - الطي: بغية الملتمس (19،20).

(2) - ابن عبد البر: هجة المجالس (1/8،9).

(3) - ستأتي ترجمته عند الكلام عن شيوخ ابن عبد البر.

(4) - ابن بشكوال: الصلة (2/642)، ابن خلكان: وفیات الأعيان (7/67).

(5) - حصص الواردة في البيت الواردة في البيت الرابع هي إشبيلية ، التي كانت تسمى حمصا تشبها لها بأختها في الشام . ياقوت

الحموي: معجم البلدان (1/195).

(6) - ابن عبد البر: المصدر السابق (1/243،244).

ب/ رحلته إلى دانية

بعد أن وجد ابن عبد البر الجفاء من أهل إشبيلية رحل إلى دانية (1) وقد دفعه إليها دراسته للقراءات، حيث كان هناك مجاهد بن عبد الله العامري الذي كان يعتني بفن القراءات، وكان متحليا بالعلم والشجاعة والإقدام. فصادف ذلك هوى قويا في نفس ابن عبد البر فذهب إليها وألقى بها عصا الترحال. حتى عدت الفترة التي قضاها أبو عمر في دانية من أخصب فترات حياته إنتاجا، ففيها ألف معظم كتبه المطولة التي اشتهر بها، وتدلنا رسالة ابن حزم التي كتبها في فضل الأندلس وذكر رجالها على ما كان يتمتع به أبو عمر في ذلك الوقت من شهرة، وما تحتله كتبه من مكانة (2).

ظل ابن عبد البر بدانية إلى سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة (3) ولحب أهل دانية لعلوم القرآن، فقد ألف لهم أربعة كتب في القراءات إرضاء لهم، هذه الكتب هي:

1/ البيان عن تلاوة القرآن.

2/ الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عمر بن العلاء.

3/ الإنصاف فيما في "بسم الله" من الخلاف.

4/ التجويد والمدخل إلى علم القراءات بالتجديد (4).

جـ / رحلته إلى بطليوس وتوليه القضاء في الأشبونة وشتترين

فارق أبو عمر دانية، مهد شهرته، ومركز أمنه وراحته، مضطرا بسبب وفاة مؤسسها وراعيها الأمير: مجاهد العامري عام (436هـ-)، متوجها إلى بلدة بطليوس (5) التي كان يتولى أمرها حاكم يتصف بالحزم والشجاعة وهو المظفر بن الأفطس.

فحين وصوله إليها استقبله أهل بطليوس استقبالا كريما وعرف له المظفر مكانته وفضله فولاه قضاء الأشبونة (6)

1 - دانية، بكسر النون، وفتح الياء، مدينة بالأندلس من أعمال بلنسية على ضفة البحر شرقا، كان أهلها أقرأ أهل الأندلس لكثرة المقرئين القادمين إليها. ياقوت الحموي: معجم البلدان (494/2).

2 - انظر هذه الرسالة في نفح الطيب (767/2).

3 - ابن سعيد: المغرب في حلي المغرب (407/2).

4 - القاضي عياض: ترتيب المدارك (809/2، 810).

5 - بطليوس: بفتححتين وسكون اللام — مدينة كبيرة بالأندلس، من أعمال ماردة على هرة، غربي قرطبة، ينسب لها خلق كثير من الأئمة والعلماء، تقع اليوم في الجزء الجنوبي الغربي من إسبانيا. ياقوت الحموي: المصدر السابق (530/1)، البعلبكي: موسوعة المورد (11 / 2)

6 - الأشبونة: مدينة بالأندلس، ويقال لها: "لشونة"، متصلة بشتترين، قرية من البحر المحيط، ويوجد على ساحلها العنبر الفائق. ياقوت الحموي: المصدر السابق (231/1).

وشترين(1) — وهما من أكبر مدن الأندلس —(2).

د/ رحلته إلى دانية وبلنسية وشاطبة

بعد مغادرته لأشبونة وشترين عاد مرة ثانية إلى بلاد شرق الأندلس، فكان يتردد بين دانية وبلنسية(3) وشاطبة(4) ف قضى فيهم السنوات القليلة التي بقيت من عمره، إلى أن وافته المنية في شاطبة بعد عمر قدر بخمسة وتسعين عاما وخمسة أيام(5).

و خلاصة القول أن أغلب رحلاته التي قام بها بين مدن الأندلس اضطرارية، وكان العامل السياسي هو السبب — غالبا — في عدم استقرار ابن عبد البر في مكان واحد. وهناك سبب آخر يمكن أن يعزى لعدم استقراره، وهو أنه كان ذا عزة نفس يأبى الهوان، ويأنف من إذلال العلم، فإذا رأى في أهل بلد جفوة أو إغراضا ترك البلد وخرج — كما مر معنا في حادثة إشبيلية—.

وأيا كان السبب في ترحله وعدم استقراره، فإن هذه التنقلات كانت عاملا مؤثرا في وفرة علمه، فقد استغل جولاته الاضطرارية هذه في الاستماع إلى علماء هذه البلاد، والأخذ عنهم، وخاصة العلماء الذين أتاحت لهم فرصة الذهاب إلى المشرق والتلقي عن أساتذته.

الفرع الرابع: مذهبه الفقهي والعقدي

كان — رحمه الله — في أول زمانه ظاهري المذهب ثم صار مالكيا، مع ميل كثير إلى فقه الشافعي، قال الذهبي: "... وكان أولا آثريا ظاهريا فيما قيل، ثم تحول مالكيا، مع ميل يبين إلى فقه الشافعي في مسائل، ولا ينكر له ذلك، فإنه ممن بلغ رتبة الأئمة المجتهدين..."(6) ونصرته لمذهب مالك وأصوله يبينه في التمهيد، كما أن وقوفه عند التدليل لا يخفى، وذمه التقليد لا يحتاج إلى برهان(7).

- 1 - شتتين: كلمة مركبة من شنت: — أي بلدة أو ناحية — ورين: بكسر الراء — مدينة غربي قرطبة، وهي حصينة وقد استولى عليها الإفرنج سنة (543هـ). ياقوت الحموي: معجم البلدان (416/3).
- 2 - الكعب التي بين يدي لم تذكر تاريخ تولية هذا المنصب، ولا المدة التي قضاها فيه.
- 3 - بلنسية: بكسر السين، وباء خفيفة، مدينة مشهورة بالأندلس، تقع شرقي قرطبة، وهي برية بحرية، ذات أشجار وأنهار، أهلها من خير أهل الأندلس، حيث يسمون عرب الأندلس، تقع اليوم في الجزء الشمالي الغربي من فترويلا. ياقوت الحموي: المصدر نفسه (571/1، 572)، البعلبكي: موسوعة المورد (71 / 10).
- 4 - شاطبة: مدينة شرقي الأندلس، وشرقي قرطبة، وهي مدينة كبيرة قديمة، خرج منها خلق كثير من الفضلاء. ياقوت الحموي: المصدر نفسه (351/3).
- 5 - ابن خلكان: وفيات الأعيان (67/7).
- 6 - الذهبي: سير أعلام النبلاء (157/18، 158)، وقال عنه تلميذه الحميدي أيضا: "... وكان يميل إلى فقه الشافعي..."، الحميدي: جذوة المقتبس (344)، السيوطي: طبقات الحفاظ للسيوطي (433).
- 7 - عبد النبي: منهج ابن عبد البر في الجرح والتعديل (22، 23).

أما ميله العقائدي فقد كان إلى مذهب السلف لقول الذهبي أيضا: "... وكان في أصول الديانة على مذهب السلف، لم يدخل في علم الكلام، بل قفا آثار مشايخه رحمهم الله..." (1).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1 - الذهبي : سير أعلام النبلاء (161/18)، سليمان بن صالح : عقيدة ابن عبد البرّ (493). وانظر كلامه عن عقيدة أهل السلف بالتفصيل في التمهيد (145/7)، (128/7، 159).

المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه ومصنفاته ووفاته وثناء العلماء عليه ومألف حوله.

لقد أضاءت سماء قرطبة وغيرها من بلاد الأندلس بنجم ابن عبد البر، مفسرا ومحدثا، فقيها وأصوليا، مؤرخا ولغويا، شاعرا وأديبا ... حيث كان الفضل فيما وصل إليه بعد فضل الله عليه، جهود مايربو عن مئة شيخ من أساطين الفكر في عصره في شتى العلوم والفنون، وكما قيل: "على قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها".

ونظرا لسعة الإطلاع وقوة الحفظ والهمة التي اتسمت بها شخصية ابن عبد البر كان محط أنظار طلاب العلم من كل صقع ومصر، يتنافسون ويتبارون للفوز بكل كلمة تنساب من فيه، وكل جلسة يتبوأ مقعدها معلما ومرشدا وموجهها ... ورغم كل هذه الجهود الميدانية فإنها لم تصرف ابن عبد البر عن التصنيف والكتابة، فجال بقلمه في جميع التصانيف، فجاءت مؤلفاته سيلا فياضا لكل شغوف ولكل طالب، وهذا ماأيقنه فعلا كل من تصفح كتاباته وارتحل عبر أنهر علمه قديما وحديثا في إظهار هذه المكانة العلمية التي حظي بها ابن عبد البر -رحمه الله- رحمة واسعة.

ولتسليط الضوء بصورة أوسع قسمت هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

. المطلب الأول: شيوخه وتلاميذه.

. المطلب الثاني: مصنفاته ووفاته وثناء العلماء عليه ومألف

حوله.

المطلب الأول شيوخه وتلاميذه

يحتوي هذا المطلب على نبذة وجيزة لعدد يسير من شيوخ وتلاميذ ابن عبد البر، تسيرا لما تقتضيه طبيعة هذا البحث، وقد قسمته إلى فرعين:

الفرع الأول: شيوخه

ولد ابن عبد البر في قرطبة التي كانت مَوْئِلَ أهل الأندلس والمغرب في العلم والأدب والسياسة وقد حوت أجمل علماء أهل الأندلس، واستودعت أهم الكتب والمصنفات العلمية فكان — رحمه الله — طيلة عمره شغوبا بالعلم والتحصيل، ملازما لمشايخه، ينهل من علومهم ومعارفهم، مثابرا على التردد على الكثير من الشيوخ نافوا المئة عدا، حتى حصلت له الملكات، — كما قيل —: على قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها. ولتعدد شيوخه سأقتصر على ذكر خمسة منهم، مرتبين حسب حروف المعجم:

1/ أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي اللخمي الإشبيلي، يكنى أبا عمر، المعروف بابن الباجي: (332هـ — 396هـ).

قال عنه ابن عبد البر: "كان يحفظ غريب الحديث، وكان إمام عصره، وفقه زمانه، جمع الحديث والرأي والبيت الحسن، والهدى والفضل، ولم أر بقرطبة ولا بغيرها رجلا يقاس به في عمله بأصول الدين وفروعه". وقال عنه أيضا: "كان من أضبط الناس لكتبه، وأعلمهم بما فيها من روايته"، وقد قرأ ابن عبد البر عليه كتاب "المنتقى" لابن الجارود، وكتاب "الضعفاء والمتروكين" لابن الجارود أيضا، وغيرها... (1)

2/ أحمد بن عبد الملك بن هاشم الإشبيلي المعروف بابن المكوي أو المكري: (324هـ — 401هـ) كان شيخ المالكية بقرطبة وأكبر مفتيها، ومشيخته وتبحره في العلم جعلاه لا يتعصب لرأي فقهي في الفروع، وإن كان كثير المتابعة لما عليه الجمهور، وقد لازمه ابن عبد البر وأثنى عليه قائلا: "كان أفضل من رأيت، وأفقههم وأصحهم علما". فيعتبر لابن عبد البر الأستاذ الأول، فقد لازمه وكتب بين يديه، وأخذ عنه المدونة (2).

3/ خلف بن قاسم بن سهل بن الدباغ: أبو القاسم: (325هـ — 393هـ):

الإمام المتقن الحافظ، محدث الأندلس في عصره، سمع الحديث بقرطبة، ورحل إلى المشرق، وبلغ عدد شيوخه نحو ثلاث مئة، روى عنهم كل ما روه عن شيوخهم من الروايات والكتب والمؤلفات، وتلقاها ابن عبد البر بدوره عنه، فكان أهم شيخ تلقى عنه — خاصة مسند أحاديث مالك —، ومسند أحاديث شعبة، وكنى الصحابة، وأقضية شريح، وكان لا يقدم عليه من شيوخه أحدا، حتى قال عنه: "أما خلف بن القاسم بن سهل الحافظ، فشيخ لنا، وشيخ لشيوخنا أبي الوليد بن الفرضي وغيره، كتب بالمشرق نحو ثلاث مئة رجل، وكان أعلم الناس برجال الحديث

1 - ابن فرحون: الديباج (61)، ابن بشكوال: الصلة (16/1)، الذهبي: تذكرة الحفاظ (1058/3، 1059).

2 - القاضي عياض: ترتيب المدارك (637/2)، ابن فرحون: الديباج (51)، ابن بشكوال: المصدر السابق (28/1)، إسماعيل باشا: هدية العارفين (71/1)، الذهبي: العبر (75/3)، الذهبي: سير أعلام النبلاء (206/17)، ابن العماد: شذرات الذهب (161/3).

وأكتبهم له، وأجمعهم لذلك وللتواريخ، والتفاسير، ... وهو محدث الأندلس في وقته، ويعدّ نافذة لابن عبد البرّ على عالم المشرق (1).

4/ عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر القرطبي، يعرف بابن الفرضي، ويكنى أبا الوليد: (351هـ — 403هـ):
الإمام الحافظ البارع الثقة، لزمه ابن عبد البرّ وأخذ عنه علما كثيرا من علم الرجال والحديث، وقال عنه: "كان فقيها عالما في جميع فنون العلم، في علم الحديث، وعلم الرجال، وله تواليف حسان ... وكان صاحبي ونظيري، أخذت معه عن أكثر شيوخه، وأدرك من الشيوخ ما لم أدركه أنا ... صحبته قديما وحديثا، وكان حسن الصحبة والمعاشرة حسن اللقاء ... قتلته البربر، وبقي في داره ثلاثة أيام مقتولا، وحضرت جنازته — عفا الله عنه —

من مؤلفاته: "تاريخ علماء الأندلس"، الذي اعتمده كل من ألف في تراجم علماء الأندلس ومشاهيرها، وكذا كتابه "أخبار شعراء الأندلس" وغيرها (2).

5/ عبد الوارث بن سفيان بن صبرون: أبو القاسم: (317هـ — 395هـ)

المحدث، الثقة، الحافظ، العالم، الزاهد، روى عنه ابن عبد البرّ الكثير، وأثنى عليه وقال فيه: "كان من ألزم الناس لأبي محمد قاسم بن أصبغ، ومن أشهر أهل قرطبة بصحبته، حتى يقال أنه قلما فاته شيء مما قرئ عليه ... ورأيت كثيرا من أصول قاسم بن أصبغ، فرأيت سماعه في جميعها، وحدث بعلم جمّ، وقرأت عليه".
وقد قرأ عليه ابن عبد البرّ مؤلفاته، وكثيرا من مؤلفات غيره ومروياتهم:
— فمن مؤلفات عبد الوارث التي رواها ابن عبد البرّ عنه: "الأنساب" و"فضائل قريش" و"أحكام القرآن" وغيرها.
— وروى عن ابن عبد البرّ مما ليس من مؤلفاته: "تاريخ ابن أبي خيثمة" و"سيرة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لابن إسحاق ... وغيرها (3).

الفرع الثاني: تلاميذه

لقد كثر تلاميذ أبي عمر ابن عبد البرّ، نظرا لمكانته العلمية، وطول عمره، وعلوّ سنده، حتى صار أحفظ أهل المغرب، وأعلم من بالأندلس بالسنن والآثار، واختلاف علماء الأمصار.
ولتعدد تلاميذه أيضا ساقطصر على ذكر ستة منهم مرتين حسب حروف المعجم:

(1) - ابن فرحون: الديباج (112، 113)، المقرئ: نفح الطيب (105/2)، الذهبي: سير أعلام النبلاء (113/17، 114)،

الذهبي: تذكرة الحفاظ (1025/3)، ابن العماد: شذرات الذهب (144/3).

(2) - ابن سعيد: المغرب في حلي المغرب (103، 104)، ابن بشكوال: الصلة (246/1)، المقرئ: نفح الطيب (129/2)،

(131)، السيوطي: طبقات الحفاظ (418، 419)، الذهبي: تذكرة الحفاظ (1076/3)، ابن بسم: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة (ق1) ج (2) (614، 616)، إسماعيل باشا: هدية العارفين (449/1)، ابن خلكان: وفيات الأعيان (105/3، 106).

(3) - ابن بشكوال: المصدر السابق (364/1)، الذهبي: سير أعلام النبلاء (84/17)، ابن العماد: المصدر السابق (187/2).

1/ حسين بن محمد بن أحمد الغساني: أبو علي الأندلسي (427هـ — 498هـ)

كان من جهابذة الحفاظ، وكبار محدثي والعمدة في الحديث بالأندلس: عارفا بطرقه، حافظا لرجاله، مميزا بين صحيحه وسقيمه، متقنا ضابطا ... مبصرا باللغة والإعراب، بارعا في الآداب والشعر والنسب، رحل إليه الناس من كل مكان، وسمع منه فقهاء قرطبة وكبار محدثيها، كان موصوفا بالجلالة والنباهة والتواضع زيادة على تبحر علمه وعطائه، أكثر أبو علي الغساني النقل عن شيخه ابن عبد البر رواية، وإجازة فكان خير حافظ لعلم أستاذه، ومبلغ له من بعد مماته.

له كتاب في رجال الصحيحين سماه: "تقييد المهمل وتمييز المشكل من الأسماء والكنى والأنساب مما ذكر في الصحيحين، وكانت علاقته بأستاذه وطيدة جدا، وبلغ من ثقة ابن عبد البر به ويعلمه أن طلب منه إكمال كتابه "الاستيعاب" فقال له: أمانة الله في عنقك، متى عثرت على اسم من أسماء الصحابة لم أذكره إلا ألحقته في كتابي في الصحابة ..."(1).

2/ طاهر بن مفوز بن أحمد: أبو الحسن المعافري (423هـ — 484هـ)

تلميذ ابن عبد البر وخصيصه، أكثر عنه وجود، كان فهما ذكيا، إماما من أوعية العلم، وفارسا من فرسان الحديث ... متصفا بالفضل والورع والتقوى، والوقار والسمت إليه انتهى علم ابن عبد البر لكثرة روايته عنه. كان شيخه ابن عبد البر يميل إليه، ويتبسط معه في الحديث، فنقل إلينا أصح ما روي في تأريخ ولادة ابن عبد البر، حيث أراه له شيخه، لمتانة صلته به. وهو الذي صلى على ابن عبد البر عند وفاته.

قال ابن بشكوال: "... روى عن أبي عمر بن عبد البر الحافظ وأكثر عنه، واختص به، وهو أثبت الناس فيه ..."(2)

3/ طونة بنت عبد العزيز بن موسى بن طاهر بن مناع: وتكنى بحبيبة (437هـ — 506هـ)

وهي زوج أبي القاسم بن مدير الخطيب المقرئ.

أخذت عن أبي عمر بن عبد البر الحافظ كثيرا من كتبه وتوابعه ... وكانت حسنة الخط، فاضلة، دينة(3).

4/ عبد الرحمن بن محمد بن عتاب بن محسن: أبو محمد القرطبي (433هـ — 520هـ)

أجازته شيخه ابن عبد البر لكل مروياته لملازمته له، وهو يعدُّ آخر الشيوخ الجلة الأكابر بالأندلس في علو الإسناد، وسعة الرواية ... وصف بأنه من أهل الفضل والتواضع، والحلم والوقار ... كان صابرا على القعود للناس، ومواظبا على الاستماع، فكانت الرحلة في وقته إليه. سمع منه الآباء، والأبناء، وكثر أخذ الناس عنه، فروى عنه خلق كثير.

1 - ابن بشكوال : الصلة (1/141، 142)، الذهبي: تذكرة الحفاظ (4/1233)، الذهبي: سير أعلام النبلاء (19/148)، ابن خلكان: وفيات الأعيان (2/180)، ليث حاسم: ابن عبد البر وجهوده في التاريخ (143).
2 - ابن بشكوال : المصدر السابق (1/235، 236)، الذهبي: تذكرة الحفاظ (4/1222)، الذهبي: سير أعلام النبلاء (19/88).
3 - ابن بشكوال : المصدر السابق (2/658).

من مصنفاته كتاب كبير في الزهد اسمه: "شفاء الصدور" (1).

5/ محمد بن أبي نصر قُتُوح بن عبد الله الأزدي الحميدي: أبو عبد الله الأندلسي (420هـ — 488هـ)

لازم ابن عبد البر منذ شبابه، وكان لقاءه به في شاطبة ... أخذ عنه علما غزيرا، فأجازه لرواية كتبه. رحل إلى المشرق وسمع لكثير من العلماء وعلى رأسهم الخطيب البغدادي، فكان له الشرف أن روى عن أكبر عالَمين في عصره:

حافظ المغرب ابن عبد البر، وحافظ المشرق الخطيب البغدادي ... وهذا مما كان سببا في أنه أصبح عالما فقيها، ومحدثا حافظا: عارفا بعلل الحديث ورواياته ...

وصفه الذهبي بقوله: "كان إماما في علم الحديث ومعرفة متونه ورواياته، محققا في علم الأصول على مذهب أصحاب الحديث، متبحرا في علم الأدب والعربية ..."

له تصانيف عديدة منها:

جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس وأسماء رواة الحديث والأدب" و"الجمع بين الصحيحين" و"جمل تاريخ الإسلام" (2).

6/ يوسف بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الأنصاري: أبو الحجاج (ت 505) (3)

أخذ عن أبي عمر ابن عبد البر كثيرا ... سمع بطليطلة (4) وتفقه بها، وكان من أهل العمل والمعرفة والفهم، حافظا ذكيا متقنا، وله كلام على معان من الحديث (5).

المطلب الثاني: مصنفاته ووفاته وثناء العلماء عليه وما ألف حوله

لقد تعددت مصنفات ابن عبد البر وتنوعت تنوع الفنون والعلوم، متميزة بالدقة والجودة والإتقان، فأهلته لكي يكون من أصحاب الرتب الأولى في التأليف والتصنيف، وموضع مدح من قبل علماء كل عصر ومصر، وهذا هو مضمون هذا المطلب من خلال الفروع الآتية:

الفروع الأول: مصنفاته

- 1 - ابن فرحون : الديباج (150)، ابن بشكوال : الصلة (332/1)، الذهبي : تذكرة الحفاظ (1271/4).
- 2 - ابن بشكوال : المصدر السابق (530/2)، المقرئ : نفع الطيب (112/2)، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة (156/5)، الذهبي : سير أعلام النبلاء (120/19)،
- 3 - لم أعر على تاريخ ولادته.
- 4 - طليطلة: بضم الطائين وفتح اللامين، مدينة كبيرة شرقي قرطبة، ذات خصائص محمودة بالأندلس، وهي من أجل المدن قدرا وأعظمها خطرا، وكانت تسمى مدينة الأملاك، وقد استولى عليها الإفرنج سنة (477هـ)، تقع اليوم في أواسط إسبانيا. ياقوت الحموي : معجم البلدان (45/4، 46)، البعلبكي : موسوعة المورد (7 / 10)
- 5 - ابن بشكوال : المصدر السابق (644/2، 645)، الضبي : بغية الملتبس (457).

لقد انبرى ابن عبد البر منير العديد من الفنون، وبرز في كثير من العلوم منها: علوم القرآن، والحديث وعلومه، والفقه، والتاريخ، والأدب ... وغيرها من العلوم.

فتنوعت تأليفه، وامتازت بالجودة والإتقان، لأنه — رحمه الله تعالى — كان موفقاً في التأليف معاناً عليه(1)، وقد ألف "تواليف كثيرة مفيدة طارت بالآفاق"(2).

قال الذهبي: "... ومن نظر في مصنفاته بان له مترلته، من سعة وقوة الفهم، وسيلان الذهن ... "(3).

وقال فيه أحد المؤرخين: "... وانظر إلى آثاره تغنيك عن أخباره ... "(4).

وإليك مصنفاته مرتبة على حروف المعجم(5):

1. الأجوبة الموعبة في المسائل المستغربة في كتاب البخاري(6) — مخطوط — .
2. أخبار أئمة الأمصار(7) — مخطوط — . وقيل — مفقود — .
3. أخبار القاضي منذر بن سعيد البلوطي(8) — مفقود — .
4. اختصار تاريخ أحمد بن سعيد بن حزم الصدي(9) — مفقود — .
5. اختصار كتاب التمييز(10) — مفقود — .
6. اختلاف أصحاب مالك بن أنس واختلاف روايتهم عنه(11) — مخطوط — .

(1) - ابن بشكوال: الصلة (641/2).

(2) - القاضي عياض: ترتيب المدارك (809/2، 810).

(3) - الذهبي: سير أعلام النبلاء (157/18).

(4) - ابن سعيد: المغرب في حلي المغرب (407/2).

(5) - اعتمدت على رسالة الدكتوراه لصاحبها محمد عبد النبي والتي تحت عنوان: "منهج الحفاظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد" في زيادة التعريف بمؤلفات ابن عبد البر من حيث:

أ/ وجودها على شكل مخطوط.

ب/ فقدانها.

ج/ طباعتها.

انظر صفحات الرسالة من: 29 إلى 34.

(6) - القاضي عياض: المصدر السابق (810/2)، الذهبي: المصدر السابق (159/18).

(7) - القاضي عياض: المصدر السابق (810/2)، وفيات الأعيان (67/7).

(8) - القاضي عياض: المصدر السابق (810/2).

(9) - القاضي عياض: المصدر السابق (810/2)، الحميدي: جدوة المقتبس (125).

(10) - القاضي عياض: المصدر السابق (810/2)، لم يشر إليه عبد النبي، في وجوده أو فقدانها.

(11) - الحميدي: المصدر السابق (345).

7. الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه مالك في موطنه من الرأي والآثار (1) — مطبوع — .
8. الاستظهار في طرق حديث عمار (2) — مفقود — .
9. الاستغناء في أسماء المشهورين من حملة العلم بالكنى (3) — مطبوع — .
10. الاستيعاب في معرفة الأصحاب (4) — مطبوع — .
11. الإشراف على ما في أصول الفرائض من الإجماع والاختلاف (5) — مفقود — .
12. أصول الفقه (6) .
13. الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عمرو بن العلاء بتوجيه ما اختلفا فيه (7) — مفقود — .
14. الإنباه على قبائل الرواة (8) — مطبوع — .
15. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (9) — مطبوع — .
16. الإنصاف فيما بين المختلفين في "بسم الله الرحمن الرحيم" من الخلاف (10)، مطبوع تحت عنوان "الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف".
17. الاهتبال بما في شعر أبي العتاهية من الحكم والأمثال (11) — مطبوع — .
18. البستان في الإخوان (12) — مفقود — .
19. بهجة المجالس وأنس المجالس وشحد الذاهن والهاجس (13) — مطبوع — .
20. البيان عن تلاوة القرآن (14) — مفقود — .

-
- 1 - ابن خلكان : وفيات الأعيان (67/7).
 - 2 - إسماعيل باشا : هدية العارفين (551/2).
 - 3 - القاضي عياض : ترتيب المدارك (810/2)، الذهبي : سير أعلام النبلاء (159/18).
 - 4 - ذكره في التمهيد في مواطن عديدة منها: (129/1)، (341/1)، وغيرها انظر رسالة عبد النبي ص (30).
 - 5 - القاضي عياض : المصدر السابق (810/2)، الذهبي : المصدر السابق (159/18).
 - 6 - أشار إليه في الاستذكار (253/6)، وانظر مقدمة الاستذكار (56/1).
 - 7 - القاضي عياض : المصدر السابق (810/2)، الذهبي : المصدر السابق (159/18).
 - 8 - القاضي عياض : المصدر السابق (810/2).
 - 9 - أبو حنيفة ومالك والشافعي، القاضي عياض : المصدر السابق (810/2).
 - 10 - القاضي عياض : المصدر السابق (809/2)، وقد أحال إليه ابن عبد البر في التمهيد (230/2).
 - 11 - الذهبي : المصدر السابق (195/18)، وذكره في بهجة المجالس (293/3).
 - 12 - القاضي عياض : المصدر السابق (810/2).
 - 13 - القاضي عياض : المصدر السابق (810، 809/2).
 - 14 - القاضي عياض : المصدر السابق (810/2)، ابن خلكان : المصدر السابق (67/7).

- 2.1 التجويد والمدخل إلى علم القرآن بالتحديد (1) — مفقود —
- 2.2 التقصي لحديث الموطأ (2) — مطبوع باسم: تجريد التمهيد —
- 2.3 التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (3) — مطبوع —
- 2.4 جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله (4) — مطبوع —
- 2.5 حكم المنافقين في عهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وأحكامهم في مناصبتهم لبنات المسلمين الصالحين المؤمنين (5) — مفقود —
- 2.6 حديث مالك خارج الموطأ (6) — مفقود —
- 2.7 الدرر في اختصار المغازي والسير (7) — مطبوع —
- 2.8 الزيادات التي لم تقع في الموطأ عن يحيى بن يحيى ورواها غيره في الموطأ (8) — مطبوع مع كتاب التقصي —
- 2.9 الشواهد في إثبات خبر الواحد (9) — مفقود —
- 3.0 العقل والعقلاء وما جاء في أوصافهم عن العلماء والحكماء (10) — مفقود —
- 3.1 عوالي ابن عبد البر في الحديث (11) — مفقود —
- 3.2 فهرست ابن عبد البر وتصانيفه (12) — مفقود —
- 3.3 القصد والأمم في معرفة أنساب العرب والعجم (13) — مطبوع —

-
- 1 - إسماعيل باشا: هدية العارفين (55/2)، وذكره صاحب كشف الظنون تحت عنوان: المدخل إلى القراءات (1644/2).
 - 2 - القاضي عياض: ترتيب المدارك (809/2)، المقرئ: نفح الطيب (169/3، 170)، الذهبي: سير أعلام النبلاء (159/18).
 - 3 - سيأتي التعريف به مفصلاً — إن شاء الله —
 - 4 - حاجي خليفة: كشف الظنون (1279/2)، المقرئ: المصدر السابق (169/3).
 - 5 - سليمان بن صالح: عقيدة ابن عبد البر (49).
 - 6 - الزركلي: الأعلام (240/8، 241)، القاضي عياض: المصدر السابق (810/2).
 - 7 - القاضي عياض: المصدر السابق (810/2)، سليمان بن صالح: المرجع السابق (49).
 - 8 - سليمان بن صالح: المرجع السابق (49).
 - 9 - الذهبي: تذكرة الحفاظ للذهبي (1129/1)، القاضي عياض: المصدر السابق (810/2)، السيوطي: طبقات الحفاظ (433).
 - 10 - ابن خلكان: وفيات الأعيان (67/7).
 - 11 - المقرئ: المصدر السابق (169/3)، الذهبي: تذكرة الحفاظ (1129/3).
 - 12 - سليمان بن صالح: المرجع السابق (49).
 - 13 - ابن فرحون: الديباج (358)، ابن خلكان: المصدر السابق (67/7).

- 3 4 . الكافي في الفقه على مذهب أهل المدينة (1) — مطبوع —
- 3 5 . محن العلماء (2) — مفقود —
- 3 6 . مختارات من الشعر والنثر (3).
- 3 7 . مسند ابن عبد البر (4) — مفقود —
- 3 8 . منظومة في السنة (5) — مفقود —
- 3 9 . نزهة المستمعين وروضة الخائفين (6) — مخطوط —

الفرع الثاني: وفاته

اتفق المؤرخون على أن ابن عبد البر توفي يوم الجمعة، آخر يوم من شهر ربيع الآخر، سنة ثلاث وستين وأربعمائة (463هـ / 1070م) في مدينة شاطبة بالأندلس، وعمره خمسة وتسعون عاما وخمسة أيام. وقد صلى عليه تلميذه وصاحبه أبو الحسن طاهر بن مفوّز المعافري (7). ولم يخالف في تاريخ وفاته إلا صاحب جذوة المقتبس، حيث ذكر أنه توفي سنة (460هـ) (8) وتبعه في ذلك صاحب بغية الملتبس (9).

- 1 - المقرئ: نفح الطيب (3/169، 170)، القاضي عياض: ترتيب المدارك (2/810).
 - 2 - إسماعيل باشا: هدية العارفين (2/55)، ابن القيم: مدارج السالكين (2/323).
 - 3 - سليمان بن صالح: عقيدة ابن عبد البر (49، 50)، واعتبر عبد النبي أن كتاب مختارات من الشعر والنثر هو جزء من كتاب: بهجة المجالس، انظر ص (39).
 - 4 - سليمان بن صالح: المرجع نفسه (49، 50).
 - 5 - سليمان بن صالح: المرجع نفسه (49، 50).
 - 6 - الزركلي: الأعلام (8/240)، مقدمة بهجة المجالس (1/26).
 - 7 - ابن بشكوال: الصلة (2/642)، القاضي عياض: المصدر السابق (2/810)، ابن فرحون: الديباج (359)، الذهبي: تذكرة الحفاظ (3/1130)، الذهبي: سير أعلام النبلاء (18/159)، ابن العماد: شذرات الذهب (3/314).
 - 8 - الحميدي: جذوة المقتبس (346).
 - 9 - الضني: بغية الملتبس (491).
- وقد كانت وفاة ابن عبد البر — حافظ المغرب — والخطيب البغدادي — حافظ المشرق — في سنة واحدة، ابن خلكان: وفيات الأعيان (71/7).

وقد علق صاحب عقيدة ابن عبد البر على هذا فقال: "لا شك أن هذا التحديد للتاريخ غير دقيق لأن الحميدي صاحب جذوة المقتبس خرج من الأندلس قبل وفاة ابن عبد البر، وألف كتابه هذا بعد وفاة ابن عبد البر وبعيدا عن بلاد الأندلس" (1).

الفرع الثالث: ثناء العلماء عليه

استطاع ابن عبد البر بلأبه المتواصل في سبيل العلم، وحبه الشديد والإخلاص له، أن ينال ثناء العلماء، وشهادتهم بعلمه وتفوقه وإمامته في علمي الحديث واختلاف الفقهاء، وأن ينتزع تقديرهم واحترامهم، من بين هؤلاء العلماء الذين شهدوا له بذلك:

1/ قال تلميذه الحميدي: "إنه فقيه حافظ مكثر، عالم بالقراءات والاختلاف في الفقه، وعلوم الحديث والرجال، قدم السماع، كثير الشيوخ..." (2)

2/ وقال فيه أبو الوليد الباجي: "لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر بن عبد البر في الحديث" (3)، وقال أيضا: "أبو عمر أحفظ أهل المغرب" (4).

3/ وقال فيه تلميذه أبو علي الجبائي: "وصير أبو عمر على الطلب ودأب فيه، ودرس وبرع براعة فاق فيها من تقدمه من رجال الأندلس، وعظم شأن أبي عمر في الأندلس وعلا ذكره في الأقطار" (5).

4/ قال فيه شيخ الذهبي — أبو عبد الله بن أبي الفتح —: "كان أبو عمر أعلم من بالأندلس في السنة والأثر، واختلاف علماء الأمصار" (6).

5/ وقال فيه الذهبي: "كان إماما، ديناً، ثقة، متقناً، علامة، متبحراً، صاحب سنة وأتباع ... بلغ رتبة الأئمة المجتهدين، ومن نظر في مصنفاته بان له منزلته من سعة العلم، وقوة الفهم، وسيلان الذهن" (7).

6/ قال فيه القاضي عياض: "ابن عبد البر الحافظ، شيخ علماء الأندلس، وكبير محدثيها في وقته، وأحفظ من كان بها لسنة ماثورة" (8).

1 - (59)

2 - الحميدي: جذوة المقتبس (344).

3 - ابن بشكوال: الصلة (642/2).

4 - ابن بشكوال: المصدر نفسه (642/2)، ابن خلكان: وفيات الأعيان (66/7).

5 - القاضي عياض: ترتيب المدارك (809/2).

6 - الذهبي: سير أعلام النبلاء (160/18).

7 - الذهبي: المصدر نفسه (157/18).

8 - القاضي عياض: المصدر السابق (808/2).

7/ ومدحه ابن تيمية بقوله: "إنه من أعلم الناس بالآثار، والتميز بين صحيحها وسقيمها"(1). وكما كان له قبول بين العلماء كان له مثله عند الحكام والأمراء، فهذا المعتضد يرسل إليه رسالة يقول فيها: "إن كنا لم نتعارف تراثيا، ولم تتلاق تدانيا، ففضلك في نظري كالمشاهد، وشخصك في كل نفس غير متباعد، فأنت واحد عصرك، وقريب دهرك، علما بيدك لواءه وكنت كذلك والناس موفورون والشيوخ أحياء يرزقون، فكيف وقد درس الأعلام ... وانتزع العلم لقبض العلماء، فانقضي ... ولم ترل نفسي إليك جانحة، وعيني نحوك طامحة، انخدابا إلى العلم ورغبة فيه"(2).

وفي ختام مدحه يمكن القول إن ابن عبد البر كان له علم غزير، وفهم دقيق، ونظر ثاقب ... فحق أن ينعت بحافظ المغرب وإمامه، إذ هو من الطبقة الثالثة من أصحاب مالك، ممن لم ير مالكا(3)، ومن الطبقة العاشرة من طبقات أئمة الحديث(4)، ومن الفقهاء المجتهدين الذين أحيوا السنة، وأماتوا البدعة.

الفرع الرابع : الدراسات التي ألقت حوله

نظرا للمكانة السامية التي تبوأها هذا العالم الناقد ، واتساع آفاقه المعرفية ، ووفرة تأليفه العلمية - في مختلف الفنون - تضافرت جهود الباحثين لإبراز معالم هذه الشخصية الفذة المتميزة ، من خلال محاور متعددة ، فتنوعت نتاجاتهم تبعا لتنوع معارفه ومداركه : الحديثية والفقهية والأصولية والأدبية والتاريخية ... وغيرها .

وقد حاولت جمع ما كتب حوله ، فكانت حصيلة ذلك الدراسات الآتية - مرتبة حسب تاريخ إنجازها - :

- 1/ ابن عبد البر القرطبي وأثره في الحديث والفقه : إسماعيل الندوي ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم - قسم الشريعة - (1384 هـ - 1964 م) - رسالة ماجستير .
- 2 / مدرسة الحديث في الأندلس وإمامها ابن عبد البر : صالح أحمد رضا ، جامعة الأزهر ، كلية أصول الدين - قسم الحديث - (1390 هـ - 1370 م) - رسالة دكتوراه .
- 3 / ابن عبد البر النمري محدثا : الطاهر بن صادق الأنصاري، جامعة أم القرى ، كلية الشريعة - قسم الكتاب والسنة - (1397 هـ - 1977 م) - رسالة ماجستير .
- 4 / الفكر التربوي في الأندلس عند ابن عبد البر وابن حزم : عبد البديع الخولي ، جامعة الأزهر ، كلية التربية ، (1398 هـ - 1978 م) - رسالة ماجستير .

1 (- ابن تيمية :درء تعارض العقل والنقل (157/7).

2 (-ابن بسام :الذخيرة (134/3)، ليث حاسم :ابن عبد البر وجهوده في التاريخ (192 - 193).

3 (- ابن فرحون :الديباج (357).

4 (- المقرئ :نفتح الطيب (63/3).

- 5 / من أعلام التربية في تاريخ الإسلام - يوسف بن عبد البر القرطبي - : عبد الرحمن المحلاوي ، دار الفكر - دمشق - (1406 هـ - 1989 م) - مصنف - .
- 6 / ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ : ليث سعود جاسم ، دار الوفاء - المنصورة (1407 هـ - 1986 م) - رسالة دكتوراه -
- 7 / ابن عبد البر وآراؤه التربوية : سليمان ربيع الربيع ، جامعة أم القرى ، كلية التربية الإسلامية والمقارنة ، (1409 هـ - 1989 م) - رسالة ماجستير -
- 8 / عقيدة ابن عبد البر التوحيد والإيمان : سليمان بن صالح الغصن ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية أصول الدين ، (1409 هـ - 1989 م) - رسالة ماجستير -
- 9 / الإمام أبو عمر يوسف بن عبد البر - حياته ، آثاره ، منهجه في فقه السنة - : محمد بن يعيش ، مطبعة فضالة - المغرب - (1410 هـ - 1990 م) - رسالة ماجستير -
- 10 / أصول الفقه عند ابن عبد البر - جمع وتوثيق ودراسة - : العرفي بن محمد فتوح ، جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، كلية الشريعة - قسم أصول الفقه - (1412 هـ - 1992 م) - رسالة ماجستير - (1)

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لكتابه التمهيد

يعتبر كتاب التمهيد من أجل مؤلفات ابن عبد البر الحديثية وبه اشتهر، وهو شرح لكتاب الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي -رحمه الله- وقد أمضى ابن عبد البر ثلاثين عاماً في تأليفه وتهذيبه وصياغته وتبويبه ... فكان بحق موسوعة علمية جامعة ارتبط اسمه باسمه فلا يذكر إلا ويذكر معه، فيقال: "ابن عبد البر صاحب التمهيد"

وقد صدر ابن عبد البر تأليفه هذا بمقدمة ضمنها الهدف من كتابه هذا، والمنهج الذي اتبعه في بسط أبوابه وتحرير مادته، فذاع صيت التمهيد في جميع أصقاع العالم، مما جعل العلماء يقبلون عليه ويجلونه لما احتواه من حديث وفقه، وقراءة وتفسير، ولغة وتاريخ ... فمنهم من اختصره، ومنهم من شرحه، ومنهم من نظمه ... قديماً وحديثاً.

ولإعطاء القارئ دراسة تكون أشمل ولو بصورة موجزة عن حيثيات هذا المؤلف الضخم قسمت مضمون هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

• المطلب الأول: التعريف بكتاب التمهيد والهدف من تأليفه

• المطلب الثاني: منهجية كتاب التمهيد وخطته وقيمه ومختلف

الدراسات حوله

المطلب الأول: التعريف بكتاب التمهيد والهدف من تأليفه

عرف ابن عبد البر بكتابه التمهيد لجلالة قدره عنده وعند غيره، لأنه — رحمه الله — حاول أن يلتزم فيه ما لم يلتزمه غيره ممن شرحوا الموطأ، ولتبين هذا بصورة واضحة قسمت هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: التعريف بكتاب التمهيد

كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد يعد من أجل وأضخم وأكبر كتب ابن عبد البر، فقد نال التقدير من علماء عصره وما تلا من عصور بفضل هذا المصنف النفيس، حتى إنه لا يكاد يذكر اسم ابن عبد البر، إلا ويقرن به اسم كتابه هذا فيقال: ابن عبد البر صاحب التمهيد.

ويعد هذا الكتاب دائرة معارف كبرى: في الحديث والفقه والتراجم، والجرح والتعديل، ومصطلح الحديث، واللغة والشعر.

— فهو في الفقه جامع للمذاهب من عصر الصحابة إلى عصره، خاصة منها الفقه المالكي.

— وفي الحديث سفر عام وشامل لكثير من المصنفات والسانيد، وسجل جامع لمختلف الآراء النقدية والأحكام الحديثية، من تصحيح وتحسين وتضعيف.

— وفي الجرح والتعديل، والتاريخ والسير، وأحوال الرواة، تكاد تقطع أن الرجل قرأ كل ما كتب في هذه الفنون، سواء في المشرق أو في المغرب.

— وفي اللغة قاموس يحد فيه من الشروح والمفردات والتراكيب ما يغنيك عن الرجوع إلى كثير من القواميس.

— وفي الشعر ديوان ماثلة أبياته على مختلف صفحات الكتاب.

وزيادة على هذا كله ... فهو في عرضه لمادة الكتاب تراه يختار، ويرجح، وينقد، ويصحح، ... دون تعصب أو جمود، فكتاب التمهيد إجمالاً موسوعة كبرى في فقه السنة، والفقه المقارن بلا نزاع.

لم أعتز على تاريخ ومكان تأليف التمهيد بالتحديد، لكن يبدو أن ابن عبد البر يبادر إلى تأليفه في وقت مبكر من حياته، لكثرة ما يحيل عليه، وقد استغرق في تأليفه ثلاثين سنة كاملة لقوله عند وصفه له:

سمير فؤادي مذ ثلاثين حجة

وصاقل ذهني والمفرج عن همي

لما في معانيه من الفقه والعلم

إلى البر والتقوى وينهى عن الظلم⁽¹⁾

بسطت لكم فيه كلام نبيكم

وفيه من الآداب ما يهتدى به

الفرع الثاني: الهدف من تأليف كتاب التمهيد

رأى ابن عبد البر أن كل من خرج الأحاديث الموجودة في موطأ مالك قالوا عن منهجهم أنهم: سيقنصرون على المسند وسيتركون المنقطع والمرسل، ولكنهم لم يلتزموا ما اشترطوه، فألف هذا الكتاب لتصحيح ما وقعوا فيه، وإلى هذا أشار في المقدمة بقوله:

"أما بعد: فإني رأيت كل من قصد إلى تخريج ما في موطأ مالك بن أنس — رحمه الله — من حديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قصد بزعمه إلى المسند، وأضرب عن المنقطع والمرسل، وتأملت ذلك في كل ما انتهى إلي مما جمع في سائر البلدان، وألف على اختلاف الأزمان، فلم أر جامعيه وقفوا عندما شرطوه، ولا يسلم لهم في ذلك ما أمَلوه، بل أدخلوا من المنقطع شيئاً في باب المتصل، وأتوا بالمرسل مع المسند، وكل من يتفقه منهم لمالك وينتقله، إذا سألت من شئت منهم عن مراسيل الموطأ قالوا: صحاح لا يسوغ لأحد الطعن فيها، لثقة ناقلها، وأمانة مرسلها، وصدقوا فيما قالوه من ذلك، لكنها جملة ينقصها تفسيرهم، بإضرائهم عن المرسل والمقطوع⁽¹⁾.

المطلب الثاني: منهجية كتاب التمهيد وخطته وقيمه ومختلف الدراسات حوله

يحتوي هذا المطلب على المنهج الذي اتبعه ابن عبد البر في تأليفه للتمهيد، والخطّة المرتبة التي أحكم بها مادة الكتاب، وسرد أفعال العلماء ثناء على مصنفه، وهذا ما سيتجلى من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: منهجية كتاب التمهيد

يبين ابن عبد البر في المقدمة المنهج الذي وضعه في تأليف كتابه، وذكر الطريقة التي سار وفقها في شرحه فقال: "رأيت أن أجمع في كتابي هذا كل ما تضمنه موطأ مالك بن أنس — رحمه الله — في رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي عنه، من حديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — مسنده ومقطوعه ومرسله وكل ما يمكن إضافته إليه — صلوات الله وسلامه عليه —"⁽²⁾

وقد عرض مادة هذا الكتاب في النقاط الآتية بقوله — رحمه الله —
— ورتبت ذلك مراتب قدمت فيها المتصل، ثم ما جرى مجراه مما اختلف في اتصاله، ثم المنقطع والمرسل.
— وجعلته على حروف المعجم في أسماء شيوخ مالك — رحمهم الله — ليكون أقرب للتناول⁽³⁾.
— ووصلت كل مقطوع جاء متصلاً من غير رواية مالك، وكل مرسل جاء مسنداً من غير طريقه — رحمة الله عليه — فيما بلغني علمه، وصحّ بروايته جمعه.

— وذكرت من معاني الآثار وأحكامها المقصودة بظاهر الخطاب ما عوّل على مثله الفقهاء وأولوا الأبواب.
— وجلبت من أقاويل العلماء في تأويلها، وبأسخها ومنسوخها، وأحكامها ومعانيها، ما يشفي به القارئ الطالب ويبصره، وينبّه العالم ويذكره.
— وأتيت من الشواهد على المعاني والإسناد بما حضرنى من الأثر ذكره، وصحّني حفظه، مما تعظم به فائدة الكتاب.
— وأشرت إلى شرح ما استعجم من الألفاظ، مقتصرًا على أقاويل أهل اللغة.

(1) - ابن عبد البر : التمهيد (1/1 - 2).

(2) - المصدر نفسه (9/1).

(3) - عند تنعي له لم أجده مرتباً على حروف المعجم . انظر ص (30) .

— وأومات إلى ذكر بعض أحوال الرواة وأنسابهم ومنازلهم، وذكرت من حفظت تاريخ وفاته منهم، معتمدا في ذلك كله على الاختصار، ضاربا عن التطويل والإكثار (1).

الفرع الثاني: خطة كتاب التمهيد

استهل ابن عبد البر مؤلفه بالبسملة والصلاة على رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ثم الحمد له، ثم التصلية مرة ثانيا، وبعد ذلك بدأ عمله في الكتاب مقسما إياه إلى: مقدمة وقسمين:
أولا. المقدمة : تعرض فيها إلى النقاط الآتية:

- 1/ الهدف من تأليف كتاب التمهيد (2)
 - 2/ مرسل الثقة عند مالك وأصحابه (3)
 - 3/ خير الواحد (4)
 - 4/ المرسل وأراء العلماء فيه (5)
 - 5/ اختلاف العلماء في خير الواحد العدل (6)
 - 6/ منهجه في تأليف كتاب التمهيد (7)
 - 7/ أسباب اعتماده على رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي (8).
- وما يلاحظ على هذه المقدمة أنها جاءت منظمة ومنهجية، حتى تكاد تكون أقرب إلى مقدمة الكتب والرسائل الأكاديمية في عصرنا الحاضر.

ثانيا: القسمان

- 1/ القسم الأول: يضم هذا القسم ثلاثة أبواب:
الباب الأول: تكلم فيه على بعض المصطلحات الحديثية: المرسل، المسند، المنقطع، المتصل، الموقوف، التدليس (9).
- الباب الثاني: تكلم فيه عن بيان التدليس، ومن يقبل نقله ويقبل مرسله وتدليسه، ومن لا يقبل ذلك

-
- 1 - ابن عبد البر : التمهيد (8/1 — 9 — 10).
 - 2 - ابن عبد البر : المصدر نفسه (1/ 1 — 2).
 - 3 - ابن عبد البر : المصدر نفسه (2/1).
 - 4 - ابن عبد البر : المصدر نفسه (2/1).
 - 5 - ابن عبد البر : المصدر نفسه (1/ 2 — 7).
 - 6 - ابن عبد البر : المصدر نفسه (1/ 7 — 8).
 - 7 - ابن عبد البر : المصدر نفسه (1/ 8 — 11).
 - 8 - ابن عبد البر : المصدر نفسه (1/ 10 — 11).
 - 9 - ابن عبد البر : المصدر نفسه (1/ 12 — 27).

منه(1).

الباب الثالث: ذكر فيه عيوناً من أخبار مالك — رحمه الله — وفضل موطنه(2).

2/ القسم الثاني: — اشتمل على الأحاديث التي رواها مالك عن شيوخه ضمن اثنين وعشرين باباً:

— حيث جعل لكل حرف باباً ضمنه جميع شيوخ مالك الذين يتبدأ اسمهم بحرف

الباب.

— وقد ختم أبواب الحروف بباين على النحو الآتي:

الباب الأول: باب الألف: وفيه سبعة شيوخ لمالك(3)

الباب الثاني: باب التاء: وفيه شيخ واحد(4)

الباب الثالث: باب الجيم: وفيه شيخ واحد(5)

الباب الرابع: باب الحاء: وفيه شيخان(6)

الباب الخامس: باب الخاء: وفيه شيخ واحد(7)

الباب السادس: باب الدال: وفيه شيخ واحد(8)

الباب السابع: باب الراء: وفيه شيخ واحد(9)

الباب الثامن: باب الزاي: وفيه خمسة شيوخ(10)

1 - ابن عبد البر: التمهيد (1/28 إلى 60).

2 - المصدر نفسه (1/61 إلى 92)، وقد أشار ابن عبد البر إلى سبب إيراد الأبواب الثلاثة هذه بقوله: "وذكرت في صدر الكتاب من الأخبار الدالة على البحث عن صحة النقل، وموضع المتصل والمرسل، ومن أخبار مالك — رحمه الله — وموضع من الإمامة في علم الديانة، ومكانه من الانتقاد والتوقي في الرواية، ومثله موطنه عند جميع العلماء المؤلفين منهم والمخالفين نبذا يستدل به اللبيب عن المراد، وتغني المقتصر عليها من الازدياد"، المصدر نفسه (9/1).

3 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (1/93 إلى 398).

4 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (2/1 إلى 65/2).

5 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (2/66 إلى 166/2).

6 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (2/167 إلى 277/2).

7 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (2/278 إلى 309/2).

8 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (2/310 إلى 342/2).

9 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (3/1 إلى 239/3).

10 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (3/240 إلى 88/6).

- الباب التاسع: باب الطاء: وفيه شيخ واحد(1)
- الباب العاشر: باب الميم: وفيه تسعة عشر شيخا(2)
- الباب الحادي عشر: باب النون: وفيه ثلاثة شيوخ(3)
- الباب الثاني عشر: باب الصاد: وفيه أربع شيوخ(4)
- الباب الثالث عشر: باب الضاد: وفيه شيخ واحد(5)
- الباب الرابع عشر: باب العين: وفيه ستة وعشرون شيخا(6)
- الباب الخامس عشر: باب القاف: وفيه شيخ واحد(7)
- الباب السادس عشر: باب السين: وفيه ثمانية شيوخ(8)
- الباب السابع عشر: باب الشين: وفيه شيخ واحد(9)
- الباب الثامن عشر: باب الهاء: وفيه ثلاثة شيوخ(10)
- الباب التاسع عشر: باب الواو: وفيه شيخان(11)
- الباب العشرون: باب الياء: وفيه ستة شيوخ(12)
- الباب الواحد والعشرون: باب الكنى فيمن لا يوقف على اسمه: وفيه ثلاثة شيوخ(13)
- الباب الثاني والعشرون: باب بلاغات مالك ومرسلاته: وفيه ذكر الأحاديث التي بلغته عن الرجال

- 1 - ابن عبد البر: التمهيد (6/89 إلى 6/100) ، من هنا يختل ترتيب الحروف .
- 2 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (6/101 إلى 13/235).
- 3 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (13/236 إلى 16/208).
- 4 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (16/209 إلى 16/318).
- 5 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (16/319 إلى 16/330).
- 6 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (16/331 إلى 21/21).
- 7 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (21/22 إلى 21/25).
- 8 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (21/26 إلى 22/60).
- 9 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (22/61 إلى 22/74).
- 10 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (22/75 إلى 22/334).
- 11 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (23/9 إلى 23/24).
- 12 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (23/25 إلى 24/136).
- 13 - ابن عبد البر: المصدر نفسه (24/137 إلى 24/160).

الثقات، والأحاديث المرسلة عن نفسه وعن غيره.(1)

الفرع الثالث: قيمة التمهيد من خلال أقوال العلماء فيه

لقد وفق ابن عبد البر — رحمه الله — في بلوغ غايته، وفاق في صنيعه كل من سبقه إلى ذلك ومن لحقه، حيث يعد بكتابه التمهيد أفضل من خدم الموطأ ورفع اللبس عن معانيه وفتح مغلقاته، ووصل مراسيله وبلاغاته. وبين نكته، واستخرج كنوزه، وأبرز أهميته، وفضله وأفضليته. بل لقد تعدت فائدته لأكثر من ذلك بما تضمنه من قيمة علمية في مختلف الفنون التي انطوى عليها، لأجل ذلك استقطب اهتمام العلماء واستجدى ثناءهم، ومن ذلك الثناء:

1 — قال ابن عبد البر نفسه في وصفه:

"سمير فؤادي مذ ثلاثين حجة
بسطت لكم فيه كلام نبيكم
وصاقل ذهني والمفرج عن همي
لما في معانيه من الفقه والعلم

وفيه من الآداب ما يهتدى به
إلى البر والتقوى وينهى عن الظلم(2)

وحتى لا تفوت فرصة الانتفاع بما فيه على من قصرت همته وضعفت عنايته جرد السنن التي جعلها أصل التمهيد في كتاب مستقل أسماه "تجريد التمهيد" وجعله مدخلا سهلا إليه، كذلك قال ابن عبد البر — رحمه الله —(3).

2 — وقد وصفه ابن حزم بقوله:

"إنه كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله فكيف أحسن منه"(4).

3 — وقال القاضي عياض:

"هو كتاب لم يضع أحد مثله"(5).

4 — وقال فيه أبو علي الغساني تلميذ ابن عبد البر:

"وهو كتاب لم يتقدمه أحد إلى مثله"(6).

5 — وقال فيه مؤرخ الإسلام الذهبي: "قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام — وكان أحد المجتهدين —: "ما رأيت في كتب الإسلام من العلم مثل: "الحلى" لابن حزم، وكتاب "المغني" للشيخ موفق الدين، قلت لقد صدق الشيخ

(1) - ابن عبد البر: التمهيد (161/24 إلى 448/24).

(2) - ابن عبد البر: المصدر نفسه (1/د).

(3) - ابن عبد البر: تجريد التمهيد (2 — 3).

(4) - ابن بشكوال: الصلة (641/2)، المقرئ: نفح الطيب (169/3 — 170).

(5) - القاضي عياض: ترتيب المدارك (809/3).

(6) - الذهبي: سير أعلام النبلاء (157/18).

عز الدين، وثالثهما: "السنن الكبرى" للبيهقي، ورابعها: "التمهيد" لابن عبد البر، فمن حصل على هذه الدواوين، وكان من أذكياء المفتين، وأدمن المطالعة فيهم، فهو العالم حقاً⁽¹⁾.

الفرع الرابع : مختلف الدراسات حول التمهيد .

لقد اشتهر ابن عبد البر بكتابه التمهيد ، باعتباره موسوعة في علم الحديث والفقه والأصول والأدب واللغة ، مما شدد انتباه العلماء إليه قديماً وحديثاً ، فاقبلوا عليه : مختصرين ، شارحين ، منظمين ، مرتبين ، محللين ... وغير ذلك :

1 / فمن الذين اختصروه : محمد بن أحمد بن فرج القرطبي (ت : 761 هـ) .

- أبو القاسم بن الجد .

2 / ومن الذين شرحوه :

- أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الأنصاري في كتاب : التقريب لكتاب التمهيد

3 / ومن الذين نظموه :

- القاسم بن فيرة الشاطبي في قصيدة دالية حوت خمسمائة بيتاً

4 / ومن الذين رتبوه :

- عطية محمد سالم في كتاب : فهارس التمهيد

- مصطفى صميذة في كتاب : فتح المالك لتبويب التمهيد لابن عبد البر على موطأ مالك

5 / ومن الذين حللوه :

- محمد عبد النبي في رسالة : منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد (2) .

(1) - الذهبي : سير أعلام النبلاء (198/18)

ولأهميته البالغة التي يحظى بها هذا الكتاب، فإن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المملكة المغربية بادرت إلى طبعه بعد جمع مخطوطاته المتناثرة في العالم وتحقيقها، وقد طبعت أول نسخة محققة في (24 جزءاً) سنة (1411هـ - 1991م) مع جزئين آخرين (25 - 26) للفهارس العامة.

(2) - هذه الدراسات ذكرها الدكتور : ليث جاسم في كتابه : ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ ، ص (207) .

وقد اطلعت على ما كان منها تحت رقم : 4 / ، 5 / .

الفصل الأول: الحديث الحسن عند المحدثين

استقر المحدثون على تقسيم الحديث من جهة القبول والرد إلى ثلاثة أقسام: الصحيح، الحسن، والضعيف، واعتنوا بتوضيح مدلولاتها وإبراز مميزاتها وكل ما يتعلق بها كمصطلحات قائمة بذاتها، وقد نال الحسن حظا وافرا من هذا، لما له من خصوصية، ولما شابه من غموض بسبب تنزله منزلة بين منزلتين.

وقد حاولت خلال هذا الفصل إبراز أهم مايتعلق بهذا المصطلح من مسائل، جامعة أبرز وأشهر الأقوال والاختلافات فيها، بهدف الوصول إلى تصور عام للحسن عند جمهور المحدثين يكون منطلقا لبناء تصور أحص عند واحد من هؤلاء النقاد، فجاءت مادته مصففة ضمن المباحث الثلاثة الآتية:

- المبحث الأول: تعريف الحديث الحسن وأقسامه.
- المبحث الثاني: ارتقاء الحديث الحسن ومراتبه وحجّيته ومظانه.
- المبحث الثالث: إطلاقات الحسن ودلالة المصطلحات الحديثية المركبة في الجامع.

المبحث الأول: تعريف الحديث الحسن وأقسامه

اجتهد علماء الحديث في وضع حد للحديث الحسن، ونظرا لما اكتنف هذا المصطلح من غموض وتعقيد في نظرهم، تعددت أقوالهم واختلفت عباراتهم، وقد حاولت في هذا المبحث رصد أشهرها، وماورد عليها من اعتراضات ومناقشات، مشيرة إلى أهم جمع وتوفيق بين أبرزها، الذي قام به ابن الصلاح واعتمده من جاء بعده فيما خلص إليه من تقسيم للحديث الحسن، وقد بسطت مادة هذا المبحث في مطلبين:

• المطلب الأول: تعريف الحديث الحسن

• المطلب الثاني: أقسام الحديث الحسن

المطلب الأول: تعريف الحديث الحسن

لم تعدد معاني الحسن عند علماء اللغة كما تعددت عند علماء الحديث أثناء تعريفهم للحديث الحسن اصطلاحاً لتوسطه بين مرتبة الصحيح والضعيف، ولبسط هذا التنوع قسمت هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: تعريف الحسن لغة

الحَسَنُ: ضد القبيح، وحَسُنَ الشيء يَحْسُنُ حُسْنًا (1).

والحَسَنُ جمع حَسَنٍ، المتَّصف بالحَسَنِ، أي: الجودة (2).

والحُسْنُ: ضد القُبْح ونقيضه، والحُسْنُ نعت لما حَسُنَ (3).

وقال الفيروز آبادي: "الحُسْن بالضم، الجمال، يقال استحسِن الشيء، واستحسنه: عده حسناً (4).

والحُسْن: كون الشيء ملائماً للطبع كالفرح، وكون الشيء صفة كمال، كالعلم، وكون الشيء يتعلق به المدح كالعبادة (5).

والحُسْنُ: عبارة عن كل مبهج مرغوب فيه، وهو ثلاثة:

— مستحسن من جهة العقل.

— مستحسن من جهة الهدى.

— مستحسن من جهة الحس.

قال الكفوي: "الحَسَنُ: هو الكائن على وجه يميل إليه الطبع وتقبله النفس غير أن:

— ما يميل المرء إليه طبعاً يكون حسناً طبعاً.

— وما يميل إليه عقلاً وشرعاً هو: كالإيمان بالله والعدل والاحسان، وأصل العبادات ومقاديرها وهيئاتها،

-
- 1- أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت 321هـ): جوهرة اللغة، تحقيق: د/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين — بيروت — ط (1): (1407هـ — 1987م)، ج (1)، ص (535).
 - 2- أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء (ت: 395هـ): معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي — مصر — ط (3): (1402هـ — 1981م)، ج (2)، ص (57، 58).
 - 3- ابن منظور (ت 711هـ): لسان العرب، دار المعارف — القاهرة — ج (2)، ص (877).
 - 4- الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي (ت: 817هـ): القاموس المحيط، دار الكتاب العربي، ج (4)، ص (210).
 - 5- محمد عبد الرؤوف المناوي (ت: 1031هـ): التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: د/ محمد رضوان الداية، دار الفكر — بيروت — ط (1): (1410هـ — 1990م)، ص (279).

يميل إليه المرء لدعاء الشرع إيانا له، فهو حسن شرعا لا عقلا ولا طبعاً (1).

وينقسم الحسن باعتبار معناه إلى قسمين:

— الحسن لمعنى في نفسه: عبارة عما اتصف بالحسن لمعنى ثبت في ذاته كالإيمان بالله وصفاته.

— الحسن لمعنى في غيره: ما اتصف بالحسن لمعنى في غيره كالجهاد، فإنه لا يحسن لذاته، لأنه تخريب

بلاد الله، وتعذيب عباده، وإنما حسن لما فيه من إعلاء كلمة الله، وإهلاك أعدائه (2).

ونما سبق عرضه يتجلى أن "الحسن" لغة — في مجمله — يدور معناه حول: الجودة، والرغبة، و ما يميل إليه

الطبع وتقبله النفس (3).

وهو على قسمين:

— حسن لذاته: وهو ما اتصف بالحسن لمعنى في نفسه.

— حسن لغيره: وهو ما اتصف بالحسن لمعنى خارج عن ذاته.

الفرع الثاني: تعريف الحسن اصطلاحاً

لما كان الحسن مرتبة متوسطة بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر لا في حقيقته هو (4)، تعسر على المحدثين ضبط حده فجاءت عباراتهم مختلفة، مضطربة ومتعددة، حاولت جمعها وبيائها على النحو الآتي:

التعريف الأول:

قال الترمذي — رحمه الله —: "وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده

عندنا، كل حديث يروى:

— لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب

— لا يكون الحديث شاذاً

— أن يروى من غير وجه نحو ذلك.

(1) - أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت: 1094هـ): الكليات، تحقيق: د/عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة

الرسالة — بيروت — ط (2): (1413هـ — 1993م)، ص (402).

(2) - علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت: 816هـ): التعريفات، تحقيق: عبد المنعم الحفني، دار الرشاد — القاهرة

ص (98).

(3) - وهو المعنى الذي اعتمده المحدثون في إطلاق الحسن على بعض الأحاديث الضعيفة والمنكرة والغريبة.

(4) - ابن كثير: اختصار علوم الحديث، مطبوع مع الباعث الحثيث، مكتبة المعارض — الرياض — ط (1): (1417هـ — 1996)

ج (1)، ص (129).

فهو عندنا حديث حسن" (1).

شرح التعريف:

قوله: "كل حديث يروى" عام بمثالة الجنس في الحد، يشمل أنواع الحديث، وقد ميّز المعرف عن غيره بثلاثة قيود هي: بمثالة الفصول:

القيد الأول:

قوله: "لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب" بوجه من الوجوه سواء من حيث العدالة والضبط أو غيرهما (2).

وهذا قيد يخرج به حديث المتهم بالكذب، فيدخل في الحسن رواية الثقة ورواية الصدوق غير الضابط ورواية الضعفاء الذين لم يتهموا بالكذب، ويشمل ما كان بعض رواة سني الحفظ ممن وصفوا بالغلط أو الخطأ، أو مستورا لم ينقل فيه جرح ولا تعديل، أو اختلف في جرحه وتعديله ولم يترجح فيه شيء، أو مدلسا بالنعنة أو مختلطا بشرطه (3).

القيد الثاني:

قوله: "لا يكون الحديث شاذاً" قال ابن رجب الحنبلي — رحمه الله —: "والظاهر أنه أراد بالشاذ ما قاله الشافعي، وهو أن يرويه الثقات عن النبي — صلى الله عليه وسلم — خلافة" (4).

القيد الثالث:

قوله: "أن يروى من غير وجه نحو ذلك" أي أن يروى الحديث من طريق آخر أو أكثر شريطة أن تكون فوقه أو مثله لا دونه ليترجح به أحد الاحتمالين، لأنه كلما كثر المتابع قوي الظن (5).

(1) - الترمذي: جامع الترمذي (758/5) كتاب العلل الصغير.

(2) - شمس الدين محمد منلا حنفي التبريزي: شرح الدياج المذهب في مصطلح الأثر، مطبعة مصطفى الباقي الحلبي: (1372هـ —)، ص (22).

(3) - عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى المعروف بابن الصلاح (ت: 643هـ): مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، تحقيق: د/مصطفى ديب البغا، دار الهدى عين مليلة — الجزائر — ص (19).

— شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت: 902هـ): فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: الشيخ صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية — بيروت — (1417هـ — 1996م) ج (1) ص (80).

. شرط الرواية عند المختلط أن يحمل عنه الحديث بعد اختلاطه، أما إذا تحمل الراوي عن الشيخ الحديث ثم اختلط الشيخ فالحديث صحيح.

(4) - الحافظ بن رجب الحنبلي (ت: 795هـ): شرح علل الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، ط (3): (1405هـ — 1985م)، ص

(225 — 226).

(5) - السخاوي: فتح المغيث (81/1)، أحمد بن علي بن محمد بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ): النكست على

كتاب ابن الصلاح، تحقيق وتعليق مسعود عبد الحميد السعدني، ومحمد فارس، دار الكتب العلمية — بيروت — ط (1): (1414هـ — 1994م) ج (1) ص (122).

ولا يشترط في المتابع تكرّر نفس اللفظ، بل يكفي: "أن يروى معنى ذلك الحديث من وجوه آخر عن النبي ﷺ بغير ذلك الإسناد ... ولو لم يرو لفظه إلا من ذلك الوجه لأن المعتبر أن يروى معناه من غير وجه لا نفس لفظه"(1).

ومما يقوّي هذا التفسير أن الإمام الترمذي — رحمه الله — نفسه، قال: "نحو ذلك" ولم يقل "مثل ذلك" لأن المثلية تقتضي الموافقة اللفظية بخلاف "نحو ذلك".

الاعتراضات الواردة على التعريف:

الاعتراض الأول:

ليس في كلام الترمذي ما يفصل الحسن عن الصحيح، ذلك أن تعريفه ليس بمانع لدخول الصحيح فيه. قال الحافظ أبو عبد الله بن المواق: "لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميّزه عن الصحيح، فلا يكون صحيحاً إلا وهو غير شاذ ورواته غير متهمين، بل ثقات"(2).

جوابه من وجهين:

- 1 / قال ابن سيد الناس — رحمه الله — : "بقي عليه أنه اشترط في الحسن أن يروى من وجه آخر، ولم يشترط ذلك في الصحيح"(3).
- 2 / قال ابن حجر — رحمه الله — : "قد ميّز الترمذي الحسن عن الصحيح بشيئين:

(1) - ابن رجب: شرح العلل (226).

قال أحمد شاكر-رحمه الله -: "الذي يبدو لي أن الترمذي لا يريد بقوله في بيان معنى الحسن: "ويروى من غير وجه نحو ذلك"، أن نفس الحديث عن الصحابي يروى من طرق أخرى، لأنه لا يكون حينئذ غريباً، وإنما يريد أن لا يكون معناه غريباً بأن يروى المعنى عن صحابي آخر أو يعتضد بعمومات أحاديث، أو نحو ذلك، مما يخرج به معناه عن أن يكون شاذاً غريباً".
وتعقبه الألباني في قوله برفع الغرابة عن رواية الصحابي الواحد بتعدد الطرق عنه، فقال: "بلى، قد يكون مع ذلك غريباً، لأن الغرابة حينئذ نسبية".

أحمد شاكر (ت: 1377هـ): الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، شرح أحمد شاكر، تعليق: ناصر الدين الألباني، تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، مكتبة المعارض — الرياض — ط (1): (1417هـ — 1996م): ج (1) ص (133).

(2) - ابن حجر: النكت (161)، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ): تدريب الراوي في شرح تقريب النور، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر ط (1): ج (1)، ص (155).

(3) - ابن حجر: المصدر السابق (161).

أحدهما: أن يكون راويه قاصراً عن درجة راوي الصحيح، بل وراوي الحسن لذاته، وهو أن يكون غير متهم بالكذب فيدخل فيه المستور والمجهول ونحو ذلك، وراوي الصحيح لا بد أن يكون ثقة وراوي الحسن لذاته لا بد أن يكون موصوفاً بالضبط ولا يكفي كونه غير متهم.

قال: ولم يعدل الترمذي عن قوله "ثقات" وهي كلمة واحدة إلى ما قاله إلا لإرادة قصور روايته عن وصف الثقة، كما هي عادة البلغاء.

الثاني: مجيئه من غير وجه (1) إذ أن مجيئه من غير وجه يشعر باحتياجه إلى جابر، والصحيح لا يحتاج إلى جابر. **الاعتراض الثاني:**

خالف الترمذي تعريفه بتحسينه أحاديث أفراد وغرائب، إذ يقول في الحديث أحياناً: "حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه".

قال العراقي — رحمه الله — : ((إنه حسن أحاديث لا تروى إلا من وجه واحد، كحديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة — رضي الله عنها — : كان رسول الله — ﷺ — إذا خرج من الخلاء قال: «غفرانك»، فإنه قال فيه: "حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ولا نعرف في الباب إلا حديث عائشة — رضي الله عنها — ")) وقال في ألفيته:

"حمد، وقال الترمذي ما سلم من الشذوذ مع راو ما اقم

بكذب ولم يكن فردا ورد قلت: وقد حسن بعض ما انفرد (2)

وهذا أيضاً اعترض الذهبي — رحمه الله — فقال: "وهذا مشكل أيضاً على ما يقول فيه حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه" (3).

جوابه:

قال ابن حجر — رحمه الله — : "إن الترمذي لم يعرف الحسن مطلقاً وإنما عرف بنوع خاص وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه: "حسن" من غير صفة أخرى، وذلك أنه يقول في بعض الأحاديث "حسن"، وفي بعضها "صحيح"، وفي بعضها "غريب"، وفي بعضها "حسن صحيح"، وفي بعضها "حسن غريب"، وفي بعضها "صحيح".

(1) - السيوطي: تدريب الراوي (1/156).

(2) - عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمان بن أبي بكر زين الدين العراقي (ت: 806 هـ): شرح الألفية للعراقي المسماة بالنصرة والتذكرة، ويليهِ فتح الباقي على ألفية العراقي للشيخ زكرياء بن محمد الأنصاري، دار الكتب العلمية — بيروت — ج (1) ص (84، 86).

(3) - الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: 748 هـ): الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية — حلب — ط (1): (1405 هـ): ص (27).

غريب"، وفي بعضها "حسن صحيح غريب"، وتعريفه إنما وقع على الأول فقط وعبارته ترشد إلى ذلك، حيث قال في آخر كتابه: "وما قلنا في كتابنا "حديث حسن" فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا: فهو عندنا حديث حسن"، فعرف بهذا أنه إنما عرف الذي يقول فيه حسن فقط ... واقتصر على تعريف ما يقول فيه "حسن" فقط: إما لغموضه، وإما لأنه اصطلاح جديد لذلك قيده بقوله "عندنا" ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل ذلك الخطابي" (1).

وقال ابن سيد الناس — رحمه الله — : "فلو قال قائل: "إن هذا إنما اصطلاح عليه في كتابه، ولم يقله اصطلاحاً عاماً لكان له ذلك" (2).

الاعتراض الثالث:

حكى العراقي عن بعض المتأخرين زعمهم أن قول الترمذي: "ولا يكون إسناده شاذاً" زيادة لا حاجة إليها، لأن قوله: "يروي من غير وجه" يغني عنه، ثم قال: فكأنه كرّره بلفظ متباين" (3). وقال التبريزي: "ولو اكتفى بقوله لا يكون في إسناده متهم لكان أولى وأخصر لأن الاتهام يجوز أن يكون بالشذوذ أيضاً" (4).

جوابه:

رد ابن حجر — رحمه الله — ذلك فقال: "ليس في كلامه تكرار، بل الشاذ عنده ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر سواء انفرد به أو لا. كما صرح به الشافعي. وقوله "يروي من غير وجه شرط زائد على ذلك، وإنما يتمشى ذلك على رأي من زعم أن الشاذ ما انفرد به الراوي مطلقاً، وحمل كلام الترمذي على الأول أليق، لأن الحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد، ولا سيما في التعاريف" (5).

(1) - أحمد بن علي بن محمد بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ): نزهة النظر بشرح نخبة الفكر، ص(26).

(2) - عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمان بن أبي بكر زين الدين العراقي (ت: 806هـ): التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، مؤسسة الكتاب الثقافية — بيروت — ط(2)، ص(47)، السخاوي: فتح المغيث (82/1)، السيوطي: تدريب الراوي (156/1).

(3) - المصدر السابق (46).

(4) - شرح الديباج (22 — 23).

(5) - النكت (128).

التعريف الثاني:

قال الخطابي — رحمه الله — : "ثم اعلّموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام: حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث سقيم ... والحسن منه ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء" (1).

شرح التعريف:

قوله: "ما" جنس في التعريف يشمل كل حديث.

قوله: "عرف مخرجه" بفتح الميم وسكون الخاء وفتح الراء، على وزن اسم المكان من الخروج، يريد رجال طرقة، وإنما سُمّي الرجال مخرجا لأن كلا منهم محل خرج الحديث منه، وهذا قيد خرج به المعلق، والمنقطع، والمعضل، والمرسل، والمُدلس (2).

وقال السخاوي: "المعروف مخرجه، وهو كونه شاميا، عراقيا، مكيًا، كوفيا. كأن يكون الحديث من رواية راو قد اشتهر برواية حديث أهل بلده كقتادة ونحوه في البصريين، فإن حديث البصريين إذا جاء عن قتادة ونحوه كان مخرجه معروفا بخلافه عن غيره، وذلك كناية عن الاتصال، إذ المرسل، والمنقطع، والمعضل لعدم بروز رجالها لا يعلم مخرج الحديث منها، وكذا المدلس — بفتح اللام — وهو الذي سقط منه بعضه مع إيهام الاتصال" (3).

قوله: "واشتهر رجاله" أي عرف رواته بالعدالة والضبط، وهذا قيد خرج به مجهول العين ومجهول الحال. قوله: "وعليه مدار أكثر الحديث" أي على الحديث الحسن مدار أكثر الحديث فإن أغلبها قاصر عن مرتبة الصحيح، وهذا قيد خرج به الحديث الصحيح (4).

(1) - أبو سليمان الخطابي (ت: 388هـ): معالم السنن، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية — القاهرة — وبهامشه: مختصر سنن أبي داود للمنذري (ت: 656هـ)، وتهذيب السنن لابن قيم الجوزية (751هـ)، ج(1)، ص(11).
(2) - محمد محمد السماحي: المنهج الحديث في علوم الحديث — قسم مصطلح الحديث — دار الأنوار — مصر — (1382هـ) — (1963م)، ص(93).

(3) - فتح المغيث (78/1).

• وقد سبقه إلى هذا التعريف القاضي أبو بكر بن العربي، قال ابن حجر — رحمه الله —: "فسر القاضي أبو بكر بن العربي مخرج الحديث بأن الحديث من رواية راو قد اشتهر برواية حديث أهل بلد، كقتادة في البصريين، وأبي إسحاق السبيعي في الكوفيين، وعطاء في المكيين، وأمثالهم، فإن حديث البصريين إذا جاء عن قتادة مثلا كان مخرجه معروفا، وإذا جاء عن غير قتادة ونحوه كان شاذًا" محمد بن اسماعيل الأمير الحسيني الصنعاني (ت: 1182هـ): توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية — المدينة المنورة — (1973م)، ص (154، 155).

(4) - السخاوي: المصدر السابق (78/1)، التبريزي: شرح الديباج (24).

قوله: "وهو الذي يقبله أكثر العلماء" أي يقبله معظم العلماء من المحدثين والأصوليين في الاحتجاج والعمل(1).

وقيد "أكثر العلماء" يخرج به من شدد من علماء الحديث، ومنهم أبو حاتم الرازي، فقد روي عن ابنه أنه قال: "سألت أبي عن حديث، فقال: إسناده حسن، فقلت: يحتج به؟ فقال: لا"(2).
قوله: "ويستعمله عامة الفقهاء" أي عملوا به، وهذا قيد خرج به ما ردوه فلم يحتجوا به لشذوذ أو تعليل أو غيرهما(3).

— الاعتراضات الواردة على التعريف:

الاعتراض الأول:

ما حدّد به الخطابي الحسن صادق أيضا على الصحيح والضعيف، إلى هذا ذهب ابن الصلاح(4) وأيده ابن دقيق العيد(5) وابن جماعة(6)، والذهبي(7)، وابن كثير(8) — رحمهم الله جميعا —.
قال ابن دقيق العيد — رحمه الله —: "وهذه العبارة ليس فيها كبير تلخيص ولا هي على صناعة الحدود والتعريفات، فإن الصحيح أيضا قد عرف مخرجه واشتهر رجاله، فيدخل الصحيح في حدّ الحسن"(9).
وقال ابن كثير — رحمه الله —: "فإن كان المعروف هو قوله: "ما عرف مخرجه واشتهر رجاله" فالحديث الصحيح كذلك، بل والضعيف"(10).
جوابه: من ثلاثة أوجه:

-
- (1) - فتح المغيث (84/1).
 - (2) - السيوطي: تدريب الراوي (154/1).
 - (3) - السماحي: المنهج الحديث (64).
 - (4) - المقدمة (19).
 - (5) - تقي الدين بن دقيق العيد (ت: 702هـ): الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح، دار الكتب العلمية — بيروت — (1406هـ — 1986م): ص(7).
 - (6) - بدر الدين بن جماعة (ت: 733هـ): المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر — دمشق — ط(2): (1406هـ): ص(36).
 - (7) - الموقظة (26).
 - (8) - اختصار علوم الحديث مع الباعث الخثيث (129/1).
 - (9) - الاقتراح (7).
 - (10) - المصدر السابق (129/1).

1 / قال أبو سعيد العلائي — رحمه الله — : "إنما يتوجه الاعتراض على الخطابي أن لو كان عرف بالحسن فقط، أما وقد عرف بالصحيح أولاً ثم عرف بالحسن فيتعين حمل كلامه على أنه أراد بقوله: "ما عرف مخرجه واشتهر رجاله"، ما لم يبلغ درجة الصحيح، ويعرف هذا من مجموع كلامه"(1).

2 / ودفع الطيبي بأن المراد بقول الخطابي: "واشتهر رجاله"، أن رجاله مشهورون عند أرباب هذه الصناعة بالصدق وينقل الحديث ومعرفة أنواعه، وحيث كان مطلقاً من قيد العدالة والضبط، دل ذلك على انخطاطهم عن درجة رجال الصحيح.

ثم قال: " هذا جواب أيضاً عن قوله: "واشتهر رجاله بالضعف" لأن إطلاق الشهرة في عرفهم دل على خلاف ما فهم من الضعيف(2).

3 / وقال التبريزي — رحمه الله — : "إن الصحيح أخص من الحسن، فإن من لازم ذلك أن يدخل الصحيح في حدّ الحسن، لأن دخول الخاص وهو هنا الصحيح في حدّ العام وهو الحسن ضروري، والتقييد بما يخرج عنه محل للحد".

وأَيده العراقي فقال: "وهو متجه"(3).

(1) - ابن حجر: النكت (127).

وقد تعقبه ابن حجر - رحمه الله - فقال: "وعلى تقدير تسليم هذا الجواب فهذا القدر غير منضبط ... فيصح ما قال القشيري — ابن دقيق العيد — أنه على غير صناعة الحدود والتعريفات"، المصدر نفسه (127).

(2) - الحسن بن محمد الطيبي (ت: 743هـ): الخلاصة في أصول الحديث، تحقيق: صبحي السامرائي، ديوان الأوقاف — بغداد —: (1391هـ): ص(40).

— أبو الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي: ظفر الأمان في مختصر الجرحاني، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار القلم — الإمارات العربية المتحدة — ط(1): (1415هـ — 1995م): ص(181).

(3) - التقييد والإيضاح (46)، ابن حجر: المصدر السابق (128)، السخاوي: فتح المغيث (79/1)، وقد ناقش ذلك ابن حجر فقال: "بين الصحيح والحسن خصوص وعموم من وجه، وذلك بين واضح لمن تدبره، فلا يرد اعتراض التبريزي إذ لا يلزم من كون الصحيح أخص من الحسن من وجه، أن يكون أخص منه مطلقاً، حتى يدخل الصحيح في الحسن"، المصدر السابق (128).

واستحسن السخاوي — رحمه الله — هذا فقال: "وبيان كونه وجيهاً فيما يظهر أنهما يجتمعان إذا كان الصحيح لغيره، والحسن لذاته، ويفترقان في الصحيح لذاته والحسن لغيره، ويعبر عنه بالمباينة الجزئية، قال: "ثم رجع شيخنا فقال: والحق أنهما متباينان لأنهما قسمان في الأحكام، فلا يصدق أحدهما على الآخر البتة، ويتأيد التباين بأنهما وإن اشتركا في الضبط فحقيقته في أحدهما غير الآخر وهو مثل من جعل المباح من جنس الواجب لكون كل منهما مأذوناً فيه، وغفل عن فضل المباح، وهو عدم الدم لتاركه، فإن جعل الحسن من جنس الصحيح للاجتماع في القبول، غفل عن فضل الحسن وهو قصور ضبط راويه"، المصدر السابق (79 — 80).

الاعتراض الثاني:

استشكل ابن دقيق العيد قول الخطابي: "وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء"، فقال: "وأما ما قيل من أن الحسن يحتج به ففيه إشكال"(1).

وأنكره ابن كثير فقال: "وإن كان بقية الكلام من تمام الحد فليس هذا الذي ذكره مسلماً له: أن أكثر الحديث من قبيل الحسان، ولا هو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء"(2).

في حين اعتبره العراقي زائداً عن الحد، فأخر ذكره وفصله عنه(3).

جوابه:

قال البلقيني: "بل هو جملة الحد ليخرج الصحيح الذي دخل فيه ما قبله، بل الضعيف أيضاً"(4).

محاولة التوفيق بين تعريف الخطابي والترمذي:

استشكل وجود تعريفين متباينين للحديث الحسن: أيهما أصدق معنى وأصلح عبارة ليتخذ منه اصطلاحاً عاماً، تتوحد من خلاله كلمة العلماء في بيان معنى هذا المصطلح، فذهبت طائفة من العلماء في رفع هذا الإشكال إلى القول بترادفهما واجتهدت في مقابلة كل قيد من كل تعريف بما ترى أنه يناسبه في التعريف الآخر.

قال العراقي — رحمه الله —: "وقد أجاب بعض المتأخرين عن استشكل حدّي الترمذي والخطابي بأن:

— قول الخطابي: "ما عرف مخرجه"، هو كقول الترمذي: "ويروى من غير وجه".

— وقول الخطابي: "واشتهر رجاله" يعني السلامة من وصمة الكذب، وهو كقول الترمذي: "ولا يكون في

إسناده من يتهم بالكذب".

— وزاد الترمذي: "ولا يكون شاذاً" ولا حاجة إلى ذكره لأن الشاذ ينافي عرفان المخرج، فكأنه كرره بلفظ

متباين.

فلا إشكال فيما قالاه".

واعترض العراقي على هذا التوجيه، فقال: "وما يفسر به قول الخطابي: "ما عرف مخرجه" بأن "يروي من غير

وجه"، لا يدل عليه كلام الخطابي أصلاً، بل الذي رأيته في كلام بعض الفضلاء أن في قوله: "ما عرف مخرجه"

احتراز عن المرسل وعن خبر التدليس قبل أن يتبين تدليسه، وهذا أحسن في تفسير كلام الخطابي، لأن المرسل

(1) - الاقتراح (7).

(2) - اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث (130/1).

(3) - السيوطي: تدريب الراوي (154/1).

(4) - السيوطي: المصدر نفسه (154/1).

الذي سقط بعض إسناده، وكذلك المدلس الذي سقط منه بعضه لا يعرف فيهما مخرج الحديث لأنه لا يدري من سقط من إسناده بخلاف من أبرز جميع رجاله. فقد عرف مخرج الحديث من أين — والله أعلم — (1). وقال البلقيني — رحمه الله — : "اشتهار الرجال أخص من قول: "ولا يكون في الإسناد متهم" لشموله المستور" (2).

ثم إن مخرج الحديث قد يعرف بمجيء الحديث من طريق واحد متصل يسمّى فيه جميع رجال الإسناد. فتعدد الروايات ليس شرطاً في معرفة المخرج.

التعريف الثالث:

قال ابن الجوزي — رحمه الله — : "الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل، ويصلح للعمل" (3).

شرح التعريف:

قوله: "الحديث الذي فيه ضعف" قيد خرج به الصحيح.

قوله: "قريب" أي قريب مخرجه إلى الصحة.

قوله: "محتمل" أي محتمل كذبه، لكون رجاله مستورين، وهذا احتراز عن الضعيف، فإنه الذي يبعد عن الصحيح مخرجه ويحتمل الصدق والكذب، أو لا يحتمل الصدق أصلاً كالموضوع، فالحسن بهذا وسط بين الصحيح والضعيف، والظاهر بقوله: "محتمل" أن ضعفه ليس كثيراً بل يسيراً، بحيث يحتمل وينحيز، وليس خارجاً عن حدّ الاحتمال والقبول (4).

الاعتراضات الواردة على التعريف:

الاعتراض الأول:

(1) - التقييد (46).

(2) - السيوطي: تدريب الراوي (1/157).

(3) - أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت: 597هـ): كتاب الموضوعات، تحقيق توفيق حمدان، دار الكتب العلمية

— بيروت — ج (1)، ص (35)

(4) - اللكنوي: ظفر الأمان (181).

قال ابن دقيق العيد — رحمه الله — : "إن قوله: "فيه ضعف قريب محتمل" ليس مضبوطا بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره. وإذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التعريف المميز للحقيقة"(1).

جوابه:

قال الطيبي: "ما ذكر ابن الجوزي مبني على أن معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف لأن الحسن وسط بينهما، فقوله: "قريب" أي قريب مخرجه إلى الصحيح، وقوله: "محتمل" لكون رجاله مستورين"(2).

الاعتراض الثاني:

قال ابن جماعة — رحمه الله — : "وأيضاً فيه دور لأنه عرّفه بصلاحيته للعمل، وذلك متوقف على معرفة كونه حسناً"(3).

جوابه:

قال السيوطي — رحمه الله — : "ليس قوله "يعمل به" من تمام الحد بل زائد عليه لإفادة أنه يجب العمل به كالصحيح، ويدل على ذلك أنه فصله من الحد، حيث قال: "ما فيه ضعف قريب محتمل، فهو الحديث الحسن، ويصلح البناء عليه والعمل به"(4).

التعريف الرابع:

عرّف ابن الصلاح — رحمه الله — الحديث الحسن اعتباراً بقسميه الذين ارتضاهما بعد تمنعه تعريفه الترمذي والخطابي محاولاً الجمع بينهما للإجابة عما أشكل عليه فيهما. فقال — بعد إيراد عبارتيهما إضافة إلى كلام ابن الجوزي — : "كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح، وقد أمنت النظر في ذلك والبحث جامعا بين أطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم فتنقح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب في الحديث — أي لم يظهر منه تعمّد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسّق — ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد

1 - الاقتراح (8)، الذهبي: الموقظة (27).

2 - السيوطي: تدريب الراوي (1/157).

3 - المنهل الروي (36).

4 - المصدر السابق (1/154).

بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً. وكلام الترمذي على هذا القسم يتزل.

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديث منكراً، ويعتبر في كل هذا — مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً — سلامته من أن يكون معللاً. وعلى هذا القسم يتزل كلام الخطابي⁽¹⁾.

الاعتراضات الواردة على التعريف:

أنكر ابن دقيق العيد — رحمه الله — على ابن الصلاح كلامه بعبارة جملة فقال: "وهذا كلام فيه مباحثات ومناقشات على بعض الألفاظ"⁽²⁾. غير أنه لم يفصل القول في هذه الألفاظ ولم يبينها، وقد جاء التفصيل في كلام غيره.

الاعتراض الأول:

عاب ابن جماعة على ابن الصلاح عدم اشتراطه الاتصال في السند عند تعريفه للقسم الأول من الحسن فقال: "وأما الأول من القسمين، فيردّ عليه الضعيف والمنقطع والمرسل الذي في رجاله مستور، وروي مثله أو نحوه من وجه آخر" وقال في الثاني: "ويردّ على الثاني وهو أقربها المرسل الذي اشتهر راويه بما ذكر، فإنه كذلك وليس بحسن في الاصطلاح"⁽³⁾.

جوابه:

دفع ذلك الطيبي — رحمه الله — بأن:

— قوله: "وقد روي مثله أو نحوه من وجه آخر" احتراز عن كل ذلك، فإن الغرض من التقييد به اعتضاد الحديث المروي بما ينجر به ضعفه وإزالة ما به من الوهم والإرسال والانقطاع وغيرهما، فلا يؤتى بالرواية من غير وجه إلا على وجه يرفع به ذلك وإلا كان عبثاً.

— وقوله: "لا يعد ما انفرد به منكراً" احتراز مما لم يعرف لا من الوجه الذي رواه ولا من وجه آخر. قل إن الذي رواه هذا الراوي — المشهور بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح — لا يخلو إما أن يكون

(1) - المقدمة (20).

(2) - الاقتراح (9).

• تابع الذهبي ابن دقيق العيد في اعتراضه على ابن الصلاح، حيث قال: "فهذا — كلام ابن الصلاح — عليه مؤاخذات".

الموقظة (28). فجاء أيضاً كلامه عاماً لم يوضح فيه ما أخذه عليه.

(3) - المنهل الروي (36)، العراقي: التقييد والإيضاح (48).

ممن عرف متنه أو معناه من غير روايته، أم مما لم يعرف لا من الوجه الذي رواه، ولا من وجه آخر، فالأول أخرج لمخرج المنقطع من الحد، والثاني هو الذي احترز منه بقوله "لا يعد ما انفرد به منكرًا"(1).

الاعتراض الثاني:

انتقد ابن الصلاح — رحمه الله — في تزييل القسم الثاني من كلامه على تعريف الترمذي من وجهين:
— الوجه الأول:

أن عبارة الترمذي أعم من قوله: "مستور".

جوابه:

إن ابن الصلاح ذكر المستور للتمثيل لا للتقييد، يعني نحو المستور مما ذكرنا. ويدل لذلك أنه في بحث الضعيف الذي يرتقي إلى درجة الحسن لم يخصه بالمستور(2).

— الوجه الثاني:

أنه قيد المستور بكونه ليس مغفلاً كثير الخطأ، وهذا لا يدل عليه كلام الترمذي(3).
ثم إن في تقييد هذا رفع للجهالة عن الراوي، قال شارح الديباج: "ولعله لو اكتفى بمستور لكفى لأنه لو كان مغفلاً منسوباً إلى الغفلة لم يكن مستوراً بل مجروحاً بوجه في روايته"(4).

جوابه من وجهين:

الأول: أن ابن الصلاح والمحدثين على أنه ليس كل ضعيف يصلح للتقوية، بل هناك ضعف لا يصلح معه جابر، فقيد بذلك لأنه أراد أن اجتماع خستين: الستر والتغليل، قصور لا يصلح معه جابر، كالاتهام بالكذب(5).

(1) - ظفر الأماني (183).

(2) - المقدمة (20، 21)، د/ نور الدين عتر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعهِ وبين الصحيحين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط(1): (1390هـ — 1970م) ص(162 — 163).

(3) - ابن رجب: شرح العلل (226).

وقال ابن الملقن: "في هذا نظر لأن رواية المستور الذي لم تتحقق أهليته مردودة، فكيف يجعل ما يرويه من قسم الحسن، ويتزل عليه كلام الترمذي وليس في كلامه ما يدل عليه". وعلق عليه أحمد شاكر — رحمه الله —: "بكون الاحتجاج لم يقع به وحده"، الباعث الحثيث (132/1).

(4) - التبريزي (24، 25).

(5) - المصدر السابق (21)، نور الدين عتر: المرجع السابق (163).

الثاني: ما ذهب إليه ابن رجب نفسه (1) معذرا لابن الصلاح، حيث قال: "قد يؤخذ ذلك مما ذكره الترمذي في العلل: "أن من كان متهما في الحديث بالكذب أو كان مغفلا يخطئ الكثير. فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أن لا يشتغل بالرواية عنه" (2).

لكن مع ذلك يظل الاعتراض قائما وأنه لو اكتفى بأحدهما — الستر أو الغفلة — ولم يجمع بينهما في وصف الراوي الواحد لكان أولى.

التعريف الخامس:

بعد أن ساق ابن جماعة — رحمه الله — التعاريف السابقة، ناقشها وانتقدها، فقال: "وفي كل هذه التعاريف نظر"، ثم وضع تعريفه، فقال: "ولو قيل الحسن كل حديث خال عن العلل وفي سنده المتصل مستور له به شاهد أو مشهور قاصر عن درجة الإتيان، لكان أجمع لما حدّده وقريبا مما حاولوه وأخصر منه ما اتصل سنده وانتفت علته وفي سنده مستور وله شاهد، أو مشهور متقن ..." (3).

الاعتراضات الواردة على التعريف:

انتقد ابن حجر — رحمه الله — هذا التعريف من أربعة أوجه:

أحدها: أن قيد الاتصال إنما يشترط في رواية الصدوق الذي لم يوصف بتمام الضبط والإتيان، وهذا هو الحسن لذاته، وهو الذي لم يتعرض الترمذي لوصفه، بخلاف القسم الثاني الذي وصفه، فلا يشترط الاتصال في جميع أقسامه.

ثانيهما: اقتصره على رواية المستور مشعر بأن رواية الضعيف السيئ الحفظ ليست تعد حسنة إذا تعددت طرقها، وليس الأمر في تصريف الترمذي كذلك، فلا يكون الحد الذي ذكره جامعا.

ثالثها: اشتراط نفي العلة لا يصلح هنا، لأن الضعف في الراوي علة في الخير، والانقطاع في الإسناد علة في الخير، وعنونة المدلس علة في الخير، وجهالة حال الراوي علة في الخير، ومع ذلك فالترمذي يحكم على كل ذلك بالحسن إذا جمع الشروط الثلاثة التي ذكرها (4)، فالتقييد بعدم العلة يناقض ذلك.

(1) - صاحب الاعتراض.

(2) - شرح العلل (226).

(3) - المنهل الروي (36)، قال المحقق: "حيث النقط السابقة ألفاظ انمحت في أصل الكتاب وزالت تماما".

(4) - وهذه الشروط هي: 1 — أن لا يكون في الإسناد من يتهم بالكذب / 2 — لا يكون الحديث شاذًا / 3 — يروى من غير

وجه نحوه.

رابعها: القصور الذي ذكر غير منضبط" (1).

جوابه:

يجاب عن ثالثها بأن العلة سبب خفي وغامض يدل على وهم الراوي لا تعلق له بظاهر الإسناد، فليس للأسباب الظاهرة — كفسق الراوي، وكذبه، أو انقطاع الإسناد بجميع أنواعه — دخل في التعليل. وإنما هي أمارات ودلالات تبعث على البحث والدراسة للكشف عن العلة إن وجدت، وعليه فاشتراط انتفائها لا بد منه (2).

التعريف السادس:

قال الطيبي — رحمه الله — في تعريفه للحسن: "ولو قيل الحسن هو مسند من قرب من درجة الثقة، أو مرسل ثقة ويروى كلاهما من غير وجه، وسلم من شذوذ وعلة، لكان أجمع وأبعد عن التعقيد" (3).
الاعتراض الوارد على التعريف:

اعترض عليه التبريزي فقال: "فيه بحث لأن كلا من الأمور التي ادعى فيها الزيادة محل تأمل، ومع ذلك يردّ عليه الفرد من الحسن" (4). فالحديث المسند إذا اقترب راويه من درجة الثقة وسلم من الشذوذ والعلة كان حسنا لذاته ولا حاجة له للاعتضاد حتى يصير حسنا على حد قول الطيبي — رحمه الله — أما إذا اعتضد بطريق آخر فإنه يخرج من دائرة الحسن إلى دائرة الصحة، فيصبح صحيحا لغيره.
وقال ربيع بن هادي: "وهيئات هيئات من أن يسلم، فما مسافة هذا القرب؟ والذي يحتاج أن يأتي من وجه آخر هو الحسن لغيره. فكيف يكون أجمع وقد خرج منه الحسن لذاته أهم نوعي الحسن" (5).
ثم أين الحديث المنقطع، وحديث المدلس إذا عنعن، وحديث المختلط بعد اختلاطه وحديث المختلف فيه، إذا تعددت وجوه روايتهم؟

1 - النكت (129).

2 - د. حمزة عبد الله المليباري: الحديث المعلول قواعد وضوابط، دار الهدى — الجزائر — ص (13 — 15)، حمزة عبد الله المليباري: الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليقها، دار الهداية — قسنطينة — ط (2): ص (119 — 124).

3 - التبريزي: شرح الديباج (26).

4 - المصدر نفسه (27 — 28).

5 - هادي عمر المدخلي: تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصين — رد على أبي غدة ومحمد عوامة — مكتبة دار السلام — الرياض — ط (1): (1411هـ) — ص (16).

التعريف السابع:

وقال الذهبي معرّفاً له: "إن الحسن ما قصر قليلاً عن رتبة الصحيح" ثم عقب قائلاً: "ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تدرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ، هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحفاظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد، فيوماً يصفه بالصحة، ويوماً يصفه بالحسن ولربما استضعفه" (1).

مما يلاحظ من كلام الذهبي — رحمه الله — أنه لم يقصد وضع تعريف ضابط لمعنى الحسن أو قاعدة تدرج فيها جميع الأحاديث الحسان فهو على إياس من ذلك، وإنما تصدق عبارته على بعض الأحاديث فقط. وإن كانت يرد عليها ما ورد على غيرها من الاعتراضات.

التعريف الثامن:

حدّ شيخ الإسلام — ابن حجر العسقلاني رحمه الله — في النخبة الصحيح لذاته: "بما نقله عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ" (2). ثم قال: "فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته" فجمع بينه وبين الصحيح في جميع الشروط إلا تمام الضبط ثم عرّج على تعريف الحسن لغيره، فقال: "وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد نحو حديث المستور إذا تعددت طرقه" (3). فيكون ابن حجر — رحمه الله — بذلك قد عرف الحسن بقسميه وقد اصطلاح على تسمية الأول بـ "الحسن لذاته" والثاني بـ "الحسن لغيره" (4).

الاعتراض الوارد على التعريف:

أورد عليه تلميذه السخاوي — رحمه الله — بأنه تعريف لم يتميّز به الحسن لذاته لأن الخفة المذكورة غير منضبطة (5).

1 - الموقظة (28 — 29).

2 - ص (18).

3 - المصدر نفسه (24)، السيوطي: تدريب الراوي (159/1)،

قال السخاوي — رحمه الله — معلقاً: "ومحصله أنه هو والصحيح سواء، إلا في تفاوت الضبط، فراوي الصحيح يشترط أن يكون موصوفاً بالضبط الكامل، وراوي الحسن لا يشترط أن يبلغ تلك الدرجة، وإن كان ليس عرياً عن الضبط في الجملة، ليخرج عن كونه مغفلاً، وعن كونه كثير الخطأ، وما عدا ذلك من الأوصاف المشتركة في الصحيح فلا بد من اشتراط كله في النوعين". فصح المغيبي (84/1).

4 - وهو أول من اشتهرت عنه هذه التسمية.

5 - اللكنوي: ظفر الأمان (177).

جوابه:

وأجيب عنه بأن المراد منها ها هنا أن يكون راوي الحديث متأخراً تأخراً يسيراً عن درجة الصحيح، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، ولم يبلغ إلى مرتبة ما يعد ما انفرد به منكراً، وهذا المعنى منضبط (1).

التعريف التاسع:

قال ابن حجر — رحمه الله — : "وقد رأيت لبعض المتأخرين في الحسن كلاماً يقتضي أنه: الحديث الذي في روايته مقال لكن لم يظهر فيه مقتضى الرد فيحكم على حديثه بالضعف، ولا يسلم من غوائل الطعن فيحكم حديثه بالصحة".

ثم أورد عبارة ابن دحية — رحمه الله — فقال: "وقال ابن دحية: 'الحديث الحسن هو ما دون الصحيح مما فيه ضعف قريب محتمل عن راو لا ينتهي إلى درجة العدالة ولا ينحط إلى درجة الفسق'". وعلق على ما سبق ذكره قائلاً: "قلت: وهو جيد بالنسبة إلى النظر في الراوي لكن صحة الحديث وحسنه ليس تابعا لحال الراوي فقط بل لأمر ينظم إلى ذلك من المتابعات والشواهد وعدم الشذوذ والنكارة. فإذا اعتبر في مثل هذا سلامة راويه الموصوف بذلك من الشذوذ والإنكار كان من أحسن ما عرف به الحديث الحسن الذاتي لا المجبور على رأي الترمذي" (2).

التعريف العاشر:

قال ابن القطان — رحمه الله — : "ونعني بالحسن ما له من الحديث منزلة بين منزلي الصحيح والضعيف ويكون الحديث حسناً هكذا، إما بأن يكون أحد رواته مختلفاً فيه: وثقه قوم وضعفه آخرون ولا يكون ما ضعف به جرحاً مفسراً وإما بأن يكون أحد رواته إما مستوراً وإما مجهول الحال" (3).

التعريف الحادي عشر:

قال السخاوي — رحمه الله — بعد مناقشة بعض تعاريف الحسن: "وأما مطلق الحسن فهو الذي اتصل سنده بالصدوق الضابط المتقن غير تأمهما، أو بالضعيف بما عدا الكذب إذا اعتضد، مع خلوهما عن الشذوذ والعلة" (4).

(1) - اللكنوي: ظفر الأمان (177)، السيوطي: تدريب الراوي (159/1 — 160).

(2) - النكت (127).

(3) - ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك (ت: 628هـ): بيان الوهم والإيهام الواقعي في كتاب الأحكام، دراسة وتحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة — الرياض — ج (2)، ص (114)، محمد عبد النبي: منهج ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد (85 — 86).

(4) - فتح المغيث (84/1).

الاعتراض على التعريف:

قال ربيع بن هادي: "وتعريف السخاوي غير مانع إذ يدخل فيه أنواع من الضعيف الشديد الضعف، الذي لا ينجر، وهو ما قيل فيه: "ساقط، وهالك، وذهاب، ومتروك، وفيه نظر، وسكتوا عنه، ولا يعتبر به، وليس بالثقة، ورد حديثه، وارم به، مطرح، ليس بشيء، لا يساوي شيئا، وهو من أعلم الناس بهذا، وقد تكلم على هذه الألفاظ وشرحها وبيّن أنها من النوع الذي لا يعتبر به" (1).

جوابه:

إن قوله: "إذا اعتضد" قيد يحترز به من الضعيف الذي لا يعتضد ولا ينجر.

إن المتتبع لعبارات العلماء في التعريف بالحسن يخلص إلى ما يأتي :

1/ دقة علم الحديث عامّة ونوع الحديث الحسن منه خاصة.

قال الألباني — رحمه الله — : " وإن مما ينبغي ذكره بهذه المناسبة أن الحديث الحسن لغيره وكذا الحسن لذاته من أدق علوم الحديث وأصعبها، لأن مدارها على من اختلف فيه العلماء من رواته، ما بين موثق ومضعف، فلا يتمكن من التوفيق بينها، أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده، ومعرفة قوية بعلم الجرح والتعديل ومارس ذلك عمليا مدة طويلة من عمره، مستفيدا من كتب التخريجات، ونقد الأئمة النقاد، عارفا بالمتشددین منهم والمتساهلين، ومن هم وسط بينهم، حتى لا يقعوا في الإفراط والتفريط، وهذا أمر صعب قل من يصبر عليه وينال ثمرته، فلا جرم أن صار هذا العلم غريبا بين العلماء. والله يختص بفضله من يشاء" (2).

2/ وجود اضطراب كبير في تحديد معناه، وليس ذلك مجرد استنتاج بعد استقراء تعاريفهم بل جاء مصرحا به في كلامهم؛ فهذا ابن دقيق العيد — رحمه الله — يقول: "وفي تحقيق معناه اضطراب" (3) وهذا الذهبي — رحمه الله — : "على إياس من وجود قاعدة تدرج تحتها جميع الأحاديث الحسان" (4). في حين ذهب آخرون إلى أنه لا مطمع في تمييزه (5).

1 - تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف (19).

2 - محمد ناصر الدين الألباني: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي — بيروت — (1979م): ج(3)، ص(368).

3 - الاقتراح (7).

4 - الموقظة (28 — 29).

5 - السخاوي: فتح المغيب (84/1).

ويعلل البلقيني — رحمه الله — ذلك فيقول: "نوع الحسن لما توسط بين الصحيح والضعيف عند الناظر كلان شيئاً ينقدح في نفس الحافظ قد تقصر عبارته عنه، كما قيل في الاستحسان، فلذلك صعب تعريفه" (1).

3/ مع وجود من استعسر الحكم بالحسن على الحديث وجد من يسر ذلك واستسهله على أهل الخبرة والعلم، قال السخاوي — رحمه الله — : "ولكن الحق أن من خاض بحار هذا الفن سهل ذلك عليه" (2).

4/ عناية العلماء بالحديث الحسن، فرغم ما أثر عنهم من استصعابهم له، إلا أن ذلك لم يثبط لهم عزماً ولم يقنع لهم وسعاً، ولم يعرف لهم سعي، في محاولة رفع اللبس عن عناصره، ولا أدل على ذلك من الأحد عشر تعريفاً التي أوردتها.

5/ إن هذه التعاريف على كثرتها، أغلبها الأصل فيها : تعريف الترمذي أو الخطابي — رحمهما الله — إلا أن كل عالم حاول استدراك ما تعقب به على أحد التعريفين، مجدداً في ذلك صياغته.

والملاحظ أن منهم من حاول الجمع بين التعريفين كابن الصلاح — رحمه الله — الذي عرفه باعتباره قسميه، وتبعه ابن حجر — رحمه الله — ، ومنهم من حاول إدماجهما في تعريف واحد كابن جماعة والطبري والسخاوي — رحمهم الله — ، وخالف ابن الجوزي وابن دحية — رحمهما الله — فاستقلا بعبارتيهما، في حين اعتمد ابن القطان — رحمه الله — تعريف الترمذي لكن بنظرة متوسعة. والذي تنقح لي أن الحسن هو:

"ما قصر قليلاً عن رتبة الصحيح وارتفع عن رتبة الضعيف المتروك" (3).

فالصحيح بين حدّه، والضعيف كذلك، وما كان بينهما مما لم يكن صحيحاً غير أنه لا يخرج عن دائرة القبول، ولا ينحط إلى درجة الضعيف المردود، فهو الذي يصدق عليه حد الحسن، وعليه فإن حيز تطبيقات الحسن واسع، ومعناه يصدق على جملة من العناصر المختلفة الميزات والصفات هي:

أ- من كان في حفظه شيء، وكان ممن يكتب حديثه وينظر فيه للاعتبار، وقد اختلفت عبارات علماء الجرح والتعديل في وصف من كانت هذه حاله.

(1) - ابن كثير: اختصار علوم الحديث (129/1) ، المرتضي الزين أحمد: مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، مكتبة الرشد — الرياض — ط(1): (1415هـ — 1994م)، ص(42).

(2) - فتح المغيث (84/1).

(3) - وهو ما اختاره ابن القطان — رحمه الله — كما سبق ذكره في ص(52).

فعند ابن أبي حاتم ومن ارتضى مذهبه كابن الصلاح (1)، هي : صدوق (2) ، محله الصدق ، لا بأس به (3)،
شيخ ، صالح الحديث، لين الحديث (4)، ليس بقوي (5) ضعيف الحديث.
وعند الذهبي هي :

ثقة، صدوق، لا بأس به، ليس به بأس، محله الصدق، شيخ، روى عنه شعبة، أو مالك، أو يحيى (6) ، حسن
الحديث ، صالح الحديث ، صدوق إن شاء الله..

وقد قال بعد أن ذكرها : " فهذه العبارات كلها جيدة ، ليست مضعفة لحال الشيخ، نعم ، ولا مرقية لحديثه إلى
درجة الصحة الكاملة المتفق عليها، لكن كثيرا ممن ذكرنا متجاذب بين الاحتجاج وعدمه " (7) .
وعند ابن حجر هي :

صدوق ، لا بأس به ، ليس به بأس (8)

(1) - المقدمة (73).

(2) - ذهب وليد العاني - رحمه الله - إلى أن مرتبة "صدوق" عند ابن أبي حاتم ليست واحدة ، وإنما هي على ثلاث مراتب، وأن
حكمها ليس مطردا ، بل لكل منها حكم خاص .

أما المرتبة الأولى فهي مرتبة الصدوق الضابط وهي ممن يصحح حديثه .

وأما المرتبة الثانية فهي مرتبة الصدوق الذي يهتم والغالب عليه الصواب وهذا يحسن حديثه .

وأما المرتبة الثالثة فهي مرتبة الصدوق الذي يخطئ والغالب عليه الخطأ، وهذا منه ما يحسن بالتابع ، ومنه ما يلتحق بالضعيف .

وليد بن حسن العاني : منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ، دار النفائس - الأردن - ط (1) : (1418هـ - 1997م) ، ص (166).

(3) - لفظة "لا بأس به" يطلقها ابن معين - رحمه الله - على الثقة عنده، وقد تفرد بهذا .

(4) - قال الدارقطني : " إذا قلت -لين- لا يكون ساقطا متروك الإعتبار ، ولكن مجروحا بشيء لا يسقط به عن العدالة " .
د/ محمد أديب صالح : لمحات في أصول الحديث (338).

(5) - أخرج النسائي في كتابه لمن قال فيهم : " ليس بالقوي " وقال : " قولنا - ليس بالقوي - ليس بجرح مفسد " . الذهبي : الموقظة (82)

(6) - لأن كل واحد من هؤلاء اشترط أن لا يروي إلا عن ثقة .

(7) - التبريزي : شرح الديباج (26)، محمد جمال الدين القاسمي : قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، تحقيق محمد هجة البيطار،

دار النفائس - بيروت - ط (1) : (1407هـ - 1987م) ص (105).

(8) - وذلك حسب مذهب أحمد شاکر - رحمه الله - في حين ذهب وليد العاني - رحمه الله - إلى أن رجال هذه المرتبة يصحح

حديثهم . منهج دراسة الأسانيد (135-154).

صدوق سيئ الحفظ ، صدوق يهم ، له أوهام ، يخطئ ، تغير بآخرة ، من رمي بنوع بدعة (1)، مقبول (2) ،
لين الحديث (3)

ب - من كان مختلفا فيه بين الجرح والتعديل.

ج - من كان مستورا أو مجهولا.

د - حديث المدلس إذا عنعن.

هـ - حديث المختلط بعد الاختلاط.

و - الحديث المرسل، والمنقطع.

وقد اشترط الترمذي لتحسين (4) بعض هذه الأصناف الاعتضاد وعدم الشذوذ، واكتفى الخطابي بتحسين أعلى مراتبها فقط، وتوسع ابن القطان فأطلق الحكم بتحسين بعضها كأحاديث المساتير ومجاهيل الحال ومن اختلف في جرحه وتعديله، إلا أنه فرق بعد ذلك في الاحتجاج على ما سيأتي بيانه.

المطلب الثاني: أقسام الحديث الحسن

يلاحظ مما سبق أن ابن الصلاح — رحمه الله — كان السباق إلى تقسيم الحديث الحسن إلى نوعين: حسن لذاته، وحسن لغيره (5) وكل من جاء بعده كان مقلدا له، ولتبين هذا بصورة أوضح ضمنت هذا المطلب فرعين، فرع لقسم الحسن لذاته، وفرع لقسم الحسن لغيره على النحو الآتي:

الفرع الأول: الحسن لذاته

قال ابن الصلاح — رحمه الله — : "أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من

(1) - يرى وليد العاني - رحمه الله - أن ابن حجر خص هذه المرتبة، وهي المرتبة الخامسة لمن اختلف فيه من الرواة، ويعتد حديث رجالها حسن لذاته . المرجع نفسه (87-107).

(2) - وليد العاني: المرجع نفسه (79).

(3) - وقد اعتبره وليد العاني - رحمه الله - اصطلاحا خاصا بابن حجر يطلقه على الراوي "المقبول" إذا تفرد برواية ما . المرجع نفسه (85).

(4) - سمي هذا النوع من الحديث "حسنا" لحسن الظن براويه، فإنه لما انخطت درجته عن درجة الصحيح، وارتفعت عن حال من يعد ما انفرد به من الحديث منكرا، وكان مسلما لا سيما مشهورا بصاحب الحديث وجب حسن الظن به، وترجع جانب الصدق على الجانب الآخر، ما لم تقم قرينة ترجح عكس ذلك . اللكنوي: ظفر الأماني (184 — 185).

(5) - هما اصطلاحان كان ابن حجر أول من أشار إليهما

حديثه منكرا. ويعتبر في كل هذا — مع سلامة الحديث من أن يكون شاذا ومنكرا — سلامته — أن يكون معللاً" (1). وعلى هذا القسم نزل كلام الخطابي.

وأضاف ابن حجر — رحمه الله — إلى هذا قيد الاتصال، فقال: "ما نقله عدل خف ضبطه — عن راوي الصحيح — متصل مسند غير معلل ولا شاذ" (2). وهو الذي اعتمد بعد ذلك في تعريف الحسن لذاته، وإذا أطلق لفظ "الحسن" انصرف معناه إلى هذا النوع من الحسن.

- وإنما سمي (حسنا لذاته) لأن حسنه ناشىء من شيء داخل فيه، ذاتي له، لا من شيء خارج عنه (3).

الفرع الثاني: الحسن لغيره

قال ابن الصلاح — رحمه الله — : "الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب في الحديث — أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق — ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً أو منكراً". مع اعتبار سلامة الحديث من أن يكون معللاً" (4). وعلى هذا القسم نزل كلام الترمذي. والأولى الإبقاء والمحافظة على كلام الترمذي: "لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب" هكذا مطلقاً دون تقييده بالمستور لما سبق أن أشرت إليه في الاعتراضات الواردة على ابن الصلاح في هذا.

"فالأصل في الحسن لغيره أنه حديث ضعيف بسبب كون راويه مستورا أو سيئ الحفظ، أو موصوفاً بالغلط أو الخطأ، أو الاختلاط مع الصدق والأمانة، أو بسبب كون سنده غير متصل، أو كان فيه مدلس روى بالعنعنة، لا بسبب اتهام الراوي بفسق أو تعمد كذب، وفي كل ذلك يشترط أن يكون الحديث غير شاذ واعتضد بمتابع أو شاهد" (5).

فليس كل ضعف يزول بمجيئه من وجوه كما قال ابن الصلاح — رحمه الله — (6) لتباين منشأ هذا الضعف على أربع حالات:

- (1) - المقدمة (20).
- (2) - نزهة النظر شرح نخبه الفكر (24).
- (3) - المصدر نفسه.
- (4) - المصدر السابق (19).
- (5) - السخاوي: فتح المغيث (82/1)، السماحي: المنهج الحديث في علوم الحديث (102 — 103).
- (6) - المصدر السابق (21).

— الحالة الأولى: أن يكون منشأ الضعف، ضعف حفظ الراوي مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا روي حديثه من وجه آخر دل على أنه حفظه ولم يختل ضبطه له، ويشمل أيضا حديث المختلط بعد اختلاطه.
قال ابن تيمية — رحمه الله — : "ثم الحديثان إذا كان فيهما ضعف قليل، مثل أن يكون ضعفهما إنما هو من جهة سوء الحفظ ونحو ذلك إذا كانا من طريقين مختلفين عضد أحدهما الآخر، فكان ذلك دليلا على أن للحديث أصلا محفوظا عن النبي ﷺ" (1).

— الحالة الثانية: أن يكون منشأ الضعف الستر، وهو جهل الحال في الراوي، فلا يعرف بعدالة ولا يعرف بجرح أو استوى فيه التعديل والتجريح فمجيئه من غير وجه دليل على إصابته في روايته له.
قال ابن سيد الناس — رحمه الله — : "والذي يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ما كان راويه في درجة المستور، ولم تثبت عدالته" (2).

— الحالة الثالثة: ما كان منشأ الضعف فيه عدم الاتصال، وهو ما عبّر عنه بالإرسال، وهو شامل للمنقطع والمُدلس وغيرهم، فاعتضاده بطريق آخر جابر للضعف الموسوم به.
قال النووي — رحمه الله — : "إذا روي الحديث الضعيف من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر، وصار حسنا، وكذا إذا كان ضعفه بالإرسال زال بمجيئه من وجه آخر" (3).

وقال ابن حجر — رحمه الله — : "ومنى توبع السيء الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه، صار حديثهم حسنا لا لذاته بل وصفه ذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع، لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صوابا أو غير صواب على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول" (4).

— الحالة الرابعة: ما كان ضعفه ناشئا عن كون الراوي متهما بالكذب أو الفسق.

— الحالة الخامسة: ما كان ضعفه راجعا إلى كونه حديثا شاذًا.

(1) - الفتاوى (323/3).

(2) - العراقي: شرح ألفية (86/1).

(3) - المرتضى: مناهج المحدثين (78).

(4) - نزهة النظر (51 ، 52).

وهاتان الحالتان لا ينجران ولا يزول ضعفهما لقوته وتقاعد الجابر عن جبره ومقاومته، كما قال ابن الصلاح (1) وأيده النووي والطهري — رحمهما الله — حيث قالوا: "وأما إذا كان الضعف لكون الراوي متهما بالكذب أو فاسقا فلا ينجر ذلك بمجيئه من وجه آخر" (2).

وأضاف ابن كثير — رحمه الله — : إلى ذلك رواية المتروكين فقال بعدم انجبارها بالمتابع (3). هذا وقد اشترطوا في العاضد أن يكون فوق راوي الأصل — الحديث المعتضد — أو مثله لا دونه ليترجح أحد الاحتمالين، كذا قال السخاوي (4). وبه صرح ابن حجر — رحمه الله — في كلامه السابق، لأنه كلما قوي المتابع أو كثر قوي الظن.

- وإنما سمي (حسنا لغيره) لشيء خارج عنه، وعليه فقد طرأ عليه الحسن بالعاضد الذي عضده، والأصل فيه الضعف، فاحتمل لوجود العاضد الذي لولاه لاستمرت صفة الضعف فيه (5).

القادر للعلوم الإسلامية

(1) - المقدمة (21).
(2) - المرتضي: مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث (79).
(3) - اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث (33).
(4) - فتح المغيث (81/1).
(5) - المصدر السابق (24)، السخاوي: فتح المغيث (82).

المبحث الثاني: ارتقاء الحديث الحسن ومراتبه وحجيّته ومظانه

استشكل بعض العلماء أهلية الحسن للارتقاء إلى غيره أو ارتقاء غيره إليه، كما استشكل بعضهم صلاحية القسم الثاني منه -الحسن لغيره- للاحتجاج، فأوردت في هذا المبحث أهم مذاهبهم في هذا، وماورد عليها من مناقشات، مشيرة إلى مراتبه -الحسن- كما حددها العلماء، مذيلة المبحث بقائمة من مصنفات السنة التي يتوخى إيجاد الحسن فيها، وقد قسمته إلى مطلبين:

. المطلب الأول: ارتقاء الحديث الحسن إلى مرتبة الصحيح.

. المطلب الثاني: مراتب الحديث الحسن وحجيّته ومظانه.

المطلب الأول: ارتقاء الحديث الحسن إلى مرتبة الصحيح

إن قسّم الحسن قد يرتقيان إلى مرتبة الصحيح بشروط ضبطها وحدّدها علماء الحديث، تظهر من خلال الفرعين الآتين:

الفرع الأول: ارتقاء الحسن لذاته لمرتبة الصحيح

إن الحسن لذاته إذا روي من وجه آخر ترقى من الحسن إلى الصحيح لقوته من الجهتين، فيعتضد أحدهما بالآخر، وذلك لأن الراوي في الحسن متأخر عن درجة الحافظ الضابط مع كونه مشهوراً بالصدق والستر، فإذا روي حديثه من غير وجه، ولو وجهاً واحداً قوي بالمتابعة، وزال ما كان يخشى عليه من جهة اختلال حفظ رآويه، واكمل حفظه بما يرفع حديثه من درجة الحسن إلى الصحيح⁽¹⁾، وهو مذهب أئمة الحديث كما جاء في أقوالهم ودلت عليه عباراتهم منها:

1/ قال ابن الصلاح: "إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والإتقان، غير أنه من المشهورين بالصدق والستر، وروي مع ذلك حديثه من غير وجه، فقد اجتمعت له القوة من جهتين، وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح"⁽²⁾.

2/ وقال النووي: "إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة الحافظ الضابط، مشهوراً بالصدق والستر، فروي حديثه من غير وجه، قوي وارتفع الحسن إلى الصحيح"⁽³⁾.

3/ وقال الطيبي: "وحديث المتأخر عن درجة الإتقان والحفظ، المشهور بالصدق والستر، إذا روي من وجه آخر، ترقى من الحسن إلى الصحيح لقوته من الجهتين، فينجبر أحدهما بالآخر"⁽⁴⁾.

4/ قال الزركشي: "إن الراوي الصدوق الذي لم يبلغ درجة أهل الحفظ والإتقان إذا روي حديثه من وجه آخر يرتقي من درجة الحسن إلى درجة الصحة"⁽⁵⁾.

5/ وقال ابن حجر: "فإن خف الضبط فالحسن لذاته، وبكثرة طرقه يصحّح، وإنما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق، لأن للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح، ومن ثم تطلق الصحة على الإسناد الذي يكون حسناً لذاته لو تفرد إذا تعدد"⁽⁶⁾.

1 - صبحي الصالح: علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، ص(159)، المرتضي: مناهج الحديث (52).

2 - المقدمة (21).

3 - التقريب والتيسير مع تدريب الراوي (1/175).

4 - الخلاصة (47)، المرتضي: مناهج الحديث (52).

5 - ابن حجر: النكت (120).

6 - نزهة النظر (25).

إلا أنهم اختلفوا في اعتبار الحديث الضعيف العاضد الذي يتم به الارتقاء.

قال ابن حجر: "لا يخلو المتابع إما أن يكون دونه، أو مثله، أو فوقه، فإن كان دونه فإنه لا يرقى به عن درجته، وقد يفيد إذا كان عن غير متهم بالكذب قوه ما يرجحها لو عارضه حسن آخر بإسناد غريب، وإن كان مثله أو فوقه فكل منهما يرقى به إلى درجة الصحة" (1).

قال التبريزي: "والحسن إذا روي من وجه آخر بإسناد صحيح أو حسن أو ضعيف ترقى من الحسن إلى الصحيح لقوته من اجتماع الجهتين، فيعتضد ويتقوى أحدهما — أي أحد الجهتين — بالآخر، ولا خفاء في تقوي الحسن بالصحيح، أو بالحسن، وأما تقوي الحسن بالضعيف، فباعتبار أن الضعيف إذا انضم إلى الحسن كان الحسن أقوى مما كان فرداً" (2).

وأيده العلائي فقال: "وثانيها أن السند قد يكون في درجة الحسن بانضمام المرسل إليه، يقوي كل واحد منهما بالآخر، ويرتقي الحديث بهما إلى درجة الصحة" (3)، فالمرسل عند العلائي يصلح عاضدا لارتقاء الحسن لمرتبة الصحة رغم الضعف الموسوم به.

قال السخاوي: "الحديث الحسن لذاته وهو المشهور بالعدالة والصدق راويه، غير أنه متأخر بالمرتبة وفي الضبط والإتقان عن راوي الصحيح، إذا أتى له طرق أخرى ونحوها — أي طريقه الموصوفة بالحسن — من الطرق المنحطة عنها صححته، أما عند التساوي أو الرجحان بمجيئه من وجه آخر كاف، وهذا هو الصحيح لغيره" (4).
مما سبق يلحظ أن الجميع متفق على إمكانية ارتقاء الحسن لذاته إلى مرتبة الصحيح بالحسن مثله أو الصحيح، أما الحديث الضعيف فلم يعتبره ابن حجر عاضدا تتم به ترقية الحسن، وخالفه التبريزي، فقال بالاعتضاد به مطلقا، واشترط السخاوي لذلك تعدد طرقه — أي طرق الضعيف —

والنفس إلى التوسط في القول أميل، فالحديث الضعيف هو من يرتقي إلى درجة الحسن لغيره إذا كان ثمة حديث آخر موافق له في درجة الحسن لذاته، فلا يعتضد به ليعضده، إلا إذا اعتضد بطرق أخرى مثله.

وفي مثل هذه الحالة يرتقي هذا الضعيف إلى الحسن لغيره، ويكون اعتضاد الحسن لذاته بالحسن لغيره لا بالضعيف، وعلى هذا يتزل كلام السخاوي، وقد صرح البقاعي — رحمه الله — فقال: "فإذا انضم بعضها إلى بعض صارت حسنة للغير، فترتقي بها تلك الطريقة الحسنة لذاها إلى الصحة، ولا يضر كون أحدهما لذاته والآخر لغيره، وتكون هذه أقل مراتب الصحة" (5).

(1) - النكت (136).

(2) - شرح الديباج (29).

(3) - المرتضي: مناهج المحدثين (54).

(4) - فتح المغيث (87/1).

(5) - المرتضي: المرجع السابق (53).

إلا أن ابن قطلوبغا — رحمه الله — اعترض على هذا : ((بأن ابن حجر اشترط في المتابع أن يكون أقوى أو مساويا وقال: "حتى ولو كان الحسن لذاته يروى من وجه آخر حسن لغيره، لم يحكم له بصحة"))(1) .
ويرد عليه بأن الحسن لذاته إنما ارتقى لمجموع طرق الحسن لغيره، فكلما كثر المتابع قوي الظن كما في أفراد المتواتر، ومن ثم فالحسن لذاته قد يرتقي إلى درجة الصحيح إذا اعتضد بالحديث الصحيح أو الحديث الحسن بنوعيه، ونعني بالترقي: أنه ملحق في القوة بالصحيح، لا أنه عينه كما قال السيد الشريف(2) وقال عنه السخاوي: "وهذا هو الصحيح لغيره"(3). وقد شدّ ابن جماعة — رحمه الله — فقال-معلقا على كلام ابن الصلاح: "وفيه نظر، لأن حدّ الصحة المتقدم لا يشملها، فكيف يسمّى صحيحا"(4).

ويرد عليه بأنما حدّ الصحيح لما الأصل فيه الصحة، وليس بما الصحة فيه عارضة له لسبب خارج عنه.

الفرع الثاني: ارتقاء الحسن لغيره لمرتبة الصحيح

فإذا تقرر ارتقاء الحديث الحسن لذاته لمرتبة الصحيح لمتابعة الحديث الحسن لغيره له، كان الأولى تقرير ارتقاء الحسن لغيره لمرتبة الصحيح إذا عضد بحسن مثله أو لذاته، أو بحديث صحيح.
قال ابن كثير — رحمه الله — : "ومنه ضعف يزول بالمتابعة، كما إذا كان راويه سيء الحفظ، أو روي الحديث مرسلًا، فإن المتابعة تنفع حينئذ، ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة"(5).

المطلب الثاني: مراتب الحديث الحسن وحجته ومظانه

بيّن أئمة الحديث أن الحسن له مراتب كالصحيح منها ما هو عال ومنها ما هو دان، لكن اعتبروه كالصحيح في الاحتجاج به وهذا ما سيتوضح من خلال الفرعين الآتين:

الفرع الأول: مراتب الحديث الحسن

نبّه أئمة الحديث على أن الحسن مراتب كالصحيح
قال الذهبي: "فأعلى مراتب الحسن:
— هز بن حكيم عن أبيه عن جده

(1) - المرتضي: مناهج المحدثين (54).

(2) - شرح الدياج (29).

(3) - فتح المغيث (87/1).

(4) - المنهل (37).

(5) - اختصار علوم الحديث (33)، خلدون الأحذب: أسباب اختلاف المحدثين، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط(1):

— وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

— ومحمد بن عمرو بن أبي سلمة عن أبي هريرة

— وابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي، وأمثال ذلك.

وهو قسم متجاذب بين الصحة والحسن ، فإن عدّة من الحفاظ يصحّحون هذه الطرق، وينعتونها بأنّها من أدنى مراتب الصحيح. ثم بعد ذلك أمثلة كثيرة يتنازع فيها، بعضهم يحسّنونها، وآخرون يضعّفونها، كحديث الحارث

بن عبد الله، وعاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطاة، وخصيف، ودراج أبي السمع، وخلق سواهم(1).

وقد علق عليه صاحب المنهج الحديث فقال: "إن الذهبي لما ذكر المرتبة العليا، والمرتبة الدنيا، وترك ما بينهما

من مراتب، وإلاّ فأين المتفق على حسنه؟ وأين الضعيف المرتقي إلى الحسن؟ وهكذا"(2).

في حين ذهب وليد العاني -رحمه الله- بعد استقراء نصوص العلماء في هذا وأقوالهم في الرجال إلى أن قسمي

الحسن ثلاث مراتب أما مراتب الحسن الذاتي فهي:

المرتبة الأولى: هم أصحاب المرتبة الخامسة عند ابن حجر.

المرتبة الثانية: هم أصحاب القسم الأول من أصحاب المرتبة السادسة، وهم: "المقبولون"

المرتبة الثالثة: أصحاب القسم الثاني من المرتبة السادسة وهم: "لينوا الحديث"(3)

وأما مراتب الحسن لغيره فهي :

المرتبة الأولى: المستور إذا اعتضد.

المرتبة الثانية : الضعيف إذا اعتضد.

المرتبة الثالثة: المجهول إذا اعتضد(4).

الفرع الثاني: حجّة الحديث الحسن

إن الحديث الحسن قسمان: حسن لذاته، وحسن لغيره، وقد أطلق جمع من العلماء حكم الاحتجاج به ولم

يقيدوه بنوع منه.

(1) - المرقطة (32 — 33)، السيوطي: تدريب الراوي (1/160)، جمال الدين القاسمي: قواعد التحديث (109).

(2)-السماحي: (122 — 123).

(3)-منهج دراسة الأسانيد (178).

(4)- المرجع نفسه (186).

قال ابن الصلاح — رحمه الله — : "ومن أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجا في أنواع الصحيح (1) لاندراجه في أنواع ما يحتاج به" (2).

وقال النووي — رحمه الله — : "الحسن وإن كان دون الصحيح على ما تقدم من حديهما، فهو كالصحيح في أنه يحتاج به" (3).

وقال الطيبي — رحمه الله — : "الحسن حجة كالصحيح وإن كان دونه" (4).

وقال السيوطي — رحمه الله — : "ثم الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة" (5).

واستشكل ابن حجر — رحمه الله — هذا الإطلاق فقال:

"إن المصنف — ابن الصلاح — وغير واحد نقلوا الاتفاق على أن الحديث الحسن يحتاج به كما يحتاج بالصحيح وإن كان دونه في المرتبة، فما المراد على هذا بالحديث الحسن الذي اتفقوا فيه على ذلك؟ هل القسم الذي حرره المصنف، وقال إن كلام الخطابي يتل عليه، وهو رواية الصدوق المشهور بالأمانة... إلى آخر كلامه؟ أو القسم الذي ذكرناه آنفا عن الترمذي مع مجموع أنواعه التي ذكرنا أمثلتها؟ أو ما هو أعم من ذلك؟

قال: "لم أر من تعرض لتحرير هذا، والذي يظهر لي أن دعوى الاتفاق إنما تصح على الأول دون الثاني، وعليه — أيضا — يتل قول المصنف أن كثيرا من أهل الحديث لا يفرقون بين الصحيح والحسن كالحاكم.

وكذا قول المصنف: أن الحسن إذا جاء من طرق ارتقى إلى الصحة. فأما ما حررنا عن الترمذي أنه يطلق عليه اسم الحسن من الضعيف والمنقطع إذا اعتضد، فلا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه ولا دعوى الصحة فيه إذا أتى من طرق" (6).

فخلص ابن حجر — رحمه الله — إلى:

- 1 — وجوب التفريق في الاحتجاج بين نوعي الحسن.
- 2 — تخصيص الحسن لذاته بمطلق الاحتجاج.

3 — التوقف في الاحتجاج بالحسن لغيره، والاعتبار في ذلك بأمر ذكرها ابن القطان في كتابه "بيان الوهم والإيهام".

(1) - وليس في ذلك لبس أو إشكال، فمن اعتبر الحسن نوع من الصحيح لا ينكر أنه أدنى مراتبه، فالأمر إذا كما قال ابن الصلاح:

"اختلاف في العبارة دون المعنى" المقدمة (24).

(2) - المصدر نفسه (24).

(3) - المرتضى: مناهج المحدثين (49).

(4) - المرجع نفسه (49)

(5) - تدريب الراوي (160/1).

(6) - النكت (126).

قال ابن حجر — رحمه الله — : "وقد صرَّح أبو الحسن ابن القطان أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب في كتابه "بيان الوهم والإيهام" بأن هذا القسم لا يحتاج به بل يعمل به في فضائل الأعمال ويتوقف عن العمل به في الأحكام إلا إذا كثرت طرقه أو عضده اتصال عمل أو موافقة شاهد أو ظاهر القرآن"(1).

وقد استحسناها فقال: "وهذا حسن قوي رائق ما أظن منصفاً يأباه" وقال: "وإلى ما حرره ابن القطان أميل — والله أعلم —"(2).

فابن حجر وتبعاً لرأي ابن القطان يذهب إلى أن الاحتجاج بالحديث الحسن لغيره والعمل به إنما يكون في فضائل الأعمال مطلقاً في حين يشترط للاحتجاج به في الأحكام أن يعتضد بتعدد طرقه، أو أن يكون له أصل في الشرع يدل عليه اتصال عمل أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر القرآن.

وذهب قوم إلى اعتبار أصل إطلاق حكم الحسن على الحديث — حيث ثبت اختلاف صنيعهم وتباين مناهجهم في إطلاق هذا اللفظ — واشترط كثرة الوجوه التي اعتضد بها الحسن لغيره وتعددتها، حتى يتقوى ويترجح صوابه. قال السخاوي: "وحيث ثبت اختلاف صنيع الأئمة في إطلاقه فلا يسوغ إطلاق القول بالاحتجاج به، بل لابد من النظر في ذلك، فما كان منه منطبقاً على الحسن لذاته فهو حجة، أما الحسن لغيره، فيفصل بين ما تكثر طرقه فيحتاج به وما لا فلا"(3).

وذهب السيوطي إلى قبول الحديث الحسن لغيره، والاحتجاج به مطلقاً بخلاف ذلك لابن حجر وغيره، فقال: "ولا بدع في الاحتجاج بحديث له طريقان لو انفرد كل منهما لم يكن حجة، كما في المرسل إذا ورد من وجه آخر مسنداً، أو وافقه مرسل آخر بشرطه"(4).

وقد استشكل ابن دقيق العيد الاحتجاج بالحسن بنوعيه فقال — رحمه الله — : "وأما ما قيل من أن الحسن يحتاج به ففيه إشكال وذلك أن هاهنا أوصافاً يجب معها قبول الرواية إذا وجدت في الراوي. فإما أن يكون هذا الحديث المسمى بالحسن مما قد وجدت فيه هذه الصفات على أقل الدرجات التي يجب معها القبول، أو لا.

فإن وجدت فذلك حديث صحيح، وإن لم توجد فلا يجوز الاحتجاج به، وإن سمي حسناً". ثم أجاب فقال:

(1) - النكت (126).

(2) - المصدر نفسه (126).

(3) - ظاهر كلام ابن القطان أن الحسن عنده شامل أيضاً لبعض ما لم يعتضد بما اشترط فيه الترمذي الاعتضاد — كما سبق توضيحه — لذلك فرّق بينهما في الاحتجاج فجعل ما لم يعتضد حجة فقط في الفضائل — وهذا النوع عند غيره ضعيف، ومنه يستنتج أن ابن القطان يقول بحجية بعض الضعيف وهو عنده حسن.

في حين أن ما اعتضد — وهو عند الترمذي الحسن وعند غيره الحسن لغيره — محتجاً به فدعوى ابن حجر — التفريق — غير قائمة، وقد حاول أن يستدل عليها بصنيع الترمذي إلا أنه توقف بل ورد على نفسه فيما استدلل به.

(4) - تدريب الراوي (160/1).

"اللهم إلا أن يردّ هذا إلى أمر اصطلاحى ، وهو أن يقال: أن الصفات التي يجب قبول الرواية معها لها مراتب ودرجات:

فأعلاها هي التي يسمى الحديث الذي اشتمل رواته عليها صحيحا، وكذلك أوسطها مثلا. وأدناها هو الذي نسميه حسنا.

وحينئذ يرجع الأمر إلى الاصطلاح، ويكون الكل صحيحا في الحقيقة، والأمر في الاصطلاح قريب، لكن من أراد هذه الطريقة فعليه أن يعتبر ما سماه أهل الحديث حسنا، ويحقق وجود الصفات التي يجب معها قبول الرواية في تلك الأحاديث"(1).

وبشرطيه هذين يتأيد ما ذهب إليه السخاوي آنفا.

والذي تنقح لي من خلال كل ما سبق أن جمهور العلماء على القول بقبول الحسن والاحتجاج به بنوعيه، مثله في ذلك مثل الصحيح، لكن يظهر عملهم في الترجيح بين الأحاديث عند التعارض. أما رفض الاحتجاج بالحسن مطلقا فهو قول شاذ، نص على ذلك السيوطي حيث قال: "وشد بعض أهل الحديث فردّه"(2).

والجدير بالتنبيه عليه في هذا المقام أن قول النقاد "إسناد حسن" ليس كقولهم "حديث حسن" بل "حسن" أو "حديث حسن الإسناد" ليس كقولهم "حديث حسن"، بل هو دونه درجة كما قال ابن الصلاح(3). فالأول تحسين خاص إنما يقع على الطريق الحسن فقط وأما الثاني فشامل.

الفرع الثالث: مظان الحديث الحسن.

مما هو معلوم أن المحدثين لم يفرّدوا الحسن بتأليف ولم يخصوه بتصانيف كما كان شأنهم في الصحيح والموضوع ، بل ضمنوه فيما جمعوا من أحاديث في كتبهم، فجاءت أحاديثه ماثلة هنا وهناك ، يرشدك إليها أحيانا تصريحهم أو ما اشتهر من صنعهم ، وأكثر الذين ضمنوا الحسن في مصنفاتهم ، حتى عدت مضافا (4) له:

(1) الاقتراح (7 - 8).

(2)- المرتضى: مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث (51).

ملاحظة: لم أعثر خلال دراستي على من رد الحديث الحسن إلا ما ورد عن أبي حاتم أنه قال: "سألت أبي عن حديث فقال: إسناده حسن، فقلت: "يحتاج به؟"، فقال: "لا"، السيوطي: تدريب الراوي (1/154).

وقال السخاوي: "ومن خالف في ذلك - الاحتجاج بالحسن - من أئمة الحديث أبو حاتم الرازي". فتح المغيث (1/85). ولا يمكننا القطع بهذا من خلال مقولته، فقد يحمل هذا على التوقف.

(3)- المقدمة (23).

(4)- مضافا : جمع مضنة ، ومضنة الشيء : موضعه ومألفه الذي يضمن كونه فيه . محمد ابن ابي بكر الرازي: مختار الصحاح ، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار الهدى - الجزائر- ط (4): (1990م)، ص (264).

1/الترمذي في كتابه: "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل"، حتى عد هذا الأخير أصلاً في معرفته، قال ابن الصلاح: "كتاب الترمذي -رحمه الله- أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوه بإسمه وأكثر من ذكره في جامعته" (1)

2/ الدارقطني في سننه، قال ابن الصلاح: "ونص الدارقطني على كثير من ذلك" (2)

3/ أبو داود في سننه: قال ابن الصلاح: ((ومن مظانه سنن أبي داود السجستاني -رحمه الله- رويناه عنه أنه قال: "ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه"، وروينا عنه أيضاً ما معناه: أنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه في ذلك الباب، وقال: "وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض")) (3)

وهذا تصريح من أبي داود بصنيعه في كتابه حيث يسكت عند كل حديث يراه "صالحاً"، واختلف العلماء في تفسير هذه العبارة وترددت أقوالهم بين "الصلاحية للاعتبار" و "الصلاحية للاحتجاج"، إلا أن محل الشاهد من كل هذا أن سنن أبي داود قد حوت الكثير من الأحاديث الحسنة، كما جاء في كلام ابن حجر حيث قال: "ومن هاهنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي بل هو على أقسام:

1- منه ما هو في الصحيحين، أو على شرط الصحة.

2- ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

3- ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد. - وهذان القسمان كثير في كتابه جدا -

4- ومنه ما هو ضعيف ولكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالباً" (4)

4/النسائي في مجتبه (5)

قال ابن الصلاح: ((حكى أبو عبد الله ابن منده الحافظ، أنه سمع محمد ابن سعد البارودي بمصر يقول: "كان مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه")) (6)

وحكى السيوطي في ديباجه "زهر الربى على المجتبي" عن الإمام ابن عبد الله ابن رشيد -رحمه الله- أنه قال: "وفي الجملة فهو - المجتبي - أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً" (7)

(1) - المقدمة (22)

(2) - المصدر نفسه (22)

(3) - المصدر نفسه. (22)

(4) - النكت (143)

(5) - المجتبي، أو ما يعرف اليوم بسنن النسائي وهو غير السنن الكبرى، الذي بادر بتأليفه أولاً، وإنما هو منتخب منه أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي: الأوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - ط (3) : (1414هـ - 1993م)، ص (76) وقال عنه البهائوي: "وهو الشائع المقروء في الديار" القواعد في علوم الحديث (71).

(6) - المقدمة (22).

(7) - اللكنوي: الأوبة (75).

وقال السندي في تعليقه على النسائي: "وبالجملة فإطلاق اسم الصحيح على كتاب "النسائي الصغير" وهو المشهور: شائع، وهو مبني على تسمية الحسن صحيحاً أيضاً، والضعيف نادر جداً، وملحق بالحسن إذا لم يوجد في الباب غيره"⁽¹⁾

بناءً على ذلك فإن سنن النسائي قد حوى على عدد كبير من الأحاديث الحسنة.

5/ ابن ماجه في سننه، قال ابن حجر - رحمه الله - في ترجمته لابن ماجه: ((وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد ابن علي الحسيني ما لفظه: سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزري يقول: "كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف، يعني بذلك - انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة" إنتهى ما وجدته بخطه، وهو القائل - يعني و كلامه هو ظاهر كلام شيخني - لكن حمّله على الرجال أولاً وأما حمّله على أحاديث فلا يصح كما قدمت ذكره من وجوه⁽²⁾

الأحاديث الصحيحة والحسان مما انفرد به من الخمسة))⁽³⁾

6/الدارمي في مسنده، قال السيوطي: ((قال شيخ الإسلام: "مسند الدارمي ليس دون السنن في الرتبة، بل لو ضم الى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه لأنه أمثل منه بكثير"))⁽⁴⁾
7/سنن البيهقي.

هذه جملة الكتب التي عدها العلماء مضافاً للحديث الحسن حيث كان "مصنفوها معروفون بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر في فنون الحديث، ولم يرضوا في كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوه على أنفسهم"⁽⁵⁾ فكثرت لذلك نسبة الحسن فيها، غير أن هذا لا ينفي وجود الأحاديث الحسنة في غيرها من المصنفات.

- فالحاكم في مستدركه قد وصفه جمع من العلماء بالتساهل في تصحيح الأحاديث وإلحاقها بشروط الشيخين أو أحدهما، قال ابن الصلاح: "وهو - الحاكم - واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به"⁽⁶⁾ وإذا كان الحاكم قد تساهل، فتساهله يكمن في إضافته ما ليس بصحيح الى الصحيح كالحسن، لذلك قال ابن الصلاح: "فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن"⁽⁷⁾

(1) - سنن النسائي (5/1، 6).

(2) - وذكرها أبو غدة بلفظ: "لوجود"، التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاظلة (72) - مطبوع هـامش الأجوبة الفاضلة للكنوي -

(3) - تهذيب التهذيب (9/ 469).

(4) - تدريب الراوي (1/ 174).

(5) - السماحي: المنهج الحديث في علوم الحديث (125).

(6) - المقدمة (14).

(7) - المصدر نفسه (14).

وقال التهانوي : " وقد أغنانا عن ذلك الذهبي ، فما أقره عليه فهو " صحيح " وما سكت عنه ولم يتعقبه بشيء فهو كما قال ابن الصلاح (حسن) " (1)

- كذلك الأمر بالنسبة لصحيح ابن خزيمة وابن حبان ، فإنهما وإن اشترطا إخراج الصحيح فقط من الحديث ، فكذلك يوجد في كتابيهما الحديث الحسن ، قال السيوطي : " قيل ما يذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح ، غاية أنه يسمى الحسن صحيحا ، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحة في الاصطلاح " (2)

وفي هذا تصريح من السيوطي بتضمن الحسن صحيح ابن حبان ، ثم إن عدم اعتمادهما في معرفة الصحيح واعتبارهما أصلا له كما هو شأن صحيح البخاري ومسلم كاف في الدلالة على أنهما لم يفردا كتابيهما لما صح فقط ولم يلتزما ذلك وإن اشترطاه .

هذا فيما اختص من الكتب بالصحيح أما غيرها من المسانيد - وفي مقدمتها مسند أحمد (3) - والمصنفات والمعاجم وإن كانت " غير ملحقه بالكتب الخمسة التي هي : الصحيحان وسنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي وما جرى مجراها في الاحتجاج بها " (4) فإنها لم تخلوا كذلك من الأحاديث الحسان على قلتها مقارنة بالضعاف .

قال ولي الله الدهلوي - رحمه الله - وقد عدد طبقات كتب الحديث إلى خمس طبقات : " والطبقة الثالثة : مسانيد ، وجوامع ، ومصنفات ، صنف قبل البخاري ومسلم وفي زمانهما وبعدهما جمعت بين الصحيح والحسن ، والضعيف والمعروف ، والغريب ، والشاذ والمنكر ، والخطأ والصواب ، والثابت والمقلوب " (5)

وفي كل هذا يظل الأمر في معرفة الحديث الحسن موقوفا على البحث والدراسة واستقراء أقوال النقاد ، وهو ما خلص إليه طاهر الجزائري ومن قبله ابن حجر ، حيث قال : " وعلى كل حال فسيبيل من أراد الاحتجاج بحديث من كتب السنن أو بأحاديث المسانيد - لا سيما كتاب ابن ماجة ، ومصنف ابن أبي شيبة وعبد الرزاق - واحد ، إذ جميع الجامعين لذلك لم يلتزموا أن لا يخرجوا عن الصحيح والحسن ، وعلى ذلك ينظر : فإن كان يريد الاحتجاج بحديث منها متأهلا لتمييز الصحيح من غيره ، فعليه أن ينظر في اتصال إسناد الحديث وحال رواته ، ثم يحكم على الإسناد بما أداه إليه البحث والنظر ، كما أنه ليس له أن يحتج بحديث من المسانيد حتى يحيط علما بذلك " (6)

(1) - قواعد في علوم الحديث (71)

(2) - تدريب الراوي (108/1).

- الذي كان أحسن انتقاءا وتحريرا من الكتب التي لم تلتزم الصحة فيها . طاهر الجزائري (ت: 1330هـ) : توجيه النظر إلى أصول الأثر ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - ط (1) : (1416هـ - 1995م) ، ج (1) ، ص (375).

(3) - ابن الصلاح : المقدمة (23) .

(4) - أحمد المعروف بشاه ولي الله ابن عبد الرحيم الدهلوي : حجة الله البالغة ، دار التراث - القاهرة - ج (1) ، ص (107).

(5) - اللكوي : الأجوبة الفاضلة (89) ، السماحي : المنهج الحديث (126) .

(6) - النكت (149) ، توجيه النظر (375/1 ، 376) .

المبحث الثالث: إطلاقات الحسن ودلالة المصطلحات الحديثية المركبة في الجامع

لم يلتزم علماء الحديث إطلاق الحسن بمعناه الاصطلاحي، فعدّدوا إطلاقاته لمعان مختلفة، وجعله بعضهم اصطلاحاً لمعنى خاص في كتابه، كما هو صنيع البغوي في مصابيح، لذلك تعددت مفاهيمه ومدلولاته، كذلك لم يلتزموا إفراده حين إطلاقه، فجمعوا بينه وبين مصطلحات أخرى لأنواع من الحديث، وأكثر من اشتهر بهذا الترمذي - رحمه الله - في جامع.

وقد حاولت من خلال هذا المبحث عرض صنيعهم هذا، ومذاهب العلماء في توجيهه وفهمه، مقسمة مادته إلى المطلبين الآتيين:

• المطلب الأول: إطلاقات الحسن عند المحدثين.

• المطلب الثاني: دلالة المصطلحات الحديثية المركبة في الجامع.

المطلب الأول: إطلاقات الحسن عند المحدثين

اختلفت استعمالات النقاد للفظ "الحسن" وتباينت إطلاقاتهم له، فتارة يريدون المعنى اللغوي، وتارة المعنى الاصطلاحي، وتارة غير ذلك، وهذا ما سيتجلى من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: إطلاقاتهم الحسن على المعنى اللغوي

قال ابن الصلاح — رحمه الله —: "على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي" (1).

فإطلاق الحسن على ما يقتضيه معناه اللغوي أمر غير مستنكر عند ابن الصلاح، بل هو معروف وشائع في كلام النقاد.

قال العراقي: "قلت: قد أطلقوا على الحديث الضعيف بأنه حسن، وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي، فروى ابن عبد البر في كتابه "بيان آداب العلم" حديث معاذ بن جبل مرفوعاً: "تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية... قال ابن عبد البر: وهو حديث حسن جداً، ولكن ليس له إسناد قوي". انتهى كلامه.

فأراد بالحسن حسن اللفظ قطعاً، فإنه من رواية موسى بن محمد البلقاوي، عن عبد الرحيم بن زيد العمسي، والبلقاوي هذا كذاب، كذبه أبو زرعة وأبو حاتم، ونسبه ابن حبان والعقيلي إلى وضع الحديث، والظاهر أن هذا الحديث مما صنعت يده، وعبد الرحيم بن زيد العمي متروك الحديث أيضاً" (2).

ومن هذا أيضاً إطلاقاتهم الحسن على ما كان من الحديث غريباً مستنكراً، فقد نقل الخطيب البغدادي بإسناده إلى إبراهيم النخعي أنه قال: "كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن ما عنده".

قال أبو بكر: "عنى إبراهيم بالأحسن: الغريب، لأن الغريب غير المؤلف يستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة، لهذا قال شعبة بن الحجاج ثم ساق إسناده إلى أمية بن خالد، قال: قيل لشعبة: ما لك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان، وهو حسن الحديث؟ فقال: من حسننها فررت" (3).

1 - المقدمة (24)، والمراد بمعناه اللغوي: "ما يميل إليه ذو الطبع السليم إذا طرق سمعه لعدم وجود شيء ينكر فيه". طاهر الجزائري (ت: 1338هـ): توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - ط(1): (1416هـ - 1995م)، ج(1)، ص(508).

2 - التقييد (60)، جامع بيان العلم (65/1)، السخاوي: الباعث الحثيث (107/1).

3 - أبو بكر بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: 463): الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة - بيروت - (1991م) ج(2)، ص(100 - 101).

وقد عقد القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي في كتابه "المحدث الفاضل" بابا خاص لما يطلق عليه "الغريب والحسن"، فقال — رحمه الله — : "باب من يكره أن يروي أحسن ما عنده"، وساق فيه آثارا تدل على اجتناب أهل الحديث رواية ما حسن عندهم، ونقل بإسناده إلى: "عبد الله بن داود أن سفيان الثوري كان إذا ظن الحديث حسنا لم يكذب يحدث به" (1).

وكذلك فعل الخطيب البغدادي في كتابه "الجامع" حيث أفرد بابا بعنوان: استحباب رواية المشاهير والصدوق عن الغرائب والمناكير، وأورد أثرا عن إبراهيم وشعبة السابقين.

وقال ابن عدي: "يزيد بن عطاء مع لينه هو حسن الحديث، وعنده غرائب، ومع لينه يكتب حديثه" (2).

الفرع الثاني: إطلاقهم الحسن على الصحيح

قد توسع المتقدمون في دلالة الحسن، فأطلقوا على الصحيح حسنا كما نبّه على ذلك الذهبي: "ويلزم على ذلك أن يكون كل صحيح حسنا، وعليه عبارات المتقدمين فإنهم قد يقولون فيما صح هذا حديث حسن" (3). ونقل البلقيني — رحمه الله — عن القشيري أن المتقدمين يقولون هذا حديث حسن في الأحاديث الصحيحة" (4).

بل وأطلقه بعضهم على الصحيح المتفق على صحته، قال ابن حجر: "قد وجد التعبير بالحسن في كلام من هو أقدم من الشافعي، لكن منهم من يريد بإطلاق ذلك المعنى الاصطلاحي ومنهم من لا يريده، فأما ما وجد في ذلك من عبارة الشافعي ومن قبله، بل وفي عبارة أحمد بن حنبل، فلم يتبين لي منهم إرادة المعنى الاصطلاحي، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك، فإن حكم الشافعي على حديث ابن عمر — رضي الله عنه — في استقبال البيت المقدس حال قضاء الحاجة بكونه حسنا خلاف الاصطلاح، بل صحيح متفق على صحته، وكذا قال الشافعي في حديث منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود — رضي الله عنه — في السهو.

وأما أحمد: فإنه سئل فيما حكاه الخلال عن أحاديث نقض الوضوء بمس الذكر فقال: أصح ما فيها حديث أم حبيبة — رضي الله عنها — قال: وسئل عن حديث سُبْرَة — رضي الله عنها — فقال: صحيح، قال الخلال: حدثنا ابن الأصرم أنه سأل أحمد عن حديث أم حبيبة — رضي الله عنها — في مس الذكر فقال هو حديث حسن.

1 - انظر صفحات (561 — 563 — 564 — 565).

2 - الكامل (2728/7).

3 - الموقظة (32).

4 - المرتضي: مناهج الحديث (47).

فظاهر هذا أنه لم يقصد المعنى الاصطلاحي، لأن الحسن لا يكون أصح من الصحيح (1). وقال السخاوي: "ووجد للشافعي إطلاقه في المتفق على صحته"، كما وجد ذلك أيضا للبخاري، فقد قال: وحديث أنس في هذا الباب أي حدُّ السكران — حسن (2). بينما قال فيه الإمام الترمذي: "حديث حسن صحيح" (3). وحديث أنس هذا متفق على صحته فقد أخرجه البخاري (4) ومسلم (5) من طريق شعبة وهشام عن قتادة عن أنس، والرواة عن شعبة وهشام كلهم ثقات أجلاء، بل هو أصح حديث عند مسلم إذ صدَّر به موضوع الباب (6).

الفرع الثالث: إطلاقهم الحسن على أحاديث السنن

وهو منهج تفرد به البغوي في كتابه "مصباح السنن"، حيث قسَّم أحاديثه إلى نوعين: الصحاح والحسان، مريدا بالصحاح ما ورد في أحد الصحيحين، أو فيهما، وبالحسان ما أورده أبو داود والترمذي وأشباههما في تصانيفهم (7).

الفرع الرابع: إطلاقهم الحسن على المعنى الاصطلاحي

أما إطلاق النقاد الحسن على الحديث المقبول الذي لم يرتق إلى مستوى الصحيح، ولم يتزل إلى درك الواهي المردود، وهي مرتبة من مراتب الحديث، فهو الغالب والأكثر مما سواه، ويعتبر الترمذي أول من شهر الحسن، ونوه باسمه، وأكثر من ذكره في كتابه كما قال ابن الصلاح (8). وأول من أبرزه كنوع من أنواع الحديث، واجتهد في وضع تعريف له، وإن عدَّه البعض خاصا به وبكتابه "الجامع" — وهو الراجح —.

(1) - النكت (137 — 138).

(2) - فتح المغيث (86/1).

(3) - الجامع، كتاب: الحدود، باب: حدُّ السكران (329/2).

(4) - الصحيح، كتاب: الحدود، باب: ضرب شارب الخمر (63/12).

(5) - الصحيح، كتاب: الحدود، باب: حدُّ الخمر (1330/3).

(6) - حمزة المليباري: نظرات جديدة في علوم الحديث (25).

(7) - ابن الصلاح: المقدمة (23).

(8) - المصدر نفسه (22).

وقد أخذ الترمذي هذا المصطلح عن بعض شيوخه كالبخاري وغيره، قال ابن الصلاح: "ويوجد — الحسن — في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله: كأحمد بن حنبل، والبخاري وغيرهما"(1). وقال ابن حجر: "قد وجد التعبير بالحسن في كلام من هو أقدم من الشافعي"، وأما علي بن المديني فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في مسنده وفي عله، فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي، وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح(2) وعنه أخذ البخاري ويعقوب بن شيبة وغير واحد، وعن البخاري أخذ الترمذي. وبعد أن مثل لذلك قال: فبان أن استمداد الترمذي لذلك إنما هو من البخاري ولكن الترمذي أكثر منه، وأشاد بذكره وأظهر الاصطلاح فيه، فصار أشهر به من غيره — والله أعلم —"(3). وقد دفع هذا الاشتهار عنه — بعض العلماء إلى نسبة القسمة الثلاثية للحديث: صحيح، حسن، ضعيف، إليه وجعلوها من صنعه واختراعه. قال تقي الدين ابن تيمية: "أول من عُرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، أبو عيسى الترمذي، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله"(4). ثم قال: "وأما من قبل الترمذي من العلماء، فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف، والضعيف كان عندهم نوعان: ضعيف ضعفا لا يمتنع عن العمل به، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي، وضعيف ضعفا يوجب تركه، وهو الواهي"(5). وقد يرد على كلامه هذا، بصنيع الإمام مسلم — رحمه الله — حيث قسم الأحاديث في مقدمة صحيحه إلى ثلاثة أقسام فقال: "إنا نعلم ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس، ثم فصل ذلك بما خلاصته: "أحاديث تداولها أهل الاستقامة والإتقان، وأحاديث رواها ضعفاء لم يبلغ ضعفهم إلى حد أن يترك حديثهم، وأحاديث تناقلها قوم متروكون"(6).

1 - المقدمة (22).

2 - وقد قرر صاحب رسالة "الإمام ابن المديني ومنهجه في نقد الرجال" أسبقية ابن المديني في استعمال كلمة "حسن" بمعناها الاصطلاحي بعد دراسة لجملة من أقواله. إكرام الله إمداد الحق: الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال، دار البشائر الإسلامية - بيروت — ط(1): (1413هـ — 1992م): ص(614، 623).

3 - النكت (139).

4 - شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية (ت: 728 هـ): علم الحديث، تحقيق: موسى محمد علي، دار الفکر - الجزائر — ط(3): (1413هـ — 1993م): ص(82)، جمال الدين القاسمي: قواعد التحديث (106).

5 - المرجع السابق (84)، جمال الدين القاسمي: المرجع السابق (106).

6 (مقدمة صحيح مسلم 50/1 — 55).

فالتقسيم الثلاثي للحديث أمر حقيقي واقع في كلام وصنيع النقاد، في حين يرى العراقي — رحمه الله — أن للخطابي فضل سبق إلى هذا دون من قبله، حيث قال عقب حكايته لقول الخطابي: "ثم اعلّموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام: حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث سقيم. ثم قال: "لم أر من سبق الخطابي إلى تقسيمه ذلك، وإن كان في كلام المتقدمين ذكر الحسن وهو موجود في كلام الشافعي والبخاري وجماعة"(1). والأمر كذلك، إذا حمل كلامه على أنه أول من صرح بهذا التقسيم، ونسبته إلى أهل الحديث وتخصيص الأقسام الثلاثة بهذه المصطلحات، وإن كانت مستعملة(2).

الفرع الخامس: إطلاقهم الحسن على غير ذلك

قد أطلق بعض أهل الحديث الحسن ولم يعرف مرادهم، قال أحمد بن صالح: "قلت لأحمد بن حنبل: رأيت أحسن حديث من عبد الرزاق؟ قال: لا، قال الذهبي: "ما أدري ما عني أحمد بحسن حديثه، هل هو جودة الإسناد؟ أو المتن؟ أو غير ذلك؟(3) وقد كان هذا التعدد سببا في اختلاف العلماء وكثرة أقوالهم في "الحسن"، حتى جعل بعضهم الحكم بحسن الحديث أمرا وجدانيا ينقدح في نفس الحافظ، وقد يصعب التعبير عنه(4).

المطلب الثاني: دلالة المصطلحات الحديثية المركبة في الجامع

إن المتصفح لكتاب "الجامع" للترمذي، يلفت انتباهه تلك المصطلحات المركبة التي نثرها في طيات صحائفه مذيلا بما جمعه فيه من أحاديث المصطفى — عليه السلام —. وقد بادر — رحمه الله — بالتعريف بأحدها، لكنه لم يعرج على أغلبها، قال ابن حجر — رحمه الله —: "إن الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا، وإنما عرفه بنوع خاص منه وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه: حسن من غير صفة أخرى، وذلك أنه يقول في بعض الأحاديث "حسن" وفي بعضها "صحيح" وفي بعضها "غريب"، وفي بعضها "حسن صحيح"، وفي بعضها "حسن غريب"، وفي بعضها "صحيح غريب"، وتعريفه إنما وقع على الأول فقط، وعبارته ترشد إلى ذلك، حيث قال في آخر كتابه: "وما قلنا في كتابنا "حديث حسن"، فإنما أردنا به: حُسن

(1) - التقييد (8).

(2) - حمزة المليباري: نظرات جديدة في علم الحديث (34).

(3) - سير أعلام النبلاء (569/9)، المرتضى: مناهج المحدثين (48).

(4) - السيوطي: تدريب الراوي (90/1، 91)، نور الدين عتر: الموازنة (161).

إسناده عندنا، إذ كل حديث يروى، لا يكون في روايه متهما بكذب، ويروى من وجه نحو ذلك، ولا يكون شاذاً، فهو عندنا حديث حسن".

فعرف بهذا أنه إنما عرف الذي يقول فيه: "حسن" فقط أما ما يقول فيه: "حسن صحيح" أو "حسن غريب" أو "حسن صحيح غريب" فلم يعرج على تعريفه كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه "صحيح" فقط أو "غريب" فقط⁽¹⁾.

وعلل ابن حجر صنيعه هذا فقال: "وكأنه ترك ذلك استغناء لشهرته عند أهل الفن، واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه "حسن" فقط: إما لغموضه، وإما لأنه اصطلاح جديد، لذلك قيده بقوله: عندنا"⁽²⁾.

رد ابن حجر سكوت الترمذي عن غير الحسن إلى غموض هذا الأخير، واشتهار غيره عند نقاد الحديث⁽³⁾. واستبعد صاحب كتاب الموازنة هذا الرأي وجعله غير كاف بمفرده في التعليل فقال: "ونرى أن الترمذي قد يكون اعتمد على هذه الناحية بالنسبة لما وجد من العلم عند بعض شيوخه، كالبخاري مثلاً، ولكنه جعل اعتماده الأساسي على فهم العلماء واستنباطهم للمعنى على ضوء ما شرحه وفسره من الحسن والغريب، وما هو معلوم شائع في الحديث الصحيح"⁽⁴⁾.

فاعتبر ما بينه الترمذي مفاتيح لما أغلق في جامعته، وإليك مراد الترمذي من هذه المصطلحات من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: قوله: "حديث صحيح غريب"

علق الترمذي على بعض الأحاديث بهذه العبارة، وإن كانت غريبة، إلا أنها لم تكن محل تنازع بين العلماء، بل ولم تحض بكبير عناية من قبلهم، لأنه لا تعارض بين الصحة والغرابة عندهم، فالصحيح لا يشترط فيه تعدد الإسناد، كما أن الغريب ليس ضعيفاً مطلقاً، وعليه فقد تُجامع مع الغرابة صحة الحديث، فيكون مقصد الترمذي إفادة هاتين الحثيتين وكأنه يقول: هذا حديث صحيح مع كونه غريباً⁽⁵⁾.

(1) - نزهة النظر (26).

(2) - المصدر نفسه (26).

(3) - قوله: "وإما لأنه اصطلاح جديد"، يعني أنه غامض غير معروف ومن ثم فإن ابن حجر ذكر سبباً واحداً لصنيع الترمذي هذا، وهو: الغموض.

(4) - نور الدين عتر: (185)، تعريف الغريب جمعه نور الدين عتر مما تفرق في تعليقات الترمذي على بعض الأحاديث، هكذا صرح بنفسه.

(5) - المرجع نفسه (186).

قال ابن تيمية — رحمه الله — : "وقد يكون غريبا من ذلك الوجه لا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه، وإن كان هو صحيحا من ذلك الوجه، فقد يكون صحيحا غريبا، وهذا لا شبهة فيه"(1).

الفرع الثاني: قوله: "حديث حسن غريب"

أما قوله: "حديث حسن غريب" فقد استشكله كثير من العلماء، بل كان محل اعتراض وإنكار لتعريف الترمذي للحسن، وسبب ردّه ما فسر به، حيث اشترط في الحكم بالحسن على الحديث أن يكون هذا الأخير قد روي من غير وجه نحوه، وفيه نفي للتفرد، والغربة تفرد، فكيف يجمع بين متناقضين في الحكم على الحديث؟ ولهذا قال ابن تيمية: "إنما الشبهة في اجتماع الحسن والغريب"(2). وقد أجيب عن ذلك بعدة أوجه منها:

الوجه الأول: إن قوله: "غريب" إنما أراد به غربة إسناده، وليست الغربة مطلقا، إذ للمتن شواهد تعضده. قال ابن تيمية: "وإن كان أحد الطريقتين لم تعلم صحته فهذا حسن، وقد يكون غريب الإسناد، فلا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه، وهو حسن المتن، لأن المتن روي من وجهين ولهذا يقول: "وفي الباب عن فلان وفلان"، فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن، وإن كان إسناده غريبا"(3).

الوجه الثاني: وقيل بأن مراده بالغريب: أن الغربة أصل فيه، فروي أولا غريبا ثم اشتهر. قال ابن تيمية: "وقد أجيب عنه بأنه قد يكون غريبا، لم يرو إلا عن تابعي واحد، لكن روي عنه من وجهين، فصار حسنا لتعدد طرقه عن ذلك الشخص وهو في أصله غريب"(4).

الوجه الثالث: وذهب ابن حجر إلى أن الترمذي عرّف بنوع خاص من الحسن وقع في كتابه دون غيره من الاصطلاحات، ومن ثم يعتمد تعريفه ذلك في تفسيرها، بل إن صنيعه يؤكد اختصاص هذا المعنى بهذا اللفظ فقط.

-
- 1 - علوم الحديث (102)، للإجابة عن هذا التساؤل درس نور الدين عتر مجموعة من أحاديث الجامع تضمنت تعليقات مختلفة للترمذي، خلص بعدها إلى مجموعة من النتائج، فمن أراد الاستفادة أكثر فليراجع المبحث الذي بعنوان: تركيب اصطلاحات أنواع الحديث في الجامع: (185 إلى 199).
 - 2 - المصدر السابق (102).
 - 3 - المصدر السابق (102).
 - 4 - ابن عبد الرحمن المباركفوري(ت:1353هـ): تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية — بيروت — ط(1): ج(1)، ص(323 — 324).

وأما قوله: "حسن غريب": فهو اصطلاح مركب يجب فهمه اعتبارا بمجموعه، فهو مستقل عن الاصطلاح الأول — الحسن — فيكون له بذلك معنا خاصا حدده البقاعي بـ "الحسن لذاته"، فقال: "استعمل الترمذي الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها: "حسن غريب" ونحو ذلك، وعرف ما رأى أنه مشكل" (1).

أي أن التعدد يشترط حيث يفرد "الحسن" في الوصف، فإن قيده بالغرابة علم أن التعدد غير ملاحظ فيه، مع بلوغ الحديث بنفسه رتبة الحسن (2).

بعد النظر في هذه الوجوه فإنه يمكن ردها على النحو الآتي:

— أما الوجهان الأول والثاني فمردودان بقول الترمذي في بعض الأحاديث "حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه"، فهو تحسين مع التفرد المطلق.

— أما الوجه الثالث فهو مؤسس يُلاحظ أن مأخذه تحليل كلام الترمذي وحمل بعضه على بعض، وهو الذي اختاره أيضا صاحب الموازنة (3).

الفرع الثالث: قوله: "حديث حسن صحيح"

يعد هذا الإطلاق الأكثر انتشارا في "الجامع"، حيث أكثر الترمذي من استعمال هذا المركب في الحكم على الأحاديث، وهو في ذلك ليس مبتدعا ولا مخترعا، وإنما متبعا ومرسوخا لمنهج بعض شيوخه من قبله كابن المديني (4) والبخاري — رحمهما الله —.

فقد علق البخاري على حديث: "البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته"، وكذا حديث المستحاضة الذي رواته حمدة بنت جحش بقوله: "حسن صحيح" (5).

ولقد استشكل ابن الصلاح وكل من جاء بعده هذا الاصطلاح، ووجه هذا الإشكال كما يقول ابن الصلاح: "أن الحسن قاصر عن الصحيح، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته" (6).

فالحسن حسب كلام ابن الصلاح دون الصحيح مرتبة، فكيف يجمع الترمذي وغيره بينهما؟ واجتهد العلماء في رفع هذا الغموض ودفع الإشكال، فتعددت مذاهبهم واضطربت أقوالهم ومنها:

1 - المرتضي: مناهج الحديث (113).

2 - نور الدين عتر: الموازنة (186).

3 - (186).

4 - السيوطي: تدريب الراوي (161/1).

5 - حمزة المليباري: نظرات جديدة في علوم الحديث (31).

6 - المقدمة (24).

القول الأول: حاول ابن الصلاح — نفسه — أن يجيب عن ذلك فقال: "وجوابه أن ذلك راجع إلى الإسناد، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين: أحدهما حسن، والآخر إسناد صحيح، استقام أن يقال فيه: حديث حسن صحيح، أي أنه حسن بالنسبة إلى إسناد، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر" (1).

الاعتراض الوارد عليه:

قال ابن دقيق العيد — رحمه الله —: "يرد عليه الأحاديث التي قيل فيها: حسن صحيح، مع أنه ليس لها مخرج إلا واحد ووجه واحد، وإنما يعتبر اختلاف الأسانيد بالنسبة إلى المخرج. قال: وهذا موجود في كلام أبي عيسى الترمذي في مواضع يقول: هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، أو لا نعرفه إلا من حديث فلان" (2).

كحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة: "إذا بقي نصف شعبان فلا تصوموا" — أخرجه الترمذي وقال فيه: "حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ" (3).

وقال معقبا على حديث: "إنما الأعمال بالنيات..." — وهو من الغرائب — هذا حديث حسن صحيح، وقد روى مالك بن أنس وسفيان الثوري وغير واحد من الأئمة، هذا عن يحيى بن سعيد، ولا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري (4).

القول الثاني: قال ابن الصلاح — رحمه الله — أيضا عقب جوابه الأول: "على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي، وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدد" (5).

فترجح لابن الصلاح — رحمه الله — أن الترمذي إنما حسن الحديث تحسينا لغويا، لأنه تحسين يجامع الصحة ولا ينفر منها أو يتعارض معها.

الاعتراضات الواردة عليه:

الاعتراض الأول:

قال ابن دقيق العيد: "وأما إطلاق الحسن باعتبار المعنى اللغوي فيلزم عليه: أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ: أنه حسن، وذلك لا يقوله أحد من أهل الحديث إذا جروا على اصطلاحهم" (6).

1 - المقدمة (24).

2 - الاقتراح (10).

3 - الجامع، أبواب: الصوم، باب: ما جاء في كراهية الصوم في النصف الباقي من شعبان (121/2).

4 - الجامع، أبواب: فضائل الجهاد، باب: ما جاء في من يقاتل رياء وللدنيا (100/3).

5 - المصدر السابق (24).

6 - المصدر السابق (10).

الجواب:

قال ابن حجر: "وهذا الإلزام عجيب، لأن ابن الصلاح إنما فرض المسألة حيث يقول القائل: حسن صحيح، بحكمه عليه بالصحة يمتنع معه أن يكون موضوعاً" (1).

الاعتراض الثاني:

وقال ابن سيد الناس: "حديث النبي ﷺ كله حسن الألفاظ بليغ المعاني، يعني فلم يخص بالوصف بذلك بعضه دون بعض، فهو كذلك جزماً، لكن فيه ما هو في الترهيب ونحوه، "كمن نوقش الحساب عذب"، وما هو في الترغيب والفضائل كالزهد والرقائق ونحو ذلك، ولا مانع من النص في الثاني ونحوه على الحسن اللغوي" (2).
وقال ابن حجر — رحمه الله —: "ويلزم عليه أيضاً، أن كل حديث يوصف بصفة فالحسن تابعه، فإن كل الأحاديث حسنة اللفظ بليغة، ولما رأينا الذي وقع له هذا كثير الفرق، فتارة يقول: "حسن" فقط، وتارة "صحيح" فقط، وتارة "حسن صحيح"، وتارة "صحيح غريب"، وتارة "حسن غريب"، عرفنا أنه لا محالة جار مع الاصطلاح، مع أنه قال في آخر الجامع: "وما قلنا في كتابنا "حديث حسن"، وإنما أردنا به حسن إسناده عندنا".
فقد صرح بأنه أراد حسن الإسناد، فانتفى أن يريد حسن اللفظ" (3).

ثم إن الحمل على حسن اللفظ ليس بجيد، وليس له كبير فائدة، إذ لا شأن له بالقبول وعدمه، والأقرب أن يحمل على حسن الإسناد خاصة وأنه لا توجد قرائن تصرفه عن ذلك كإشارة إلى ضعف في الإسناد وغيره (4).

القول الثالث:

قال تقي الدين ابن دقيق العيد في الاقتراح: "والذي أقول في جواب هذا السؤال: أنه لا يشترط في الحسن قيد القصور عن الصحيح، وإنما يجيء القصور ويفهم ذلك فيه، إذا اقتصر على قوله حسن، فالقصور يأتيه من قيد الاقتصار، لا من حيث حقيقته وذاته، وشرح هذا وبيانه:

أن ههنا صفات للرواة تقتضي قبول الرواية، وتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض، كالتيقظ والحفظ والإتقان مثلاً، فوجود الدرجة الدنيا كالصدق مثلاً وعدم التهمة بالكذب لا ينافي وجود ما هو أعلى منه كالحفظ والإتقان، فإذا وجدت الدرجة العليا، لم ينف ذلك وجود الدنيا، كالحفظ مع الصدق، فيصح أن يقال في هذا: أنه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا وهي الصدق مثلاً، صحيح باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ والإتقان. ويلزم

(1) - النكت (160).

(2) - السخاوي: فتح المغيث (108/1)، الباعث الحثيث (140/1).

(3) - السيوطي: تدريب الراوي (163/1)، لم أعثر على كلام ابن حجر هذا — في كتبه التي بين يدي - .

(4) - السماحي: المنهج الحديث (117).

على هذا: أن يكون كل صحيح حسنا، يلتزم ذلك ويؤيده: وورود قولهم: هذا حديث حسن في الأحاديث الصحيحة، وهذا موجود في كلام المتقدمين(1).

قال اللكنوي: "ويشهد له أيضا تقدم الترمذي الحسن على الصحيح ذكرا فيقول: "هذا حديث حسن صحيح" ولم أر قوله في موضع "هذا حديث صحيح حسن"، فافهم فإنه شاهد حسن"(2).

يلاحظ في كلام ابن دقيق العيد أنه بنى جوابه على نقد وإبطال نظرية ابن الصلاح القاضية بقصور الحسن عن الصحيح، وهو إبطال لأصل الإشكال، ولذلك قال ابن حجر في النكت: "وفي الجملة أقوى الأجوبة ما أجاب به ابن دقيق العيد — والله أعلم —"(3).

الاعتراضان الواردان عليه:

الاعتراض الأول:

قال ابن سيد الناس: "أنه اشترط في الحسن أن يروى نحوه من وجه آخر، ولم يشترط ذلك في الصحيح، فانتفى أن يكون كل صحيح حسنا"(4).

الجواب:

يرد عليه قوله — أي قول ابن سيد الناس نفسه — في تعريف الترمذي للحسن أنه: "إنما يقع على نوع خلاص منه"، وحينئذ فالعموم الذي أشار إليه ابن دقيق العيد بالنسبة إليه مطلق، وبالحمل عليه يستقيم كلامه(5). وقال العراقي: "وجواب ما اعترض به أن الترمذي إنما يشترط في الحسن مجيئه من وجه آخر إذا لم يبلغ رتبة الصحيح، فإن بلغها لم يشترط ذلك، بدليل قولهم في مواضع: هذا حديث "حسن صحيح غريب"، فلما ارتفع إلى درجة الصحة أثبت له حكم الغرابة باعتبار فرديته"(6).

الاعتراض الثاني:

قيل يرد على أن الترمذي فرق بين عبارات كثيرة، فتارة يقول: "حسن" فقط، وتارة يقول: "صحيح" فقط، وتارة "حسن صحيح" وتارة "صحيح غريب"، وتارة "حسن غريب"، فعلمنا أن الصحيح عنده غير الحسن،

(1) - الاقتراح (11).

(2) - ظفر الأمانى (195).

(3) - (162).

(4) - العراقي: التقييد والإيضاح (46)، شرح الألفية (86/1)، السخاوي: فتح المغيث (109/1).

(5) - السخاوي: المصدر نفسه (110/1).

(6) - مشرح الألفية (١١١/١).

والحسن ليس عنده أعم من الصحيح (1).

الجواب:

وقد يجاب عنه بأنه رغم تفرقه هذا، فإنه لم يعرف لها لاستغنائها عن ذلك، وعرف باصطلاح واحد لغموضه عند غيره، ولم يكثر من إطلاق الصحيح.

القول الرابع:

قال ابن كثير: "والذي يظهر لي: أنه يشرب الحكم بالصحة على الحكم بالحسن، كما يشرب الحسن بالصحة، فعلى هذا يكون ما يقول فيه "حسن صحيح" أعلى مرتبة عنده من الحسن ودون الصحيح، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن — والله أعلم —" (2).
فابن كثير يرى أن ما أطلق عليه: "حسن صحيح" هو مرتبة بين الصحة والحسن.

الاعتراضات الواردة عليه:

الاعتراض الأول:

قال ابن رجب الحنبلي — رحمه الله —: "وهذا بعيد جدا، فإن الترمذي يجمع بين الحسن والصحة في غالب الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها، والتي أسانيدھا في أعلى درجة: كمالك عن نافع عن ابن عمر، والزهري عن سالم عن أبيه، ولا يكاد الترمذي يفرد الصحة إلا نادرا، وليس ما أفرد فيه الصحة بأقوى مما جمع فيه بين الصحة والحسن" (3).

الاعتراض الثاني:

قال العراقي: "وهذا الذي ظهر له تحكم لا دليل عليه، وهو بعيد من فهم معنى كلام الترمذي" (4).

الاعتراض الثالث:

وقال ابن حجر: "لكن هذا يقتضي إثبات قسم ثالث ولا قائل به، ثم إنه يلزمه أن لا يكون في كتاب الترمذي "حديث صحيح" إلا النادر، لأنه قل ما يعبر إلا بقوله: "حسن صحيح"، وإذا أردت تحقيق ذلك فانظر إلى ما حكم به على الأحاديث المخرجة من الصحيحين كيف يقول فيها: "حسن صحيح" غالبا" (5).

1 - السماحي: المنهج الحديث (118).

2 - اختصار علوم الحديث (140/1 — 141).

3 - شرح العلل (228).

4 - التقييد (61).

5 - النكت (161).

القول الخامس:

قال ابن حجر في شرح النخبة: "فإن جمعا — الصحيح والحسن — في وصف واحد كقول الترمذي وغيره: حديث حسن صحيح، فللتردد الحاصل من المجتهد في الناقل، هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها؟ وهذا حيث يحصل منه التفرد.

قال: ومحصل الجواب أن تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين، فيقال فيه: حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم، وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد، لأن حقه أن يقول: حسن أو هو صحيح، وعلى هذا فما قيل فيه: "حسن صحيح" دون ما قيل فيه: "صحيح"، لأن الجزم أقوى من التردد، وهذا من حيث التفرد، وإلا إذا لم يحصل التفرد، لإطلاق الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار إسنادين أحدهما "صحيح" والآخر "حسن"، وعلى هذا فما قيل فيه: "حسن صحيح" فوق ما قيل فيه "صحيح" فقط إذا كان فردا، لأن كثرة الطرق تقوي "(1).

فابن حجر وإن كان قد صرح بأن جواب ابن دقيق العيد أقوى إجابة عن هذا الإشكال، إلا أنه فضل التوسط في القول بقول السيوطي: "وهو الذي أرتضيه ولا غبار عليه، ثم قال: وهذا الجواب مركب من جواب ابن الصلاح وابن كثير"(2).

وقد ذهب صاحب الموازنة — نور الدين عتر — بعد عرضه لجملة هذه الأقوال إلى ترجيح رأي ابن الصلاح.

والذي ترجح لي — والله أعلم — بعد تبعي لتفسير هذا المركب أن أقول بأنه أراد بعبارة: "حسن صحيح" معنى "الصحيح" هو الراجح وذلك للوجوه الآتية:

- 1/ إبطال ابن دقيق العيد الدعوى التي أسس عليها استشكال هذا الإطلاق.
- 2/ ثبوت إطلاق النقاد على "الصحيح" "حسنا".
- 3/ ندرة إفراد "الصحيح" في الجامع.
- 4/ أغلب ما جمع فيه بين الوصفين بقوله: "حسن صحيح" مما هو متفق عليه — غالبا —.
- 5/ حرصه على تفسير "الحسن" في كتابه دون غيره من المصطلحات دليل على شهرتها وعدم الحاجة إلى بيائها.
- 6/ يقول ابن رجب — رحمه الله —: "وقد يقال: إن الترمذي إنما يريد بالحسن ما فسر به ههنا إذا ذكر الحسن مجردا عن الصحة.

(1) - (25 — 26).

(2) - تدريب الراوي (164/1 — 165).

فأما "الحسن" المقترن "بالصحيح" فلا يحتاج إلى أن يروى نحوه من غير وجه، لأن صحته تغني عن اعتضاده بشواهد أخرى" (1).

فقوله: "لأن صحته": توحى بأنه حكم عليه بالصحة.

وقال أيضا: "وليس ما أفرد فيه الصحة بأقوى مما جمع فيه بين الصحة والحسن" (2).

الفرع الرابع: قوله: "حديث حسن صحيح غريب"

قال ابن تيمية — رحمه الله —: "وكذلك "الصحيح الحسن الغريب" قد يكون، لأنه روي بإسناد صحيح غريب، ثم روي عن الراوي الأصلي بطريق صحيح وطريق آخر، فيصير بذلك حسنا مع أنه: "صحيح غريب" (3).

وقال صاحب الموازنة: "قد عرفنا أن الغرابة تتنوع، فمنها ما هو غريب سنداً ومتناً، ومنها ما هو غريب سنداً، فإذا قال: "حسن صحيح غريب من هذا الوجه"، لا يمنع أن يكون صحيحاً من وجه حسناً من وجه آخر، ووقعت الغرابة في هذا الوجه الذي يشير إليه، وهذا إذا أطلق فقال: "حسن صحيح غريب" لا يمنع أيضاً لعدم التصريح بما ينافي ذلك، فإذا صرح بقوله: "لا يعرف إلا من هذا الوجه" فيمكن الجواب بأنه: — لا يعرف من غير هذا الوجه على هذا اللفظ.

— أو لا يعرف صحيحاً إلا من هذا الوجه... وعلى فرض تسليم أنه لا يعرف من غير وجه حقيقة، فالجواب أن العبارة على التردد والمعنى "حسن أو صحيح غريب" كما قال الحافظ ابن حجر...، فمن ثم تبه الترمذي على غرابته وأنه حسن صحيح على التردد فيه لما ذكرنا من الخلاف...، هذا الجواب موافق لما قاله ابن حجر، ولكننا جعلنا جوابه خاصاً بهذه العبارة فقط: "حسن صحيح غريب" لأنه يتعلق بها" (4).

مما سبق نلاحظ أن ثمة تكلفاً كبيراً في تفسير هذا المصطلح، إذ لو كان بهذا الإشكال وهذا الغموض والتعقيد، لتولى الترمذي مهمة بيانه كما فعل مع "الحسن".

لذلك وحسبما ترجح لي في قوله: "حسن صحيح" أن المراد به الصحة، فقوله: "حسن صحيح غريب"، بمعنى: "صحيح غريب"، وكثيراً ما يبين الترمذي مراده بالغرابة بعد كل حديث.

1 - شرح العلل (227).

2 - المصدر نفسه (228).

3 - علوم الحديث (101).

4 - نور الدين عتر: (196 — 199).

— أما دعوى التردد التي قال بها نور الدين عتر فالملاحظ أنه هو من وقع في التردد، إذ فسر كلام الترمذي على ثلاثة أوجه مترددا بينها، وفي هذا إجحاء بانعدام المنهج النقدي الموحد للترمذي. وقد تعقب ابن حجر — نفسه — هذا الكلام بعد أن نسبه إلى بعض المتأخرين وإن كان قد تبناه فيما بعد في النخبة — فقال:

"ويتعقب هذا بأنه لو أراد ذلك لأتى بالواو التي للجمع فيقول: "حسن وصحيح"، أو أتى بـ "أو" التي هي للتخيير أو التردد فقال: "حسن أو صحيح"، ثم إن المتبادر إلى الفهم أن الترمذي إنما يحكم على الحديث بالنسبة إلى ما عنده لا بالنسبة إلى غيره، فهذا يقدح في هذا الجواب، ويتوقف — أيضا — على اعتبار الأحاديث التي جمع الترمذي فيها بين الوصفين، فإن كان في بعضها ما لا اختلاف فيه عند جميعهم في صحتها، فيقدح في الجواب.

قال: لكن لو سلم هذا الجواب من التعقب لكان أقرب إلى المراد من غيره، إني أميل إليه وأرتضيه "(1).

وقول ابن حجر هذا فيه تأييد لما ترجح لي في قوله: "حسن صحيح".

وبعد هذا كله أقول: هل يكون الترمذي مترددا مختارا في كل هذه الأحاديث وهو العالم الفذ والناقد الجهيد؟

الفصل الثاني: الحديث الحسن عند ابن عبد البر من خلال كتابه التمهيد

لم يتوان ابن عبد البر - رحمه الله - على غرار غيره من النقاد عن إبراز شخصيته النقدية، وملكته الحديثية، خاصة في دراسته للأحاديث، وتبوع طرقها، والترجيح بين أسانيدھا والحكم عليها، بأحكام تتأرجح مدلولاتها بين القبول والرد ومن بينها:

حكمه بالحسن الذي جاء منشورا في طيات التمهيد مبثوثا على صحائفه. فحاولت من خلال هذا الفصل الوصول إلى تصور له -الحسن- عنده -ابن عبد البر-، من خلال تتبع واستقراء إطلاقاته له -الحسن- في هذا السفر، مستفيدة من تعليقاته خاصة مابسط الكلام فيها، مستعينة في بناء هذا التصور بعباراته المركبة، التي جمع فيها بينه وبين أنواع أخرى للحديث، مقارنة بين ماتوصلت إليه في تفسير صنيعه وبين تعريف ابن القطان للحسن، لما فيه من تقارب بينه وبين التصور الذي رجحته سابقا لحده، ولتفصيل مجمل هذا القول قسمت هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

• المبحث الأول: إطلاقات الحسن عند ابن عبد البر.

• المبحث الثاني: الألفاظ المركبة عند ابن عبد البر.

• المبحث الثالث: الحسن عند ابن عبد البر ومدى حجّيته مع مقارنة

بينه وبين ابن القطان.

المبحث الأول: إطلاقات الحسن عند ابن عبد البر

أطلق ابن عبد البر لفظة: "حسن" على معان متعددة ومختلفة، مثله في ذلك مثل سلفه من النقاد، مما أضفى على عبارة "حسن" عنده طابع الغموض، خاصة إذا كانت مجردة عن أي تعليل يمكن من خلاله تسليط الضوء عليها وكشف أغوارها، وتيسير تحديد قصده منها.

وقد حاولت من خلال هذا المبحث استقراء الأحاديث التي حكم بحسنها وتتبع تعليقاته عليها، محللة، مفسرة لها في إطار موحد، حاصرة مدلولاتها، ضمن المطالب الآتيه:

• المطلب الأول: إطلاق الحسن وإرادة الحسن اللغوي أو إرادة الصحيح.

• المطلب الثاني: إطلاق الحسن على حديث الراوي المختلف فيه أو المختلف في إسناده.

• المطلب الثالث: إطلاق الحسن على الحديث المرسل والمعتضد والمنقطع.

• المطلب الرابع: إطلاق الحسن على حديث الراوي المستور والضعيف.

المطلب الأول : إطلاق الحسن و إرادة الحسن اللغوي أو إرادة الصحيح .

حكم ابن عبد البر بالحسن على أحاديث ضعيفة وهآها العلماء ، و أخرى صحيحة منها ما بلغ في الصحة درجة أحاديث الصحيحين ، و منها ما دون ذلك ، و لتبين صنيعه هذا قسمت هذا المطلب إلى فرعين :

الفرع الأول : إطلاق الحسن و إرادة الحسن اللغوي :

حسن ابن عبد البر أحاديث هي أقرب إلى الضعف و الرد منها إلى القبول ، فكان الحمل الوحيد لمثل هذا الصنيع هو ، التحسين اللغوي ، الذي ينصرف إلى مبنى ألفاظ الحديث و معانيه الذي تضمنها متنه دون الاعتبار بالإسناد ، وهذا ماسيتضح من خلال الأحاديث الآتية :

الحديث الأول :

قال أبو عمر : "حدثنا خلف بن القاسم ، ثنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الحلبي بيت المقدس ، ثنا أحمد بن داود الحرائي، ثنا أبو مصعب ، ثنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده ، قال : اجتمع علي بن أبي طالب و أبو بكر و عمر و أبو عبيدة بن الجراح فتماروا في أشياء ، فقال لهم علي بن أبي طالب : انطلقوا بنا إلى رسول الله ، جئنا نسألك ، قال : " إن شئتم سألتموني وإن شئتم أخبرتكم بما جئتم له " ، قالوا أخبرنا يا رسول الله ، قال : " جئتم تسألوني عن الصنعة (1) لمن تكون ؟ ولا ينبغي أن تكون الصنعة إلا لذي حسب أو دين ، و جئتم تسألوني عن الرزق يجلبه الله على العبد ، الله يجلبه عليه ، فاستزلوه بالصدقة ، و جئتم تسألوني عن جهاد الضعيف، و جهاد الضعيف الحج والعمرة ، و جئتم تسألوني عن جهاد المرأة ، و جهاد المرأة حسن التبعيل لزوجها ، و جئتم تسألوني عن الرزق من أين يأتي ؟ وكيف يأتي ؟ أبي الله أن يرزق عبده المؤمن إلا من حيث لا يحتسب " .

تخريج الحديث :

لم أعر على هذا الحديث في أحد من كتب السنة ، وذكره ابن الجوزي في كتابه : الموضوعات (2) وابن عراق الكناي في كتابه تنزيه الشريعة (3) و الشوكاني في الفوائد (4) والسيوطي في اللآلئ (5)

(1) - الصنعة: ما اصطنعت من خير ، المناوي : التوقيف على مهمات التعاريف (463).

(2) - (72/2)

(3) - (130/2)

(4) - (63)

(5) - (71-70/2).

قال ابن عبد البر :

"هذا حديث غريب من حديث مالك ، و هو حديث حسن ، ولكنه منكر -عندهم - عن مالك ، ولا يصح عنه ، ولا له أصل في حديثه" (1)

إن كلام أبي عمر هذا ظاهر الدلالة في ضعف الحديث و غرابته عن مالك ، بل من شدة رده له أن جمع أربعة ألفاظ في وصفه تدل جميعها على الوهن ، فقال : " غريب، منكر ، لا يصح ، لا أصل له " ، مما يوحي أن قوله : " وهو حديث حسن " ، إنما القصد منه تحسين الحديث تحسينا لغويا ينصرف لمتن الحديث و دلالة ألفاظه و تراكيبه على المعنى الموضوع له ، و سمو هذه المعاني و جمالها .

قال الزرقاني : " و لعل مراده - ابن عبد البر - أن متنه حسن وإن كان سنده المذكور لا يصح عن مالك ، و إلا فالجمع بين حسن و منكر لا يصح ... أو مراده حسن اللفظ وهو بعيد" (2)

و إن كان الزرقاني - رحمه الله - قد استبعد الاحتمال الثاني إلا أنني أراه الأقرب في تفسير صنيعة هذا ، خاصة و أن الحديث في نظر جملة من النقاد موضوع ، و قد ذكره الدارقطني في " غرائب مالك " وقال : "هذا باطل " (3) و وصفه الذهبي بأنه : "حديث كذب" (4)

وقد أجمع الذين تكلموا في هذا الحديث على أن آفته أحمد بن داود الحراني (5)

قال ابن حبان : " أحمد بن داود بن عبد الغفار شيخ كان بالفسطاط يضع الحديث ، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الإبانة على أمره ليتنكب حديثه" (6)
وقال الذهبي : "كذبه الدارقطني وغيره" (7)

الحديث الثاني:

قال أبو عمر : "حدثنا سعيد بن نصر، ثنا ابن أبي دليم، ثنا ابن وضاح، ثنا أبو خيثمة مصعب بن سعد، ثنا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قام على قبر حتى دفن".

تخريج الحديث:

- (1) - التمهيد (21/21).
- (2) - شرح الزرقاني (334/4).
- (3) - الذهبي: لسان الميزان (271/1) ، المتقي الهندي: كتر العمال (140/16).
- (4) - المصدر السابق (271/1).
- (5) - المتقي الهندي: المصدر السابق (140/16).
- (6) - الضعفاء والمجروحين (147/1).
- (7) - ميزان الاعتدال (96/1)، لسان الميزان (271/1) ، المغني في الضعفاء (39/1).

لم أعتز على الحديث بهذا اللفظ في أي من كتب السنة التي بين يدي.

قال ابن عبد البر:

"وقد روي في هذا المعنى — في معنى الوقوف على القبر حتى يقبر — حديث حسن مرفوع⁽¹⁾

فالحديث حسن ومرفوع من رواية أبي خيثمة عن محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق بن يسار عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس.

-و أبو خيثمة هذا هو: مصعب بن سعيد المصيصي الحرايي الضرير، ذكر له ابن أبي حاتم سماعا من محمد بن سلمة، ورواية أبيه عنه، وقال: "سئل أبي عنه فقطب وجهه، وقال: عبد الله بن جعفر الرقي أحب إلي منه، وكان صدوقا"⁽²⁾

وكذلك قال الذهبي⁽³⁾

وقال فيه ابن عدي: "مصعب بن سعيد أبو خيثمة المكفوف المصيصي، يحدث عن الثقات بالمناكير ويصحف عليه"، ثم قال بعد أن ساق حديثا له عن محمد بن سلمة مقاربا للحديث السابق — حديث الباب — في سنده ومتمته: "ولله غير ما ذكرت، والضعف على حديثه بين"⁽⁴⁾

وقال ابن حبان: "ربما أخطأ، يعتبر بحديثه إذا روى عن الثقات، وبين السماع في خبره لأنه كان مدلسا، وقد كف في آخر عمره"⁽⁵⁾

- أما محمد بن سلمة، فهو ابن عبد الله الباهلي الحرايي، وأما الزهري فهو محمد بن شهاب الزهري وهما ثقتان⁽⁶⁾

-وأما محمد بن إسحاق بن يسار فهو راو مختلف فيه — سيأتي بيانه —⁽⁷⁾

-وأما عبيد الله بن عبد الله، فيعد رجوعه إلى شيوخ الزهري وتلاميذ ابن عباس وجدته يدور على شخصين، الأمر الذي عسر الترجيح بينهما وهما: عبيد الله بن عبد الله أن أبي ثور، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وكلاهما ثقة⁽⁸⁾ فلا يضر عن أيهما جاء الحديث، وقد قال ابن عبد البر في هذا الأخير: "كان أحد الفقهاء العشرة، ثم السبعة الذين عليهم كانت الفتوى تدور بالمدينة، وكان عالما فاضلا مقدما في الفقه، شاعرا محسنا.." ⁽⁹⁾

(1) - التمهيد (269/23).

(2) - الجرح والتعديل (309/7).

(3) - المغني في الضعفاء (660/2).

(4) - الكامل (365، 364/6).

(5) - الثقات (175/9).

(6) - ابن حجر: تقريب التهذيب (81/2).

(7) - انظر ص (106).

(8) - المزي: تهذيب الكمال (68/19 - 73)، ابن حجر: المصدر السابق (634/1).

(9) - المصدر السابق (7/9).

من خلال ما سبق واعتمادا لرأي ابن عدي في أبي خيثمة خاصة وقد جاء في سياق انتقاده لحديثه عن محمد بن سلمة — وهو الراوي الذي عنه روى أبو خيثمة الحديث السابق — فإنه يمكن القول بأن الحديث منكر ، وإن كان أغلب رواته ثقات لأن راوية الحديث معروف بالتصحيح عن الثقات، ورواية المناكير عنهم.

ثم إن عدم وجود الحديث في أي من كتب الحديث — في حدود اطلاعي — يوقع في النفس منه ريبة. هذا وإن المتبع لصنيع أبي عمر يلاحظ أنه بعد أن ساق مجموعة آثار بسنده موقوفة كلها في معنى الوقوف على القبر حتى يتم الدفن قال: "وقد روي في هذا المعنى حديث حسن مرفوع" ، ثم ذكره بسنده أيضا وكأنه — رحمه الله — يشير إلى وجه الحسن فيه ، وهو الرفع ، فهذا الحديث هو الشاهد الوحيد المرفوع إلى النبي ﷺ لديه ، وقد دل دلالة صريحة قطعية على المعنى المراد، لأجل ذلك وقع موقع الحسن والرضا في نفس ابن عبد البر، فاقصد من تحسينه إذا هو شيء غير الجانب المتعلق بالإسناد والنقد.

الفرع الثاني: إطلاق الحسن على الحديث الصحيح.

أطلق ابن عبد البر حكم الحسن على أحاديث كثيرة ثبتت صحتها إما: — بتصحيح وإخراج الشيخين أو أحدهما لها في صحيحيهما. — بمجيئها من طريق عده العلماء من أعلى مراتب الصحيح. — بتوفرها على شروط الصحة.

ويتبين ذلك من خلال الأحاديث الآتية:

الحديث الأول:

قال أبو عمر: "حدثنا عبد الله بن محمد، ثنا محمد بن بكر، ثنا أبو داود، ثنا القعني والنفيلي قالا جميعا: "حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم، ثنا أبي عن سهل بن سعد قال: كان بين مقام النبي ﷺ وبين القبلة ممر عر". تخريج الحديث :

حديث سهل بن سعد أخرجه البخاري (1) و مسلم (2) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل به نحوه.

قال ابن عبد البر:

"حديث مالك عن نافع عن ابن عمر (3) أصح من حديث سهل بن سعد (4) من جهة الإسناد و كلاهما حسن" (5).

(1) - الصحيح، أبواب: سترة المصلي، باب: قدركم ينبغي أن يكون بين المصلي و السترة. (126/1-127).

(2) - الصحيح، كتاب: الصلاة، باب: دنو المصلي من السترة (364/1).

(3) - سيأتي الحديث عنه لاحقا.

(4) - الحديث السابق ذكره.

(5) - التمهيد (197/4).

و الحديث صحيح باتفاق الشيخين إلا أن ابن عبد البر حسنه , مما يدل على أن مراده بالحسن الصحة .

الحديث الثاني :

قال أبو عمر : " أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد ، ثنا حمزة بن أحمد بن شعيب عمر بن علي ، ثنا عبد الرحمن ، ثنا شعبة ، ثنا حصين و عبد الله بن أبي السفر أنهما سمعا الشعبي يحدث عن عروة بن أبي الجعد ، عن النبي ﷺ قال : " الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة ، الأجر و المغنم " . وقال : حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، ثنا قاسم بن أصبغ ، ثنا أحمد بن زهير ، ثنا الوليد و مسلم بن إبراهيم قالا : حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن عروة بن أبي الجعد الأزدي ، و قال أبو الوليد ، ثنا عروة بن الجعد ، قال : قال رسول الله ﷺ " الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة " .

تخريج الحديث :

حديث عروة بن أبي الجعد أخرجه البخاري (1) من طريق شعبه عن حصين و عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن عروة به نحوه ، و أخرجه مسلم (2) من طريق شعبه عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن عروة به نحوه . قال ابن عبد البر :

" وعند شعبة و غيره في هذا الباب أيضا حديث عروة بن أبي الجعد البارقي ... وهو حديث حسن " (3) .

فالحديث إذا صحيح متفق على صحته ، لأجل ذلك يصرف تحسين ابن عبد البر له إلى الصحة .

و الملاحظ أن ابن عبد البر قد رجح الإسناد الأول على الثاني ، قال : " و لشعبة فيه إسنادان أصحهما ما أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد ثنا حمزة ... " (4) ،

الحديث الثالث :

قال أبو عمر : " أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد ، ثنا بكر بن محمد بن العلاء ، ثنا الحسن بن المثنى بن دجاجة ، ثنا عفان بن مسلم ، ثنا عبد العزيز بن مختار ، ثنا ثابت عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : " من رآني في المنام فقد رآني ، فإن الشيطان لا يتمثل بي ، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وعشرين جزءا من النبوة " .

تخريج الحديث :

حديث أنس أخرجه البخاري (5) من طريق عبد العزيز بن مختار عن ثابت البناني عنه به نحوه وفيه " ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة " .

(1) - الصحيح ، كتاب : الجهاد والسير ، باب : الخيل معقود في نواصيها الخير (215/3) .

(2) - الصحيح ، كتاب : الإمارة ، باب : الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة (1492/3) .

(3) - التمهيد (99/14) .

(4) - المصدر نفسه (99/14) .

(5) - الصحيح ، كتاب : التعبير ، باب : من رأى النبي ﷺ في المنام (71/8) .

قال ابن عبد البر:

" هكذا في حديث أنس هذا، وهو حسن الإسناد" (1)

والإسناد نفسه صححه البخاري لذلك حمل لفظ "حسن" عند ابن عبد البر على الصحيح.

الحديث الرابع:

قال أبو عمر: "حدثنا عبد الله بن محمد، ثنا محمد بن بكر، ثنا أبو داود، ثنا أبو الوليد الطيالسي، ثنا زهير، ثنا أبو الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ " إذا انقطع شسع (2) أحدكم فلا يمش في نعل واحدة حتى يصلح شسعه ولا يمش في خف واحدة، ولا يأكل بشماله".

تخريج الحديث:

حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - أخرجه مسلم (3) من طريق أبي خيثمة وزهير عن أبي الزبير عن جابر به نحوه.

قال ابن عبد البر:

"روى جابر في هذا الباب حديثا حسنا" (4)

حسن ابن عبد البر حديث جابر، وهو لفظ رادف الصحة عند مسلم.

الحديث الخامس:

حديث ابن عباس في أن رؤية الهلال تلزم أهل البلد الذي تمت فيه الرؤية لا غيره، وهو مرفوع إلى رسول الله ﷺ.

تخريج الحديث:

حديث ابن عباس أخرجه مسلم (5) من طريق يحيى بن أيوب ويحيى بن يحيى و قتيبة و ابن حجر عن إسماعيل عن محمد بن كريب عنه به -حكاية -

قال ابن عبد البر:

" وهو حديث حسن تلزم به الحجة " (6).

ألزم ابن عبد البر بهذا الحديث الحجة لحسنه و لصحته عند مسلم.

(1) - التمهيد (282/1).

(2) - الشسع: شسع النعل: أحد سيور النعل . مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري بن الأثير (ت : 606هـ): النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، دار الفكر - لبنان - ج (2)، ص (472).

(3) - الصحيح، كتاب اللباس والزينة، باب : النهي عن اشتغال الصماء والاختباء في ثوب واحد (1661/3).

(4) - المصدر السابق (172/18).

(5) - الصحيح، كتاب الصيام، باب : بيان أن لكل بلد رؤيتهم... (765/2).

(6) - المصدر السابق (358/14).

الحديث السادس :

حديث مالك عن نافع عن ابن عمر عن بلال أن رسول الله ﷺ جعل بينه وبين جدار الكعبة ثلاثة أذرع
تخريج الحديث:

حديث مالك عن نافع عن ابن عمر عن بلال أخرجه :

أبو داود - في رواية - (1) ، والنسائي (2) ، والبيهقي في روايتين - (3) و أحمد (4) عنه به نحوه . و البخاري (5) ومسلم (6) وأبو داود - في رواية ثانية - (7) والبيهقي - في رواية ثالثة - (8) عنه به من غير زيادة: " وجعل بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع".

وذكرها - الزيادة - البخاري من فعل ابن عمر قال نافع: "يتوخى المكان الذي أخرجه به بلال أن النبي ﷺ صلى فيه" (9).

قال ابن عبد البر :

"حديث مالك عن نافع عن ابن عمر عن بلال ... أصبح من حديث سهل بن سعد (10) من جهة الإسناد، وكلاهما حسن" (11).

والملاحظ :

- 1- أن الحديث من طريق مالك عن نافع ابن عمر، طريق علوه العلماء أرفع وأعلى مراتب الصحة (12).
- 2- أن الحديث رجحه ابن عبد البر على حديث سهل بن سعد، فقال : "حديث مالك ... أصبح من حديث سهل..."، وحديث سهل وهو المرجوح قد ثبتت صحته كما سبق بيانه (13)، فالأولى القول بصحة الراجح.
- 3- أخرج البخاري هذه الزيادة من فعل ابن عمر - رضي الله عنه - في صحيحه ثم نقل عن نافع قوله : "يتوخى المكان الذي أخرجه به بلال أن النبي ﷺ صلى فيه"، وكأنه يرفعها.

(1) السنن، كتاب: المناسك، باب: في دخول الكعبة (2 / 213)، من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

(2) السنن، كتاب: القبلة، باب: مقدار ذلك - الدنو من السترة - (2 / 63).

(3) السنن الكبرى، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في الكعبة (2/ 326) من طريق يحيى بن بكير وعبد الرحمن بن مهدي.

(4) المسند (6/ 13).

(5) الصحيح، أبواب: سترة المصلي، باب: الصلاة بين السوراي في غير جماعة (1/ 128).

(6) الصحيح، كتاب: الحج، باب: استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره (2/ 966).

(7) السنن، كتاب: المناسك، باب: في دخول الكعبة (2/ 213) من طريق القعني.

(8) السنن الكبرى، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في الكعبة (2/ 326) من طريق الشافعي.

(9) الصحيح، أبواب: سترة المصلي، باب: الصلاة بين السوراي في غير جماعة (1/ 128).

(10) الحديث الأول من هذه الدراسة.

(11) التمهيد (4 / 197).

(12) ابن الصلاح : المقدمة (10).

(13) - ص (92) .

4- قال العراقي: "لم يفصح في هذه الرواية - رواية مسلم ومن وافقه - عن القدر الذي بينه وبين الجدار، لكنه معلوم من كونه كان بين العواميد المتقدمة فإن مقدار ما بينها وبين الجدار معروف، وقد أفصح عن ذلك في رواية أبي داود... قال فيها: "ثم صلى وبينه وبين القبلة ثلاثة أذرع".

... ويوافق ذلك ما في صحيح البخاري من طريق موسى بن عقبة عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا دخل الكعبة مشى قبل وجهه حين يدخل وجعل الباب قبل ظهره فمشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع، صلى يتوخى المكان الذي أخبره به بلال أن النبي ﷺ صلى فيه...

وفي تاريخ مكة للأزرقي أن معاوية سأل ابن عمر - رضي الله عنه - : أين صلى - رسول الله ﷺ - عام دخلها ؟ قال: "بين العمودين المقدمين، اجعل بينك وبين الجدار ذراعين أو ثلاثة".

وهذه الروايات موافقة في المعنى للرواية المشهورة، فإن بين العواميد المقدمة وبين الجدار هذا القدر (1). وعليه فالحديث صحيح بهذه الزيادة، وإن كان ابن عبد البر حسنه.

الحديث السابع :

حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ كان يسلم من الصلاة تسليمتين.

تخريج الحديث :

حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - هذا أخرجه النسائي (2) - في رواية - والبيهقي (3) كلاهما من طريق ابن جريج عن عمرو بن يحيى عن محمد بن يحيى ابن حبان عن عمه واسع بن حبان عنه به نحوه، وفي رواية ثانية أخرجه النسائي (4) من طريق عبد العزيز الدراوردي عن عمر بن يحيى عن محمد بن يحيى عن واسع بن حبان.

قال ابن عبد البر :

"أما حديث ابن عمر في التسليمتين فهو حديث حسن من حديث محمد بن يحيى ابن حبان عن عمه واسع بن حبان عن ابن عمر" (5).

فابن عبد البر يحسن الحديث من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان الذي اعتبره - رحمه الله - حجة فيما يروي فقال : "وهو محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ... ويكنى محمد بن يحيى بن حبان أبا عبد الله، وكان ثقة مأمونا على ما جاء به حجة فيما نقل" (6).

(1) - طرح الثريب (5 / 137 - 138).

(2) - السنن، كتاب: السهو، باب: كيف السلام على اليمين (3 / 62)، صححه الألباني في كتابه: صحيح سنن النسائي (1/285).

(3) - السنن الكبرى، كتاب: الصلاة، باب: الاختيار في أن يسلم تسليمتين (2/178).

(4) - السنن، كتاب: الصلاة، باب: كيف السلام على الشمال (3 / 63).

(5) - التمهيد (16 / 189).

(6) - المصدر نفسه (13 / 7).

وقال - رحمه الله - أيضا في الاستذكار : " وحديث ابن عمر رواه عمرو بن يحيى المازني عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان قال : قلت لابن عمر : حدثني عن صلاة رسول الله ﷺ كيف كانت ؟ فذكر التكبير كلما رفع رأسه وكلما وضعه ، وذكر السلام عليكم ورحمة الله عن يمينه ، السلام ورحمة الله عن يساره . رواه ابن جريج وسليمان بن بلال وعبد العزيز بن محمد الدراوردي ، كلهم عن عمرو بن يحيى المازني ، وهو إسناد مدني صحيح " (1) .

فعبر بالصحة عن الحسن تعليقا على الحديث نفسه مما يوحي بتداخل اللفظين لديه ، إضافة إلى أن الحديث من رواية الثقات . - فعمرو بن يحيى المازني وثقة ابن عبد البر (2) وأبو حاتم (3) والنسائي (4) وابن سعد (5) وذكره ابن حبان في الثقات (6) ، وقال ابن حجر : " ثقة " (7) .

- وابن جريج وثقه ابن حجر فقال : " ثقة ، فقيه فاضل ، وكان يدلس ويرسل " (8) . وقال أحمد : " إذا قال ابن جريج : " قال فلان " ، " وأخبرت " جاء بالمناكير ، وإذا قال : " أخبرني " و " سمعت " فحسبك به " (9) . وقد صرح ابن جريج بالسماع وتابعه سليمان بن بلال وعبد العزيز الدراوردي . وكلاهما ثقة ، فسليمان بن بلال قد ذكر المزي توثيق جملة من العلماء له من غير مجرح (10) وقال فيه ابن حجر : ثقة (11) وأوخذ على الدراوردي شيء من حفظه ، حيث قال فيه ابن عبد البر : " صدوق ، ولكن حفظه ليس بالجد عندهم " (12) وقال فيه ابن حجر : " صدوق ، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ " (13) غير أن هذا لا يخرج عنه دائرة الوثاقة العامة ، ولذلك أجاب ابن معين حين سئل : سليمان بن بلال أحب إليك أو الدراوردي ؟ قال : سليمان ، وكلاهما ثقة " (14)

(1) - (4 / 302) .

(2) - التمهيد (113/20) .

(3) - ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (269/6) .

(4) - المزي : تهذيب الكمال (297/22) .

(5) - الطبقات (210/9) .

(6) - (221/7) .

(7) - التقريب (81/2) .

(8) - المصدر نفسه (617/1) .

(9) - المزي : المصدر السابق (338/18) .

(10) - المصدر السابق (374/11 ، 375 ، 376) .

(11) - المصدر السابق (383/1) .

(12) - المصدر السابق (24/5) .

(13) - المصدر السابق (307/1) .

(14) - المزي : المصدر السابق (375/11) .

الحديث الثامن :

قال أبو عمر : " حدثنا سعيد بن نصر، ثنا قاسم بن اصبح، ثنا ابن وضاح، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا علي ابن إسحاق عن ابن المبارك عن معمر، قال حدثني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : " ليس فيما دون خمسة أو ساق (1) صدقة ، وليس فيما دون خمس أواق (2) صدقة، وليس فيما دون خمس ذود (3) صدقة " .

تخريج الحديث :

حديث أبي هريرة هذا، أخرجه : أحمد (4) وابن أبي شيبة (5) وعبد الرزاق (6) كلهم من طريق معمر عن سهيل عن أبيه عنه به نحوه .

قال ابن عبد البر :

" وقد وجدناه - الحديث - من حديث أبي هريرة بإسناد حسن " (7) .

ثم ساقه من طريق معمر به نحوه، وعليه فقد خص ابن عبد البر هذا الإسناد دون غيره بالتحسين، وهو إسناد رجاله ثقات .

- فأما سهيل بن أبي صالح فقد وثقه ابن عبد البر فقال : " روى عنه مالك، والثوري، وموسى بن عقبة، وهيب، وابن عيينة، والدرارودي، وغيرهم . وهو ثقة فيما نقل، إلا أن يحيى بن معين كان يضعفه، ولا حجة له في ذلك، وقد روى عنه الأئمة واحتجوا به، ولا يلتفت إلى قول ابن معين فيه " (8) .

- وأما معمر فقد ذكر المزي توثيق العلماء له كأحمد بن حنبل وابن معين والعجلي والنسائي (9)، وذكره ابن حبان في الثقات (10) .

(1) - أوساق : جمع وسق، وهو مكيال قدره حمل بعير أو ستون صاعا، أو ما يكافئ: 165 لثرا، قلعة جي: معجم لغة الفقهاء (502) .

(2) - أواق : مفردا أوقية، وهي معيار للوزن، يختلف مقدارها شرعا باختلاف الموزون .

- والأوقية من غير الذهب والفضة أربعون درهما = 127 غ

- وأوقية الفضة : أربعون درهما، ولكن درهم الفضة = 2.975 غ ، وعلى هذا فأوقية الفضة = 119 غ

- وأوقية الذهب : سبعة مثاقيل ونصف مثقال، وهي تساوي 29.75 غ .

- الأوقية اليوم توزن بها الأشياء ويختلف مقدارها باختلاف البلاد، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت: 238 هـ)، ط (2)

: (1396 هـ - 1976 م) ، ج (1) ، ص (191)

(3) - ذود : جمع أذواد، والدود من الإبل : من ثلاثة إلى عشرة، ابن الأثير : النهاية (171/2)

(4) - المسند (27/18، 31)

(5) - المصنف، كتاب : الزكاة، باب : من قال ليس فيما دون الخمس من الإبل صدقة (124/3) .

(6) - المصنف، كتاب : الزكاة، باب : ليس فيما دون خمس أوسق صدقة (139/4) .

(7) - التمهيد (135/20) .

(8) - المصدر نفسه (236/21) .

(9) - تهذيب الكمال (303/28) .

(10) - (484/7)

وقال أبو حاتم : " ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط، وهو صالح الحديث " (1).

وقال ابن حجر : " ثقة، ثبت، فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة " (2).

وقد سئل البخاري عن حديث معمر هذا فقال : " كان علي بن المديني يتقي هذا الحديث من حديث سهل بن أبي صالح، إلا من حديث معمر " (3).

وسئل الدارقطني عن حديث أبي صالح عن أبي هريرة فقال : " يرويه معمر عن سهل عن أبيه عن أبي هريرة. قال ابن المبارك عن معمر " (4) وكأنه يشير إلى أرجح الطرق في رواية هذا الحديث.

نتيجة لما سبق يمكن القول أن هذا الحديث بإسناد معمر هذا إسناد صحيح لتوفره على شروط الصحة - من اتصاله ووثاقة رجاله - وترجيح العلماء له، وقد قال بصحته الزيلعي : " هذا سند صحيح " (5) وإليه ذهب أحمد شاكر (6). وعلى هذا يصرف تحسين ابن عبد البر إلى معنى الصحة.

الحديث التاسع :

حديث مالك، عن ابن حماس، عن عمه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : " لتتركن المدينة على أحسن ما كانت، حتى يدخل الكلب أو الذئب فيغذى (7) على بعض سواري (8) المسجد أو على المنبر، فقالوا : يا رسول الله فلمن تكون ثمار ذلك الزمان؟ قال : " للعوافي (9) : الطير والسباع".

(1) - الجرح والتعديل (257/8).

(2) - التقريب (202/2).

(3) - الترمذي : العلل الكبير (101 - 102).

(4) - العلل (198/10).

(5) - نصب الراية (384/2).

(6) - تحقيقه على مسند أحمد (27/18، 31).

(7) - فيغذى : يبول دفعة بعد دفعة.

(8) - سواري : أعمدة.

(9) - العوافي : الطالبة لما تأكل مأخوذة من عفوته إذا أتته تطلب معروفه.

- أنظر ما سبق في شرح الزرقاني على الموطأ (280/4).

تخريج الحديث :

حديث أبي هريرة هذا أخرجه البخاري (1) ومسلم (2) ومالك (3).

قال ابن عبد البر :

" هكذا قال يحيى في هذا الحديث ... ولم يسم ابن حماس بشيء، ورواية يحيى في ذلك حسنة، لأنه سلم من التخليط في الاسم، وأظن أن مالكا لما اضطرب حفظه في اسم هذا الرجل رجع إلى إسقاط اسمه وقال عن ابن حماس : ويحيى من آخر من عرض عليه الموطأ وشهد وفاته" (4).

تضمن كلام ابن عبد البر هذا أربع نقاط :

1/ وقوع اختلاف بين رواة الموطأ في اسم ابن حماس، يقول صاحب أنوار المسالك : " اختلفوا في ابن حماس هذا إلى ثلاثة أقوال :

- فجاء في روايات عن يونس بن يوسف بن حماس، وهي رواية أبي المصعب، ومعن، وعبد الله بن يوسف التنيسي، وابن أبي مريم، فكلهم قالوا : يونس بن يوسف.

- وجاء في روايات عن يوسف بن يونس بن حماس، وهي رواية ابن القاسم، وابن بكير، وسعيد ابن مريم أيضا، ومطرف وابن نافع، وابن وهب، وابن عفير، وابن المبارك، وابن برد، ومصعب الزبيري، فكلهم قالوا : يوسف بن يونس.

- وجاء في رواية عن ابن حماس فقط بدون تسميته بشيء، وهي رواية يحيى (5)

2/ الاختلاف كان بسبب اضطراب الإمام مالك في اسم هذا الراوي و لم يكن لسوء حفظ الرواة عنه

3/ ترجيح الإمام مالك ذكر الراوي بكنيته المتفق عليها دون اسمه المختلف فيه ، تجنباً للخطأ و خروجاً من الخلاف.

4/ رواية يحيى عن مالك هي الصحيحة و النسخة لغيرها من الروايات و ذلك لسببين :

الأول : سلامتها من التخليط.

الثاني : كون يحيى آخر من عرض الموطأ على الإمام مالك ، فروايته تكون قد نقلت آخر ما استقر عليه الإمام مالك من الأقوال.

(1) - الصحيح، كتاب : الحج ، باب : من رغب عن المدينة (2 / 222) .

(2) - الصحيح، كتاب : الحج، باب : في المدينة حين يتركها أهلها (2 / 1009 - 1010).

(3) - الموطأ، كتاب : الجامع، باب : ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها (641).

(4) - التمهيد (24 / 121 - 122).

(5) - تجريد التمهيد (113، 114) .

و بناء على ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن ابن عبد البر يرجح رواية يحيى على غيرها من الروايات اعتباراً بما ذكر من الأدلة، و يعتبرها الرواية الصحيحة عن مالك لهذا الحديث ، فلفظة "حسنة" تفيد معنى الرجحان والصحة . هذا إضافة إلى أن الحديث صحيح متفق على صحته، قال الزرقاني : " وهذا الحديث في البخاري من طريق : شعيب، ومسلم من طريق : يونس وعقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بنحوه وزيادة (1). وحديث مالك عن ابن حماس قد صححه ابن حبان (2) والحاكم، وقال : " هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه " (3).

المطلب الثاني : إطلاق الحسن على حديث الراوي المختلف فيه أو المختلف في إسناده

أطلق ابن عبد البر حكم الحسن على أحاديث مختلف فيها، إما من ناحية روايتها، أو من ناحية إسناده، مقيداً حكمه هذا بعدة شروط تتجلى من خلال الفرعين الآتيين :

الفرع الأول : إطلاق الحسن على حديث الراوي المختلف فيه :

أطلق ابن عبد البر حكم الحسن على أحاديث من رواية رجال ترددت حالتهم بين التوثيق والتضعيف، فقال قوم بتوثيقهم وقال آخرون بخلاف ذلك، وهذا ما سأبينه من خلال الأحاديث الآتية :

الحديث الأول :

قال أبو عمر : ثنا خلف بن القاسم الحافظ، ثنا الحسن بن رشيق، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس، ثنا عبد الأعلى بن حماد، ثنا يعقوب بن إسحاق الحضرمي، ثنا سعيد بن خالد، ثنا عبد الله بن الفضل عن عبيد الله عن أبي رافع عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله - ﷺ - "يجزئ عن الجماعة إذا مرت أن يسلم أحدهم، ويجزئ عن القعود أن يرد أحدهم".

تخريج الحديث :

حديث علي - رضي الله عنه - رواه عبد الملك بن إبراهيم الجدي ويعقوب بن إسحاق من طريق سعيد بن خالد الخزازي عن عبد الله بن الفضل عن عبيد الله بن أبي رافع عنه به نحوه .
أما حديث عبد الملك الجدي فأخرجه أبو داود (4) ومن طريقه البيهقي (5)
وأما حديث يعقوب بن إسحاق فأخرجه أبو يعلى الموصلي (6) وابن السني (7)

(1) - شرح الزرقاني على الموطأ (280/4).

(2) - الإحسان، كتاب: التاريخ باب: إخباره - ﷺ - عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (271/8).

(3) - المستدرک، کتاب: الفتن والملاحم، باب: قول النبي - ﷺ - لتترك المدينة... (426/4)

(4) - السنن، کتاب: الأدب، باب ما جاء في رد الواحد عن الجماعة (353/4).

(5) - السنن الكبرى، کتاب: السير، باب: النفي وما يستدل به على أن الجهاد فرض على الكفاية (49/9).

(6) - المسند (335/1).

(7) - عمل اليوم والليلة (73).

قال ابن عبد البر:

"وقد روينا بإسناد متصل من حديث علي بن أبي طالب عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ... وهو حديث حسن لامعارض له.

وسعيد بن خالد هذا، هو سعيد بن خالد الخزاعي، مدني، ليس به بأس عند بعضهم، وقد ضعفه جماعة منهم: أبو زرعة وأبو حاتم ويعقوب بن شيبه، وجعلوا حديثه هذا منكرا لأنه انفرد فيه بهذا الإسناد، على أن عبد الله بن الفضل، لم يسمع من سعيد الله بن أبي رافع، بينهما الأعرج في غير ما حديث، فالله أعلم، وسائر الإسناد أشهر من أن يحتاج إلى ذكرهم، وذكر أبو داود هذا الخبر عن الحسن الحلواني عن عبد الملك بن إبراهيم الجدي عن سعيد بن خالد الخزاعي بإسناد مثله" (1).

أشار ابن عبد البر من خلال تعليقه هذا إلى جملة أمور هي:

1- الحديث من رواية راو مختلف فيه وقد تفرد به وهو سعيد بن خالد الخزاعي : "ليس به بأس عند بعضهم، وقد ضعفه جماعة ..."

2- الحديث منكر - عند من ضعف سعيد - لأسباب ثلاث :

أ - ضعف سعيد .

ب - تفرده بالحديث .

ج - انقطاع الاسناد " على أن عبد الله بن الفضل لم يسمع من سعيد الله بن أبي رافع ، بينهما الأعرج في غير ما حديث " .

وقد ردّ أبو عمر دعوى نكارة الحديث وانقطاعه ، بل أكد اتصاله فقال : " وقد روينا بإسناد متصل ... " وقال : " قد روي هذا المعنى بإسناد متصل من حديث علي ابن أبي طالب -رضي الله عنه - إلا أن من أهل العلم من ينكره ويضعف إسناده " (2) وفي هذا إجمال لما فصل سابقا يؤكد أن الحديث عنده متصل واحتج لذلك برواية أبي داود عن عبد الملك بن إبراهيم الجدي عن سعيد بن خالد الخزاعي ولم يذكر فيها الأعرج . فقال : " وذكر أبو داود هذا الخبر عن الحسن الحلواني عن عبد الملك ابن إبراهيم الجدي عن سعيد بن خالد الخزاعي بإسناده مثله " . وهو القول الذي رجحه الدارقطني، فقال : " والصواب قول من لم يذكر الأعرج فيه " (3)

(1) - التمهيد (290/5-291)

(2) - الاستذكار (134/27)

(3) - العلل (4 / 21)

3- بقية رواية الاسناد ثقات " وسائر الاسناد أشهر من أن يحتاج إلى ذكرهم " .

4- الحديث ليس له معارض " لا معارض له " .

5- الحديث حسن، وهو الحكم الذي خلص إليه ابن عبد البر . وقد قدم ذكره ثم أردفه بما سبق بيانه وكأنه يفسر به صنيعة .

وعليه فابن عبد البر يحسن حديث سعيد هذا لأنه :

1- راو مختلف فيه عنده .

2- ليس له ما يعارضه من أصول الشريعة .

3- من رواية الثقات .

ويمكن إضافة سبب ثالث متمثل في وجود متابعة من عبد الملك ليعقوب ابن اسحاق الحضرمي، فيحمل كلامه الأخير على أنه للتنبيه على وجود عارض غير أن الاحتمال الاول أرجح ، والله أعلم .
هذا وقد حسن الحديث أيضا أبو سعيد النيسابوري (1) والحافظ (2) والألباني، غير أن هذا الأخير حسنه بمجموع شواهده ، فقال : " ولعل الحديث بهذه الطرق (3) يتقوى ويصير حسنا ، بل هذا هو الظاهر والله أعلم " (4)
وقال الدارقطني : " والحديث غير ثابت تفرّد به سعيد بن خالد المدني عن عبد الله بن الفضل وليس بالقوي، يعني سعيد بن خالد " (5)

الحديث الثاني:

حديث وكيع عن إسرائيل عن سمالك عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلا جاء مسلما على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم جاءت امرأته مسلمة بعده، فقال: " يا رسول الله، إنها كانت قد أسلمت معي " فردها عليه، وبعضهم يزيد في هذا الحديث أنها تزوجت فانتزعها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من زوجها الآخر وردها إلى الأول

(1) - الألباني: إرواء الغليل (242/3)

(2) - ذكره محقق كتاب " عمل اليوم والليلة لابن السني " (73) وأحال على أمالي الأذكار.

(3) - هي حديث أبي سعيد وابن عباس والحسن بن علي.

(4) - المرجع السابق (244/3)

(5) - العلل (21/4)

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه الحاكم (1) وابن حبان (2) والترمذي (3) وأبو داود (4) والبيهقي (5) وابن الجارود (6) وعبد الرزاق (7)، كلهم من طريق إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه. أما ابن حبان والترمذي وأبو داود - في رواية - فذكروه عن وكيع عنه به نحوه. ورواه الحاكم والبيهقي - في رواية - وابن جارود - في رواية - عن عبيد الله بن موسى عنه به نحوه. وذكره البيهقي في - رواية ثانية - عن مخلد بن يزيد عنه به نحوه. ورواه ابن الجارود - في رواية أخرى - عن محمد بن يوسف عنه به نحوه. وفي رواية ثالثة ذكره البيهقي من طريق سليمان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه.

قال ابن عبد البر:

"وليس في هذا الباب من المسند الحسن الإسناد إلا حديث رواه وجميع..." (8) فخص طريق وكيع بن الجراح من جملة تلك الطرق بالتحسين، وقد ساقه هكذا عربياً عن أي تعليل أو تفسير لهذا الحكم. غير أن كل من انتقد وتكلم في هذا الإسناد أسس انتقاده له على ما قيل في سماك بن حرب أحد رواة الحديث، الأمر الذي يرجح أن سبب تحسين أبي عمر له حالة هذا الراوي أيضاً، وقد قال فيه: "سماك ثقة عند قوم، مضعف عند آخرين، كان ابن المبارك يقول سماك بن حرب ضعيف الحديث، وكان مذهب علي فيه نحوه هذا" (9) فسماك في نظر ابن عبد البر راو مختلف فيه بين التعديل والتجريح، السبب الذي لأجله حسن روايته، وقياساً على ما سبق بيانه في الحديث السالف فإن هذا الحديث:

1- ليس له معارض من أصول الشريعة.

2- رجال إسناده ثقات، فوكيع بن الجراح: ثقة حافظ عابد. (10)

(1)- المستدرک ، کتاب: الطلاق ، باب: كراهية الطلاق عن الزوج من غير بأس (200/2)

(2)- الاحسان، کتاب: النکاح، باب: نکاح الکفار (182/6)

(3)- الجامع، أبواب: النکاح، باب: ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما (305/2)

(4)- السنن، کتاب: الطلاق، باب: إذا أسلم أحد الزوجين (271/2)

(5)- السنن الكبرى، کتاب: النکاح، باب: من قال لا يفسخ النکاح بينهما باسلام أحدهما حتى تنقضي العدة (188/7)

(6)- المنتقى (190)

(7)- المصنف (168/7)

(8)- التمهيد (19/12)

(9)- المصدر نفسه (14/16)

(10)- ابن حجر: تقريب التهذيب (283/2، 284)، المزني: تهذيب الكمال (462/30-484)

وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني: ثقة تكلم فيه بلا حجة (1)

وعكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس: ثقة ثبت عالم بالتفسير (2)

وقد جنح إلى تحسين أحاديث سماك أيضا ابن عدي حيث قال: "لسماك حديث كثير مستقيم إن شاء الله كلها، وقد حدث عنه الأئمة، وهو من كبار تابعي الكوفيين، وأحاديثه حسان عن من روى عنه، وهو صدوق لا بأس به." (3)

وبتحسين هذا الحديث قال أبو إسحاق الحويني (4)، في حين صححه ابن حبان (5) والترمذي (6) والحاكم (7)

وقال النسائي: "في حديثه شيء" (8) وقال العجلي: "جائز الحديث" (9) وقال عبد الرحمن بن خراش: "في حديثه لين"

(10) في حين ضعف هذا الحديث بعض المعاصرين كالألباني (11) وغيره (12)

متعللين باضطراب رواية سماك عن عكرمة وقبوله للتلقين .

الحديث الثالث:

قال أبو عمر: "قرأت على عبد الوارث بن سفيان أن القاسم بن أصبغ حدثهم قال: ثنا أحمد بن زهير، ثنا أحمد بن محمد بن أيوب، ثنا إبراهيم عن محمد بن إسحاق، ثنا عبد الله بن عمر بن علي العيلي عن عبيد بن جبير مولى الحكم بن أبي العاصي، عن عبد الله بن عمرو، قال: أخبرني أبو مويهبة مولى النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا أبا مويهبة، إني قد أمرت أن أستغفر لأهل البقيع، فاستغفر لهم". ثم انصرف، فأقبل علي فقال: "يا أبا مويهبة إن الله قد خيرني في مفاتيح خزائن الدنيا والخلد فيها ثم الجنة، ولقاء ربي، فاخترت لقاء ربي، فأصبح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من تلك الليلة فبدأه وجعه الذي مات فيه - صلى الله عليه وسلم -".

(1) - ابن حجر: تقريب التهذيب (88/1)، المزي: تهذيب الكمال (515/2)

(2) - ابن حجر: المصدر نفسه (685/1)، المزي: المصدر نفسه (292-264/20)

(3) - الكامل (462/3)

(4) - عون المكذوب بتحريج منتقى ابن الجارود (76/3)

(5) - الإحسان (182/6)

(6) - الجامع (305/2)، قال: "هذا حديث صحيح، سمعت عبد بن حميد يقول: سمعت يزيد بن هارون يذكر عن محمد بن إسحاق هذا الحديث."

(7) - المستدرک (200/2)، قال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وهو من النوع الذي أقول أن البخاري احتج بعكرمة ومسلم بسماك."

(8) - الذهبي: سير أعلام النبلاء (248-247/5)

(9) - المزي: المصدر السابق (115/12)

(10) - الذهبي: المصدر السابق (248-247/5)

(11) - إرواء الغليل (336/6)

(12) - محقق كتاب بيان الوهم والإيهام حسين آيت سعيد (55/4).

تخريج الحديث:

حديث أبي مويهبة أخرجه الحاكم (1) والدارمي (2) وأحمد (3) والطبراني (4) من طريق محمد ابن إسحاق بن يسار عن عبد الله بن عمر بن علي العيلي عن عبيد بن جبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص عنه به نحوه. أما الحاكم - في رواية - والطبراني - في رواية - فذكراه من طريق إبراهيم بن سعد عنه به نحوه ، وفي رواية ثانية ذكره الحاكم من طريق يونس بن بكير عنه به نحوه. وأما الدارمي فرواه من طريق بكر بن سليمان عنه به نحوه. وفي رواية أخرجه أحمد من طريق أبي يعقوب عنه به نحوه ، وفي رواية ثانية أخرجه أحمد والطبراني من طريق يعلى بن عطاء عن عبيد بن جبير عن أبي مويهبة بنحو معناه.

قال ابن عبد البر :

"وقد روى أبو مويهبة مولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في هذه القصة حديثا حسنا" (5)

فساقه بسنده من طريق إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق بن يسار ولصنيعه هذا تفسيران:
الأول: أن حكم الحسن عام يشمل الحديث بجميع رواياته الموافقة في متنها للرواية المذكورة فتخرج بذلك الرويتان الأخيرتان.

الثاني: أن حكم الحسن خاص ينصرف إلى الإسناد المذكور دون غيره.
وبأي التفسيرين أخذنا فإن الفصل في المسألة يستوجب دراسة الجزء المشترك من الإسناد بين جميع الطرق، والذي يؤول منتهاه إلى محمد بن إسحاق بن يسار، وعليه مدار الحديث.
وقد اختلفت آراء العلماء في هذا الراوي بين مجرح وموثق:

قال الذهبي: "محمد بن إسحاق بن يسار وثقة غير واحد ووهاه آخرون" (6) فمن الذين وثقوه: أبو معاوية والزهرري وشعبة والعجلي ، وقال أبو زرعة : "محمد بن إسحاق رجل قد اجتمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه، منهم : سفيان، شعبة، ابن عيينة، حماد بن زيد، حماد بن سلمة، بن مبارك، وإبراهيم بن سعد، وروى عنه من الأكابر: يزيد بن أبي حبيب، وقد اختبره أهل الحديث فأروا صدقا وخيرا مع مدح ابن شهاب له"، وقد صحح علي بن المديني حديثه (7)

(1)- المستدرک، کتاب : المغازی، باب : اسغفاره - صلى الله عليه وسلم - لأهل البقيع (55/3-56)

(2)- السنن (38/1)

(3)- المسند (489/3) - روايتان -

(4)- المعجم الكبير (346-347/22) - روايتان رقم : 871-872.

(5)- التمهيد (111/20) ، وقال أيضا : " أبو مويهبة ... حديثه حسن في استغفار رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأهل البقيع "

الاستيعاب (1765/4)

(6)- ميزان الاعتدال (469/3)

(7)- المزني: تهذيب الكمال (418-420/24)

ومن الذين ضعفوه: الدار قطني والنسائي وأبو حاتم (1) وقال عبد الرحمن بن مهدي: "كان يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك يجرّحان ابن إسحاق"، قال أبو زرعة: "وقد ذكرت دحيما قول مالك - يعني فيه - فرأى أن ذلك ليس للحديث وإنما هو لأنه اتهمه بالقدر" (2) وقد كذبه هشام بن عروة وسليمان التيمي.

أما هشام فلأنه زعم أن زوجته - فاطمة بنت المنذر - حدثته، قال هشام: "وأدخلت عليّ وهي بنت تسع سنين وما رآها رجل حتى لقيت الله" (3)

قال علي بن المديني: "الذي قال هشام ليس بحجة، لعله دخل على امرأته وهو غلام فسمع منها" (4) وقال أحمد: "وما ينكر هشام لعله جاء، واستأذن عليها، فأذنت له"، قال عبد الله: "أحسبه قال ولم يعلم هو". وقال مرة أخرى: "وقد يمكن أن يكون سمع منها تخرج من المسجد أو خارجة فسمع منها" (5)

هكذا وهى العلماء حجة هشام في رمي إسحاق بالكذب، وكذلك فعل ابن حجر.

وأما سليمان التيمي فقال ابن حجر عنه: "لم يتبين لي لأي شيء تكلم فيه، والظاهر أنه لأمر غير الحديث، لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل" (6) وقد وصفه في أكثر من موضع بأنه من الحفاظ وأثنى عليه في ضبطه وإتقانه (7) وتوسط شعبة وأبو زرعة والذهبي في حاله فقالوا: "صدوق" (8)

وسئل عنه يحيى بن معين فقال: "مرة ليس به بأس، وقال مرة أخرى، محمد بن إسحاق ثقة وليس بحجة" (9) وقال ابن عدي: "لا بأس به" (10)

وقال أحمد: "ابن إسحاق نكتب عنه هذه الأحاديث - المغازي ونحوها - فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا: قال أحمد بن حنبل بيده، وضّم يديه، وأقام أصابعه الإبهامين" (11) وقال أيضا: "هو كثير التدليس جدّا، قيل له: فإذا قال: أخبرني وحدثني، فهو ثقة؟ قال: هو يقول أخبرني ويخالف" (12)

وقال يعقوب بن شيبة: "سمعت محمد بن عبد الله بن نمير، وذكر ابن إسحاق فقال: "إذا حدث عمن سمع منه من المعروفين، فهو حسن الحديث صدوق، وإنما أتى من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة" (13)

(1)- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (194/7)

(2)- المزني: تهذيب الكمال (418/24)

(3)- المنذري: الرجال الذين تكلم عليهم (204)

(4)- المنذري: المصدر نفسه (204)

(5)- موسوعة أقوال أحمد (239-238/3)

(6)- تهذيب التهذيب (39/9)

(7)- المصدر نفسه (99/1، 100)، (58/11)، (75/18)

(8)- ميزان الاعتدال (473، 469/3)

(9)- المزني: المصدر السابق (423/24)

(10)- الكامل (112/6)

(11)- موسوعة أقوال الإمام أحمد (238/3)، الجرح والتعديل (194/7)

(12)- الذهبي: المصدر السابق (470/3)

(13)- المزني: المصدر السابق (419/24)

وقال ابن عبد البر معلقا على كلام مالك فيه : " ربما كان تكذيب مالك لابن إسحاق في تشيعه وما نسب إليه من القول بالقدر ، وأما الصدق والحفظ فكان صدوقا حافظا " (1)

بهذا علل أبو عمر تكذيب مالك لابن إسحاق، وحمله على ما عرف عنه من تشيع وقول بالقدر، نافيا عنه أي قدح في ديانته أو حفظه، وتفسيرا للكلام من خلال ما سبق له، يمكن القول أن قوله : "صدوقا"، إنما هو صدق الديانة لا صدق الرواية، خاصة وقد أردفه بقوله : " حافظا " .

هكذا تعددت وتضاربت أقوال العلماء في محمد بن إسحاق بن يسار، بل إن العالم الواحد قد تباينت آراؤه فيه، ولكل حجته التي عليها أسس حكمه: "فمن ترك الاحتجاج بحديث ابن إسحاق احتمل أن يكون تركه للقدر أو للتشيع أو للتدليس، على رأي من يرى ذلك قادحا، أو يكون هذا أو غيره من الكلام فيه، وإن لم يقتض عنه حجة في رد حديثه، غير أنه أحدث ريبة منوعة من الاحتجاج به وقد أشار إلى ذلك الحافظان أحمد بن إبراهيم الجرجاني وأحمد بن علي الخطيب. ومن احتج بحديثه احتمل أن يكون لا يرى البدعة مانعة، ولا التدليس، وقصة هشام قد وقع الجواب عنها، وما من الكلام فيه غير مفسر لا يؤثر عنده وما جاء أيضا عن واحد وهو يشترط العدد لا يؤثر عنده، والله عز وجل أعلم" (2) وقد أدرج المنذري ترجمته ضمن باب عقده للرواة المختلف فيهم، ثم قال: "وبالجملة فهو ممن اختلف فيه، وهو حسن الحديث" (3) فعلق المنذري تحسين حديث محمد بن إسحاق على الاختلاف الحاصل في تحديد حالته، وعليه يحمل صنيع أبي عمر أيضا.

ومن الذين أثار عنهم القول بحسن حديث ابن إسحاق : ابن معين_ في رواية _ وأحمد بن حنبل (4) والذهبي (5) وعليه يحمل صنيع أبي عمر أيضا، هذا إضافة إلى أن الحديث ليس له ما يعارضه من أصول الشريعة العامة، بل إن ما حواه من معان قد ثبت بنصوص أخرى كثيرة وصحيحة.

الحديث الرابع :

قال أبو عمر : "حدثنا عبد الوارث بن سفيان، ثنا قاسم بن أصبغ، ثنا محمد بن إسماعيل، ثنا الحميدي، ثنا سفيان، ثنا محمد بن إسحاق، عن ابن أبي عتيق عن عائشة قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " السواك مطهرة للفم مرضاة للرب " تخريج الحديث :

حديث ابن أبي عتيق عن عائشة - رضي الله عنها - أخرجه :

- البيهقي (6) وأحمد (7) والحميدي (8) والشافعي (9) وأبو يعلى الموصلي (10) كلهم من طريق محمد بن إسحاق

(1) - الجامع : ، باب : لا يقبل قول بعض العلماء في بعض إلا بيينة (156/2)

(2) - المنذري : الرجال الذين تكلم عليهم المنذري (204-205)

(3) - المصدر السابق (180)

(4) - موسوعة أقوال الإمام أحمد (239/3)، المزي: تهذيب الكمال (414،411/24)

(5) - ميزان الاعتدال (473/3)

(6) - السنن الكبرى، كتاب: الطهارة ، باب : في فضل السواك (34/1)

(7) - المسند (47/6 - 62 - 238)

(8) - المسند (87/1)

(9) - المسند (14)

(10) - المسند (73/8)

بن يسار عنه به نحوه .

- وابن حبان (1) والنسائي (2) والبيهقي (3) وأحمد (4) والموصلي (5) في روايات أخرى - من طريق عبد الرحمن بن أبي عتيق عن عبد الله عن عائشة به نحوه.

- وذكره البخاري في صحيحه معلقاً عن عائشة - رضي الله عنها - (6)

قال ابن عبد البر :

" هذان الإسنادان حسنان وإن لم يكونا بالقويين، فهي فضيلة لا حكم " (7)

وقد ذكر حديث عائشة - رضي الله عنها - بإسنادين أحدهما من طريق محمد بن إسحاق عن ابن أبي عتيق، والآخر من طريق داود بن الحصين عن القاسم بن محمد ، فيصرف تحسينه للإسنادين المذكورين دون غيرهما كل منهما على حدّه ، حيث قال : " هذان الإسنادان حسنان "

أما حديث محمد بن القاسم فسيأتي الحديث عنه (8)

وأما حديث ابن أبي عتيق فإنه - رحمه الله - قد ذكره من طريق محمد بن إسحاق ابن يسار، وقد سبق الكلام عن هذا الراوي واختلاف العلماء في بيان حاله (9) السبب الذي دفع بعض العلماء إلى تحسين حاله ومنهم : ابن عبد البر حسب ما هو راجح.

ومن الذين حسنوا هذا الإسناد أيضا البغوي فقال بعد أن ساقه : " هذا حديث حسن " (10) وصحح الحديث ابن حبان (ii) وابن خزيمة (12) والمنذري، فقال: " رواه النسائي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما، ورواه البخاري معلقاً مجزوماً، وتعليقاته المجزومة صحيحة " (13)

ومن المعاصرين صححه الألباني (14) ومصطفى الأعظمي (15) وحسين سليم أسد (16)

1- الإحسان ، كتاب : الطهارة، باب : ذكر اثبات رضاء الله _ عزوجل _ للمتسوّك (201/2)

2- السنن، كتاب : الطهارة، باب: الترغيب في السواك (10/1)

3- السنن الكبرى، كتاب : الطهارة، باب : في فضل السواك (34/1)

4- المسند (124/6)

5- المسند (315/8)

6- الصحيح، كتاب: الصوم، باب: السواك الرطب واليابس للصائم (234/2)

7- التمهيد (301/18)

8- ص (137)

9- ص (106)

10- شرح السنة (294/1)

11- الإحسان (201/2)

12- الصحيح، كتاب: الطهارة، باب: فضل السواك وتطهير الفم به (70/1)

13- الترغيب والترهيب (165/1)

14- صحيح الترغيب والترهيب (90) ، تحقيقه على المشكاة (122/1)

15- تحقيقه على صحيح ابن خزيمة (70/1)

16- تحقيقه على مسند أبي يعلى الموصلي (73/8، 315)

الفرع الثاني: إطلاق الحسن على الحديث المختلف في إسناده.

لقد عدّ التهانوي - رحمه الله - تحسين الحديث المختلف فيه بين التصحيح أو التحسين والتضعيف من القواعد الهامة والأصول التي يتعلق بها تصحيح الأحاديث وتحسينها عند العلماء، فقال: "إذا كان الحديث مختلفاً فيه صححه أو حسنه بعضهم، وضعفه آخرون، فهو حسن" مؤسسا ذلك على مذهبهم في تحسين حديث الراوي المختلف فيه مستشهدا بقول عن ابن القطان والسيوطي وغيرهما (1) ويمثل هذا أيضا صرح صاحب - منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها - حيث قال في سياق كلامه عن سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده واختلاف العلماء في القول بوصلها أو إرسالها ومن ثمّ صحتها أو ضعفها: "ولأجل هذا الخلاف نزلت رواية هذه النسخة إلى الحسن" لأن السند المختلف فيه هذا هو حكمه عند العلماء (2)، وهو اختلاف غير الاختلاف المقصود عند ابن عبد البر، أو هو أعم منه، حيث خصّه بالإسناد من جهة الوصل والإرسال، غير أن الرواة بالنقصان - إسقاط راو من السند - لا يرون انقطاع ذلك السند بل يعتبرونه متصلاً صحيحاً - في حين ينفي الرواة بالزيادة اتصال الإسناد إلا بإضافة راو آخر، وكل من الفريقين يعتقد اتصال روايته ومن ثمّ صحتها، في حين أن الاختلاف الأول في أصل الرواية هل هي مرسلّة أم متصلة؟ فمن يرويها مرسلّة يعتقد إرسالها ومن يرويها متصلة يعتقد اتصالها وهنا منشأ التضعيف والتصحيح. ومن بين الأحاديث التي نص ابن عبد البر على تحسينها أحاديث اختلف رواتها في نقلها بين مثبت للسمع في أحد طبقات الإسناد وناق له، وحقيقة هذا الاختلاف إنما تتعلق بالإسناد حيث تضطرب حاله بين الوصل والانقطاع فمن يقول بثبوت السماع يرى اتصال السند ومن يقول بنفيه - السماع - يرى انقطاعه ويرويه بزيادة راو آخر تأكيداً لوجود الوسطة في حين يقف ابن عبد البر من هذه المسألة موقف التوسط فلا يرجح طريقاً على أخرى ولا ينتصر لرأي على آخر ولكنه يقول بتحسين الحديث جملة إذا اجتمع فيه الشرطان الآتيان:

1- أن يكون الاختلاف اختلاف ثقات.

2- استحالة الترجيح بين الطرق.

هذا وبيان ذلك وتفصيله إنما يتم من خلال استقراء صنيعة في الأحاديث الآتية:

الحديث الأول:

حديث سهل بن أبي حثمة، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " إذا صلى أحدكم إلى ستره، فليدن منها، لا يقطع الشيطان عليه صلاته"

تخريج الحديث:

حديث سهل بن أبي حثمة - رضي الله عنه - أخرجه الحاكم (3) وابن خزيمة (4) وابن حبان (5) وأبو داود (6)

(1) - قواعد في علوم الحديث (72)

(2) - وليد العاني (176)

(3) - المستدرک، کتاب: الصلاة، باب: لا تصلوا إلا إلى ستره و لا تدع أحدا يمر بين يديك (251/1)

(4) - الصحيح، أبواب: ستره المصلي، باب: الأمر بالدنو من السترة (10/2)

(5) - الإحسان، کتاب: الصلاة، باب: ما يكره للمصلي وما لا يكره (49/4)

(6) - السنن، کتاب: الصلاة، باب: الدنو من السترة (185/1)

والنسائي (1) والبيهقي (2) وأحمد (3) والحميدي (4) والطبراني (5) وابن أبي شيبة (6) كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن صفوان بن سليم عن نافع بن جبير عنه به نحوه .
وأخرجه البيهقي _ في رواية ثانية _ من طريق واقد بن محمد بن زيد عن صفوان عن محمد بن سهل عن أبيه أو عن النبي _ صلى الله عليه وسلم _ هكذا باضطراب من الراوي .
_ وفي رواية ثالثة _ ذكره البيهقي من طريق داود بن قيس عن نافع بن جبير مرسلا، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (7) عن صفوان معضلا .
قال ابن عبد البر:

" وهو حديث مختلف في إسناده، ولكنه حديث حسن، ذكره النسائي، وأبو داود وغيرهما" (8)

أبرزت هذه العبارة ميزتين للحديث وتضمنت الحكم عليه .
أما الميزة الأولى: فكونه حديثا يختلف في إسناده .
وأما الميزة الثانية: فكونه مخرجا في سني أبي داود والنسائي .
وأما الحكم : فكونه حديثا حسنا، فأبو عمر يعقل حكمه بهاتين الميزتين أو بأحدهما ويستأنس بالأخرى وهو الاحتمال الأرجح فهو _ رحمه الله _ يحسن الحديث لأن إسناده يختلف فيه، مستأنسا برواية أبي داود والنسائي له في كتابيهما .
وكانه يقول : رغم أنه حديث مختلف في إسناده فهو حديث حسن لا سيما وقد أخرجه النسائي وأبو داود وغيرهما، ويستبعد اعتبار الميزة الثانية علة لهذا الحكم وإلا لكان _ رحمه الله _ قد حسن جميع ما في السنن من الأحاديث، وهذا مخالف للواقع حيث يقول معلقا على أحد الأحاديث: "إسناده هذا الحديث أيضا عن ابن عمر فيه ضعف ولين، وإن كان أبو داود قد أخرجه" (9)، إضافة إلى أنه يقول : "ذكره النسائي وأبو داود، وغيرهما"، ولفظة "غيرهما" عامة لا يمكن تخصيصها بالسنن فقط ولا يعقل أن يحسن ابن عبد البر ما ذكر في السنن وفي غيرها .
أما الاختلاف الذي أشار إليه ابن عبد البر وخصه بالإسناد فقد فسره أبو داود _ رحمه الله _ وهو يعلق على الحديث، قال: " رواه واقد بن محمد عن صفوان عن محمد بن سهل عن أبيه أو عن محمد بن سهل عن النبي _ صلى الله عليه وسلم _ وقال بعضهم: عن نافع بن جبير عن سهل بن سعد، واختلف في إسناده" (10) وحاصل هذا الاختلاف أن الرواة عن صفوان اختلفوا في النقل عنه، فرواه سفيان عنه عن نافع عن محمد بن سهل عن أبيه أو عن النبي

(1) - السنن، كتاب: القبلة، باب: الدنو من السرة (62/2)

(2) - السنن الكبرى، كتاب: الصلاة، باب: الدنو من السرة (272/2)

(3) - المسند (2/4)

(4) - المسند (196/1)

(5) - المعجم الكبير (98/6)

(6) - المصنف (279/1)

(7) - المصنف (15/2)

(8) - التمهيد (195/4)

(9) - المصدر نفسه (195/4)

(10) - السنن (185/1)

-صلى الله عليه وسلم - ورواه عيسى بن موسى وعبيد الله بن أبي جعفر كلاهما عن نافع عن سهل بن سعد الساعدي - رضي الله عنه - مرفوعا (1) مخالفان بذلك اسم الصحابي الذي ذكر من طريقي سفيان وواقداً. قال صاحب الحلية: " واختلف على صفوان فيه فرواه ابن عيينة عن صفوان عن نافع عن سهل، ورواه يزيد بن هارون عن شعبة عن واقد بن محمد عن صفوان عن محمد بن سهل بن حنيف عن أبيه نحوه" (2) وقال صاحب المنهل العذب المورود: " قول أبي داود: "رواه واقد... واختلف في إسناده"، غرض المصنف بهذا بيان أن في سند الحديث اختلافاً، ففي الرواية الأولى رواه سفيان عن صفوان ورواه صفوان عن نافع، وفي هذه رواه واقد عن صفوان ورواه صفوان عن محمد بن سهل عن أبيه أو عن محمد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فروايته إما متصلة أو مرسل لأن محمداً تابعي لم يدرك النبي - صلى الله عليه وسلم -" (3) وقال ابن القيم - رحمه الله - : " قلت رجال إسناده رجال مسلم، والاختلاف الذي أشار إليه أبو داود، هو أنه روي مرفوعاً، وموقوفاً، ومسنداً (4) ومتصلاً" (5) وقال صاحب بذل المجهود: " هو - الحديث - مرسل أو منقطع لأنه إن كان المحفوظ عن محمد بن سهل فهو يرسل لأنه تابعي لم يولد إلا بعد موت النبي - صلى الله عليه وسلم - بحكمة، فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما مات كانت سن سهل بن أبي حثمة ثمان سنين، وإن كان عن سهل فهو منقطع لأن صفوان لم يسمع من سهل." (6) هكذا اختلف الرواة في نقل الحديث واختلف العلماء في تأويل هذا الاختلاف وتحديدته، إلا أنه بناء على ما سبق يمكن القول أن هذا الاختلاف يدور أساساً على رفع الإسناد ووقفه ووصله وإرساله، وأن مداره على سفيان بن عيينة وواقداً بن محمد وعبيد الله بن أبي جعفر وعيسى بن موسى بن محمد بن إياس بن البكير وروايتهما عن صفوان بن سليم. أما هذا الأخير فقال فيه ابن عبد البر: " كان صفوان بن سليم من عباد أهل المدينة وأتقاهم الله عز وجل، ناسكاً، كثير الصدقة بما وجد من قليل وكثير، كثير العمل، خائفاً لله .." (7) ثم ذكر توثيق الإمام أحمد له، ونقل المزي تعديل جملة من العلماء له من غير مجرح (8)، وقال ابن حجر - رحمه الله - : ثقة، مفت، عابد، رمي بالقدر" (9) وأما سفيان (10) وواقداً (11) وعبيد الله (12) فثقات وقد ثبت لكل منهم الرواية عن صفوان.

- (1) - رواه عبيد الله وعيسى أخرجهما الطبراني: الأولى من طريق ابن لهيعة والثانية من طريق اسماعيل بن جعفر، المعجم الكبير (204/6)
- (2) - الأصبهاني (165/3)
- (3) - محمد محمود خطاب السبكي (88/5)
- (4) - الظاهر أن أصل هذه الكلمة كلمة: "مرسلاً" وليس: "مسنداً" لأنها اللفظة التي تقابل لفظة "متصلاً" كما قابلت لفظة "مرفوعاً" لفظة "موقوفاً" وأن ذلك سهو من المحقق.
- (5) - تهذيب السنن (342/1) - بهامش معالم السنن للخطابي -
- (6) - السهار نفوري (364/4)
- (7) - التمهيد (209/16)
- (8) - تهذيب الكمال (184/13)
- (9) - تقريب التهذيب (438/1)
- (10) - المزي: المصدر السابق (177/11)، ابن حجر: المصدر السابق (371/1)
- (11) - المزي: المصدر السابق (414/30)، ابن حجر: المصدر السابق (280/2)
- (12) - المزي: المصدر السابق (18/19)، ابن حبان: الثقات (142/7)، ابن حجر: المصدر السابق (630/1)

وأما عيسى بن موسى فقد وثقه ابن حبان (1) وذكره البخاري في تاريخه (2) وقال ابن أبي حاتم - رحمه الله - : "روى عن صفوان بن سليم، روى عنه الليث بن سعد ويحيى بن أيوب، وإسماعيل بن جعفر، سمعت أبي يقول ذلك، سئل أبي عنه فقال ضعيف " (3) غير أن ضعفه غير قادح في روايته لمتابعة عبيد الله له.

وقال الهيثمي معلقاً على رواية الطبراني لحديث سهل بن سعد: " رجاله موثقون " (4) وهي الميزة الثالثة لهذا الحديث وخاصة هذا الاختلاف حيث وقع بين الثقات الحفاظ، وقال ابن القيم عن حديث ابن أبي حثمة:

" رجال إسناده رجال مسلم " (5) وقد رجح ابن عبد البر حديث سهل بن أبي حثمة على حديث سهل بن سعد فقال : "وأمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالدنو من السترة رواه سهل عن أبي حثمة - وبعد أن ساقه قال: "وهو حديث مختلف في إسناده، ولكنه حديث حسن..." (6) فنسبته الحديث له دليل ترجيح روايته على رواية غيره، غير أنه توقف في روايته سفيان وواقده، وحكم على الحديث جملة بالحسن لعله الاختلاف، في حين رجح البيهقي رواية سفيان فقال: "قد أقام إسناده سفيان بن عيينة وهو حافظ حجة" (7) وصححها ابن حبان (8) وابن خزيمة (9) والحاكم (10) ووافقه الذهبي (11) وقال الألباني : "سند صحيح على شرط الشيخين" (12) وقال العقيلي - مقارناً بين هذا الحديث وآخر - : "وقد روي بغير هذا الإسناد وبخلاف هذا اللفظ في معناه من طريق أصلح من هذا، رواه سهل بن أبي حثمة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "من صلى إلى سترة فليدن منه"، وهذا ثابت" (13).

الحديث الثاني:

حديث مالك عن زيد بن أسلم عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه قال: خرجنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في غزوة بني أنمار، قال جابر: فبينما أنا نازل تحت شجرة إذا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أقبل، فقلت يا رسول الله هلم إلى الظل، قال: فنزل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقممت إلى غرارة (14) لنا فالتمست فيها شيئاً، فوجدت فيها جرو قثاء (15) فكسرتة ثم قرّيته إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(1) - الثقات (234/7)

(2) - التاريخ الكبير (393/6)

(3) - الجرح والتعديل (285/6)

(4) - مجمع الزوائد (59/2)

(5) - تهذيب السنن (342/1)

(6) - التمهيد (195/4)

(7) - السنن الكبرى (272/2)

(8) - الإحسان (49/4)

(9) - الصحيح (10/2)

(10) - المستدرک (251/1)

(11) - التلخيص (251/1) - بهامش المستدرک -

(12) - تحقيقه على مشكاة المصابيح (243/1)

(13) - الضعفاء الكبير (196/4)

(14) - الغرارة: من الغرّ، والغرة من الغار - ابن منظور: لسان اللسان تهذيب لسان العرب (260/2)

(15) - جرو قثاء: قثاء، اسم لما يقول له الناس الخيار والعجوز والفقوس، وبعضهم يطلقه على نوع يشبه الخيار، شرح الزرقاني (337/3)

فقال: من أين لكم هذا؟ قال، فقلت: خرجنا به يارسول الله من المدينة قال جابر: وعندنا صاحب لنا نجهزه يذهب يرعى ظهرنا (1)، قال: فجهزته ثم أدبر يذهب في الظهر وعليه بردان له قد خلعا (2)، قال: فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه، فقال: "أما له ثوبان غير هذين؟" فقلت: بلى يارسول الله، له ثوبان في العيبة (3) كسوته إياهما، قال: "فادعه فمره فليلبسهما"، قال: فدعوته فلبسهما ثم ولى يذهب، قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ماله، ضرب الله عنقه، أليس هذا خيرا له؟" قال: فسمعه الرجل، فقال: يارسول الله في سبيل الله؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "في سبيل الله"، قال: فقتل الرجل في سبيل الله.

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه مالك (4) ومن طريقه ابن حبان (5) والحاكم (6) - في رواية - عن زيد بن أسلم عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه .

وفي رواية ثانية أخرجه الحاكم من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال ابن عبد البر :

" حديث ثان لزيد بن أسلم مسند حسن عن جابر قال: "قال قوم لم يسمع زيد بن أسلم بن جابر بن عبد الله، وقال آخرون: سمع منه، وسماعه من جابر بن عبد الله غير مدفوع عندي، وقد سمع من ابن عمر، وتوفي ابن عمر قبل جابر بن عبد الله بنحو أربعة أعوام، توفي جابر سنة ثمان وسبعين، وتوفي ابن عمر سنة أربع وسبعين" (7)

فالحديث في نظر أبي عمر مختلف في إسناده لاختلاف العلماء في سماع زيد بن أسلم من جابر بن عبد الله رضي الله عنه حيث أثبتته طائفة ونفته أخرى كيحيى بن معين (8)، في حين يرى رحمه الله احتمال وقوع هذا السماع لقرائن ذكرها فقال: "وسماعه من جابر بن عبد الله غير مدفوع عندي..." هكذا من غير جزم، الأمر الذي ييقي الاختلاف قائما عنده وداعيا لتحسين الحديث.

هذا وقد وثق ابن عبد البر زيد بن أسلم فقال: " وزيد بن أسلم أحد ثقات أهل المدينة، وكان من العلماء العباد الفضلاء" (9) وذكر المزي توثيق جملة من العلماء له، كأحمد وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي وغيرهم - من غير مجرح - (10)

(1) - يرعى ظهرنا : يرعى دوابنا، شرح الزرقاني (337/3)

(2) - خلعا: بلبا، شرح الزرقاني (337/3)

(3) - العيبة: مستودع الثياب، شرح الزرقاني (337/3) .

(4) - الموطأ، كتاب: الجامع، باب: ما جاء في لبس الثياب للجمال بها (654)

(5) الإحسان، كتاب: اللباس وآدابه، باب: ذكر الاستحباب للمرأة أن ترى عليه أثر نعمة الله (391/7)

(6) المستدرک، كتاب: اللباس (183/4)

(7) - التمهيد (251/3)

(8) - المزي : تهذيب الكمال (12/10)

(9) - المصدر السابق (240/3)

(10) - المصدر السابق (12/10)

وقال فيه ابن حجر: " ثقة عالم، وكان يرسل " (1)

وقد وقع الخلاف عليه في رواية هذا الحديث بين مالك بن أنس وهشام بن سعد، فأما مالك فهو أشهر من أن يتحدث عن حاله، وأما هشام بن سعد فقد ضعفه النسائي، وقال ابن عدي: "مع ضعفه يكتب حديثه"، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال أحمد: "ليس بالحافظ"، وكذا قال فيه يحيى ابن معين -مرّة-، وقال فيه -أخرى-: "صالح ليس بمتروك الحديث" وقال أبو زرعة: "شيخ محله الصدق" (2)، قال الخليلي: "أنكر الحفاظ حديثه في المواقع في رمضان من حديث الزهري" (3)

وقال ابن حجر: "ذكره ابن عبد البر في باب من نسب إلى الضعف ممن يكتب حديثه" (4) ثم قال: "صدوق له أو هام ورمي بالتشيع" (5)

وقد أخرج له مسلم في صحيحه، ذكره الحاكم (6) والدارقطني (7) وذهب إلى تحسين حديثه جملة، العجلي فقال: "جائز الحديث، حسن الحديث" (8) والذهبي (9) وصحح هذا الحديث ابن حبان (10) والحاكم وقال في حديث هشام: "صحيح على شرط مسلم" (11)

الحديث الثالث:

حديث عائشة - رضي الله عنها - برواية يحيى ابن أبي كثير قالت: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "ويل للأعقاب (12) من النار".

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه يحيى ابن أبي كثير عن سالم سبلان عن عائشة - رضي الله عنها - واختلف عليه فيه.

(1) - تقريب التهذيب (326/1)

(2) - المزي: تهذيب الكمال (208-207/30)

(3) - ابن حجر: تهذيب التهذيب (44/11)

(4) - المصدر نفسه (44/11)

(5) - تقريب التهذيب (266/2)

(6) - تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما (255)

(7) - ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم (387/1)

(8) - المزي: المصدر السابق (207/30)

(9) - الكاشف (222/3)

(10) - الإحسان (391/7)

(11) - المستدرک (183/4)

(12) - الأعقاب: مفردة العقب - بفتح العين مع كسر القاف وسكونها - وله معنيان:

- الباقون من نسل المرء بعد موته، ومنه عقب الرجل، أي: نسله الباقون بعده.

- مؤخر القدم مما يلي الساق

- ابن الأثير: النهاية (269/3)، المناوي: التوقيف على مهمات التعاريف (519)

فرواه شيبان وحسين المعلم وحرب بن شدّاد والأوزاعي عنه به نحوه (1) ورواه عكرمة بن عمار عنه عن أبي سلمة عن سالم عن عائشة رضي الله عنها نحوه (2)

ورواه أيوب بن عتبة عنه عن أبي سلمة عن معيقب يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم (3)

قال ابن عبد البر:

"هذا الحديث يرويه سالم الدوسي وهو سالم بن عبد الله مولى دوس، ويقال مولى المصريين، ويقال مولى مالك بن أوس بن الحذثان النصري وهو سالم سبلان، فاختلف عليه فيه، وقيل بل الاختلاف على يحيى بن أبي كثير في حديثه عن عائشة، وهو حديث مدني حسن" (4)

وقد فصل في ذلك وبين وجه الاختلاف فقال: "وروى هذا الحديث يحيى ابن أبي كثير عن سالم الدوسي، فاختلف فيه عن يحيى، فرواه عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثني أبو سلمة، قال: حدثني سالم مولى المهري، قال: سمعت عائشة تنادي عبد الرحمن: أسبغ الوضوء، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ويل للأعقاب من النار"...

ورواه أيوب بن عتبة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن معيقب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "ويل للأعقاب من النار"، وهذا خطأ والله أعلم.

والصواب في هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير ما رواه عنه الأوزاعي، وحرب بن شدّاد، وحسين المعلم وشيبان، فإنهم اتفقوا فيه: فرواه عن يحيى عن سالم، عن عائشة - لا ذكر فيه لأبي سلمة - وليس حديث عكرمة بن عمار مما يرفع لأنه قد يجوز أن يكون يحيى ابن أبي كثير سمعه من أبي سلمة من سالم عن عائشة، ثم سمعه من سالم فحدث به عنه عن عائشة" (5)

عرض ابن عبد البر من خلال ما سبق الطرق الثلاث لرواية يحيى ابن أبي كثير فردّها إحداها وقبل أخرى وتوقف في الثالثة.

أما الرواية التي ردها فرواه أيوب بن عتبة لضعف هذا الأخير فقال: "وأما رواية أيوب ابن عتبة فخطأ لاشك فيه - والله أعلم - وأيوب ابن عتبة ضعيف جداً" (6)

(1) - أما رواية شيبان فذكرها الخطيب: موضح أوهام الجمع والتفريق (1/293) وابن عبد البر: التمهيد (24/250)

- وأما رواية حسين المعلم فذكرها الطبري في تفسيره (6/84) وابن عبد البر: المصدر نفسه (24/250) وأما رواية حرب ابن شدّاد فقد أخرجها أبو عوانة: المسند (1/230)، وذكرها الطحاوي: مشكل الآثار (1/38)، وابن عدي: الكامل (2/822) وأما رواية الأوزاعي فقد أخرجها أبو عوانة: المسند (1/230-231)، وأحمد: المسند (6/81، 84، 99)، وذكرها الترمذي في العلل الكبير (1/119)، وابن عبد البر: المصدر نفسه (24/249)

(2) - أخرجه مسلم: الصحيح، كتاب: الطهارة، باب: وجوب غسل الرجلين بكاملهما (1/213)

(3) - أخرجه أحمد: المسند (3/426)، (5/425)

(4) - التمهيد (24/247)

(5) - المصدر نفسه (24/248)

(6) - المصدر نفسه (24/249)

وأما الرواية التي قبلها فهي رواية الجماعة حرب بن شداد وحسين المعلم والأوزاعي وشيبان، فقال: "والصواب فيه

مارواه الأوزاعي ومن تابعه" (1)

وأما الرواية التي توقف فيها فرواية عكرمة بن عمار، فقال: "ورواية عكرمة بن عمار غير مرفوعة (2) في هذا والله أعلم" (3) أي صحتها محتملة غير مجزوم بها، وبرّر ذلك بإمكانية سماع يحيى الحديث من أبي سلمة الذي سمعه من سالم مباشرة، فرواه على الوجهين .

وبناء على هذا الاحتمال تكون رواية عكرمة عن يحيى صحيحة لا سيما وقد أخرجها مسلم في صحيحه وقد أشار ابن عبد البر إلى ذلك فقال: " وذكره مسلم من رواية عكرمة أيضا عن يحيى عن أبي سلمة عن سالم مولى المهري... " (4)

لأجل هذا الاختلاف حكم ابن عبد البرّ على الحديث بالحسن فقال: "وهو حديث مدني حسن" (5) وقال في موضع آخر مقارنا ومرتبيا لمجموع الروايات الواردة عن الصحابة لهذا الحديث: "وأصح حديث في هذا الباب من جهة الإسناد: حديث أبي هريرة وحديث عبد الله بن الحرث بن جزء الزبيري، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، ثم حديث عائشة فهو مدني حسن" (6)

وتعدّ المخالفة المعتبرة في نظر ابن عبد البرّ مخالفة عكرمة بن عمار للأوزاعي وشيبان ومن تابعهما، لأن عكرمة وإن كان متكلماً فيه وفي روايته عن يحيى ابن أبي كثير (7) فإن مسلماً وقد التزم الصحة قد أخرجها عنه في صحيحه، وإعمال الروایتين في نظر ابن عبد البرّ أولى من ردّ إحداهما، خاصة مع إمكانية الجمع بينهما وقيام الأدلة على ذلك. إلا أن هذا الاختلاف في رأي أبي عمر منقصة للحديث وسبب كاف للحكم عليه جملة بالحسن بدل الصحة. ويؤكد ذلك حكمه على رواية كل من أبي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما بالصحة، ولم يذكر في إحداها أي اختلاف .

وقد جرى ابن عبد البرّ في حكمه هذا البخاريّ حين سئل عن هذا الحديث فقال: "حديث أبي سلمة عن عائشة

(1) - التمهيد (249/24)

(2) - هكذا في النسخة، ولعل الصواب: "غير مدفوعة" - والله أعلم -

(3) - المصدر السابق (249/24)

(4) - المصدر السابق (248/24)

(5) - المصدر السابق (247/24)

(6) - المصدر السابق (253/24)

(7) - قال البخاري: "عكرمة بن عمار مضطرب في حديث يحيى ابن أبي كثير ولم يكن عنده كتاب، وقال أيضا: عكرمة بن عمار يغلط الكثير في أحاديث يحيى بن أبي كثير"، وقال أحمد: "أحاديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير مضطربة ضعاف ليس بصحاح"، وكذا قال يحيى القطان . الترمذي: العلل الكبير (241)، العقبلي: الضعفاء (378/3).

- وقال أبو حاتم: "كان صدوقا، وربما وهم في حديثه، وربما دلّس، في حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط: "ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (11/7)

- وقال ابن حبان: "وأما روايته عن يحيى ابن أبي كثير، ففيها اضطراب، كان حدث من غير كتابه"، الثقات (233/5)

حديث حسن، وحديث سالم مولى دوس عن عائشة حديث حسن، وحديث أبي سلمة عن معيقب ليس بشيء، كان أيوب لا يُعرف صحيح حديثه من سقيمة، فلا أحدث عنه، وضعف أيوب بن عتبة جدا" (1) في حين رجّح أبو زرعة والخطيب البغدادي رواية الجماعة: الأوزاعي وحسين المعلم وغيرهما على رواية عكرمة بن عمار.

"قيل لأبي زرعة: فإن عمر بن يونس اليمامي روى عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن حدثني أبو سالم مولى المهريين عن عائشة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال أبو زرعة: هكذا روى عمر بن يونس، والصحيح كما رواه الأوزاعي وحسين المعلم" (2) وقال الخطيب: "الصواب عن يحيى عن سالم نفسه، ولا وجه لإدخال أبي سلمة في الإسناد" (3)، واعتبر رواية عكرمة وهم (4).

الحديث الرابع:

حديث عبد الرحمن بن عائش الحضرمي - رضي الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه كان يدعو فيقول: "اللهم إني أسألك فعل الخيرات وترك المنكرات وحب المساكين وإذا أردت في الناس فتنة فاقبضني إليك غير مفتون".

تخريج الحديث:

حديث عبد الرحمن بن عائش الحضرمي - رضي الله عنه - يرويه عنه أبو سلام الحبشي وخالد بن اللجلاج، واختلفا عليه فيه:

- أما أبو سلام فيرويه عنه عن مالك بن يخامر السكسكي عن معاذ بن جبل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - (5)
- وأما خالد بن اللجلاج فيرويه عنه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - هكذا رواه ابن جابر والأوزاعي (6)

قال ابن عبد البر:

"...ولا أعرفه - حديث الباب - بهذه الألفاظ في شيء من الأحاديث إلا في حديث عبد الرحمن بن عائش الحضرمي صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو حديث حسن، رواه الثقات" (7) ثم ذكر أبو عمر مجموعة روايات مختلفة منها:

- ما هو عن عبد الرحمن بن عائش عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مباشرة، وقد جاء بعضها مصرحاً فيه بالسّماع حيث يقول عبد الرحمن: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (8)

(1) - الترمذي: العلل الكبير (35)

(2) - ابن أبي حاتم: العلل (68/1)

(3) - موضح أوهام الجمع والتفريق (293/1)

(4) - المصدر نفسه (293/1)

(5) - أخرجه الترمذي: الجامع، كتاب: التفسير، باب: سورة ص (46/5)

(6) - ابن عبد البر: التمهيد (322/24)

(7) - المصدر نفسه (321/24)

(8) - كما جاء في رواية الوليد بن مسلم عن ابن جابر، المصدر نفسه (324/24)

أو ما يفيد ذلك (1) وبعضها معننا أو مقلقلًا. (2)

- ما هو عن عبد الرحمن عن مالك بن يخامر عن معاذ عن جبل عن النبي - صلى الله عليه وسلم -
وكأنه بصنيعة هذا يشير إلى الاختلاف الحاصل في نقل حديث عبد الرحمن، والذي صرح بوجوده وفصل القول فيه
عند ترجمته له في كتابه الاستيعاب، فقال: "عبد الرحمن بن عائش الحضرمي، يعدّ في أهل الشام، يختلفون في حديثه،
روى عنه خالد بن اللجلاج وأبو سلام الحبشي، لاتصح له صحة لأن حديثه مضطرب، رواه الوليد بن مسلم عن ابن
جابر عن خالد بن اللجلاج عن عبد الرحمن بن عائش، قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم يقل فيه
سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - غير الوليد بن مسلم، ورواه الأوزاعي وصدقة بن خالد عن ابن جابر عن عبد
الرحمن بن عائش عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يقولوا سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم -
وقد رواه ابن جابر أيضا عن أبي سلام عن عبد الرحمن بن عائش عن النبي - صلى الله عليه وسلم -
ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلام ممتور الحبشي عن عبد الرحمن بن عائش عن مالك بن يخامر عن معاذ بن
جبل، وهذا هو الصحيح عندهم، قاله البخاري وغيره.

وقال فيه أبو قلابة عن خالد بن اللجلاج عن ابن عباس - رضي الله عنه - فغلط (3)

هكذا يقدم أبو عمر ملخصا وافيا، وبيانا شافيا للاضطراب الواقع في حديث عبد الرحمن بن عائش الحضرمي، كما
ينقل خلاصة مذهب البخاري وغيره في هذا، وهو الرأي الذي نختتم به دراسته للحديث في التمهيد حيث قال: "قال
أبو عيسى الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال: حديث معاذ بن جبل فيه أصح، قال:
وحديث بشر بن بكر أصح من حديث الوليد بن مسلم، قال: وعبد الرحمن بن عائش لم يدرك النبي - صلى الله عليه وسلم -
وسلم" (4)

لقد سلطت هذه النقول الضوء على مجموع الروايات التي كانت منطلقا لابن عبد البر في دراسة هذا الحديث وأساس في
الحكم عليه، والتي يمكن إجمالها فيما يأتي:

1/ اختلاف الرواة في نقل حديث ابن عائش الحضرمي بين مثبت لسماعه من النبي - صلى الله عليه وسلم - وناف له،
ومتوقف فيه، والذي يرجع أصله إلى اختلافهم في صحة هذا الرواي .

قال ابن حجر: "عبد الرحمن بن عائش الحضرمي، قال ابن حبان: له صحة، وقال البخاري: له حديث واحد إلا أنهم
مضطربون فيه، وقال ابن السكن: يقال له صحة، وذكره في الصحابة محمد بن سعد والبخاري وأبو زرعة
الدمشقي وأبو الحسن بن سميع وأبو القاسم والبغوي وأبو زرعة الحارثي وغيرهم، وقال أبو حاتم: أخطأ من قال له

(1) - في رواية الوليد بن يزيد عن ابن جابر والأوزاعي، التمهيد (322/24)

(2) - في رواية صدقة وبشر عن ابن جابر، المصدر نفسه (323-322/24)

(3) - الاستيعاب (838/2)

(4) - المصدر السابق (324/24)، الترمذي: العلل الكبير (356، 357)، الترمذي: الجامع (46/5)

صحبة، وقال أبو زرعة : ليس بمعروف، وقال ابن خزيمة والترمذي: لم يسمع من النبي _ صلى الله عليه وسلم_ (1)
2/ اضطراب ابن عبد البر في تحديد حال الرواي المختلف فيه، حيث صرح في التمهيد بصحبته لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال: "حديث عبد الرحمن بن عائش الحضرمي صاحب الرسول _صلى الله عليه وسلم_ (2)، ومن ثم انتفاء شبهة الإرسال أو الانقطاع عن سند هذا الحديث، أما في الاستيعاب فأنكر عنه الصحبة حيث قال: "لا تصح له صحبة" (3)

3/ الحديث من رواية الثقات، قال ابن عبد البر: "رواه الثقات (4)

4/ توقفه في الترجيح بين الروايتين فقد ذكر _رحمه الله_ رأي البخاري القائل بتصحيح رواية أبي سلام عن عبد الرحمن عن مالك عن معاذ عن رسول الله _صلى الله عليه وسلم_ غير أنه لم يعلق عليه، بل أكد نسبته ومن ذهب مذهبه فقال: "وهذا هو الصحيح عندهم، قاله البخاري وغيره" (5)

هذا وقد أشار أبو عمر إلى صحة معنى الحديث وتعدد رواياته عن الصحابة فقال: "وهو حديث صحيح المعنى... روي من حديث ابن عباس وحديث ثوبان وحديث أبي أمامة الباهلي، وروي لأخي أبي أمامة الباهلي، وروي لأخي أبي أمامة أيضا (6)

وقد ذهب إلى تصحيح الحديث الإمام أحمد (7) والبخاري وتابعه الترمذي فقال: "هذا حديث حسن صحيح، سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هذا صحيح" (8)

من طريق أبي سلام عن أبي عبد الرحمن السكسكي عن مالك بن يخامر عن معاذ بن جبل _رضي الله عنه_ من خلال هذه الأحاديث المختلف في إسنادها يمكن القول أن اختلاف الرواة الثقات في حديث اختلافًا يستحيل معه الترجيح بين رواياتهم أو قيام القرائن الدالة على احتمال حصول النقل بالكيفيات المروي بها في نظر ابن عبد البر من الأسباب الباعثة على تحسين الحديث.

ويعد حال الراوي ودرجته من حيث الوثاقة أو الضعف شرط أساسي في الاعتبار بالاختلاف، فلا ينظر ابن عبد البر في الروايات المختلفة ولا يوليها اهتماما إذا كان الراوي المخالف ضعيفا ضعفا كبيرا، وهذا ما يؤكد تعامله مع رواية أيوب بن عتبة حين دراسته لحديث عائشة _رضي الله عنها_ السالف الذكر (9)، فبعد أن أورد روايته قال: "أما رواية أيوب بن عتبة عن يحيى عن أبي سلمة عن معيقب فخطأ لا شك فيه _والله أعلم_ وأيوب بن عتبة ضعيف جدا" (10)

(1) - الإصابة (2/405)

(2) - (24/321)

(3) - (2/838)

(4) - المصدر السابق (24/321)

(5) - الاستيعاب (2/838)

(6) - التجريد (5/25)، التمهيد (24/321)

(7) - المزني: تهذيب الكمال (17/206)

(8) - الجامع (5/46)

(9) - "ويل للأعقاب من النار"

(10) - التمهيد (24/249)

ويُشمن هذا ما جاء عنه في تعليقه على حديث مختلف في إسناده: "...والواجب أن لا يدفع خبر نقله العدول إلا بحجة لا تحتل التأويل ولا المخرج ولا يجد منكرها لها مدفع" (1)

المطلب الثالث: إطلاق الحسن على الحديث المرسل والمعتضد والمنقطع

حاول ابن عبد البر تقريب وجهات العلماء عند حديثهم على الحديث المرسل، وحسن أحاديث هي في الحقيقة ضعيفة بمفردها، لكن عندما وجد ما يعضدها ارتقت من هذه المرتبة إلى مرتبة الحسن، وكذلك حسن أحاديث منقطعة إما لورودها في باب الفضائل أو لثقة غالبية رواتها، وهذا مما سيتضح من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول : إطلاق الحسن على الحديث المرسل

إنَّ المرسل عند جمهور العلماء من قسم الضعيف (2) غير أنَّ ابن عبد البر وبعد أن قرر هذه الحقيقة في مقدمته التنظيرية لكتابه التمهيد نحى منحى آخر ليس بالمخالف ولا بالمعارض ولكنه اتجاه متوسط يجمع فيه بين رأي الجمهور ونظرته الاجتهادية الخاصة، بل يمكن اعتباره نقطة التقاء، وقاسما مشتركا بين مذاهب العلماء في هذا النوع من الحديث، بهذا يوحى كلامه حين قال: "و لم نشاهد نحن مناظرة بين مالكي يقبله، وبين حنفي يذهب في ذلك مذهبه، ويلزم على أصل مذهبهما في ذلك قبول كل واحد منهما من صاحبه المرسل إذا أرسله ثقة، عدل، رضا، ما لم يعترضه من الأصول ما يدفعه" (3) فالمرسل مقبول عند جميعهم حسب الأصل العام لمذاهبهم إذا كان راويه ثقة عدلا، ولم يعارضه أصل أقوى منه، وابن عبد البر وإن كان في حديثه هذا يحاول جمع المختلفين على الحد الأدنى الذي تلتقي عنده مذاهبهم، فإنه كذلك يشير إلى بعض ملامح مذهبه في المسألة والذي تكتمل صورته وتتضح باستقراء صنيعة في مجموعة أحاديث مرسلة، ومقابلة ذلك بما جاء في حديثه عن المرسل إثر تنظيره لذلك حسب الآتي:

الحديث الأول:

حديث مالك عن إبراهيم بن أبي عبلة عن طلحة بن عبيد الله بن كريب أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "مارئي الشيطان يوما هو فيه أصغر ولا أحقر، ولا أذحر (4) ولا أغيط منه في يوم عرفه، وما ذلك إلا لما رأى من تنزل الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام، إلا ما رأى يوم بدر. قيل: وما رأى يوم بدر يا رسول الله؟ فقال: أما إنه رأى جبريل يزع (5) الملائكة هكذا "

(1) - التمهيد (36/6)

(2) - ابن الصلاح: المقدمة (32).

(3) - المصدر السابق (7/1)

(4) - أذحر: الذَّحَر، الدفع بعنف على سبيل الإهانة والإذلال، محمود بن عمر الرَّمْشَرِي/ت: 538 هـ، تحقيق: علي محمد البخاوي، دار المعرفة - بيروت - ط (2)، ج (1)، ص (415)، ابن منظور: لسان اللسان (390/1)

(5) - يزع: الوازع في الحرب الموكل بالصفوف يزع من تقدم منهم بغير أمره، ابن منظور: لسان اللسان (733/2)

تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه مالك في موطئه (1) هكذا مرسلًا، وذكره المنذري فقال: "رواه مالك والبيهقي من طريقه وغيرهما وهو مرسل" (2) وقال البغوي: "هذا حديث مرسل" (3) وقال الزرقاني: "حديثه -عبيد الله بن كريب- مرسل، وزعم ابن الحذاء أنه من الغرائب التي لم يوجد لها إسناد، ولانعلم أحداً أسنده من قصوره الشديد" (4)

قال ابن عبد البر:

" لما لك عنه -إبراهيم بن أبي عيلة- في الموطأ من حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حديث واحد مرسل" (5)

وبعد أن ذكره قال: "هذا حديث حسن في فضل شهود ذلك الموقف، وفيه دليل على الترغيب في الحج، ومعنى هذا الحديث محفوظ من وجوه" (6)

فالحديث رغم إرساله هو في نظر أبي عمر حديث حسن، والملاحظ أنه -رحمه الله- قد أتبع هذا الحكم ببيان أهم معالم الحديث وتمثل في:

1/ كونه في الفضائل: "في فضل شهود ذلك الموقف"

2/ ثبوت معناه من وجوه أخرى، مما يؤكد أن له أصلاً: "ومعنى هذا الحديث محفوظ من وجوه"

وهي معالم جاءت بمثابة القرائن المعضدة لحكم الحسن، وكأنه -رحمه الله- حسن الحديث متعللاً بكونه في الفضائل وأن له شواهد تثبت معناه، ومثل هذا التبرير إنما يقدم إذا كان الحكم المبرر ذابال، أي أن هذا التحسين سيرفع الحديث عن درجة الضعف والرد إلى مقام الاعتبار والقبول، وقد أثبت له ذلك حين قال: "وفيه دليل على الترغيب في الحج" (7)، فأهلية الحديث وصلاحيته للاستدلال عند أبي عمر تؤكد أن التحسين مقصود لذاته، وأنه من باب قبوله للحديث رغم إرساله، وهو مذهبه الذي أشار إليه عند حديثه عن المرسل فقال أولاً مبرراً لعملية الإرسال: "والإرسال قد تبعث عليه أمور لاتضيره:

مثل: أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة من المعزى إليه الخبر، وصحّ عنده، ووقر في نفسه فأرسله عن ذلك المعزى إليه علماً بصحة ماأرسله.

- وقد يكون المرسل للحديث نسي من حدثه به وعرف المعزى إليه الحديث، فذكره عنه، فهذا أيضاً لا يضير إذا كان أصل مذهبه أن لا يأخذ إلا عن ثقة، كمالك وشعبة.

(1) - كتاب: الحج، باب: جامع الحج (291)

(2) - الترغيب والترهيب (201/2)

(3) - شرح السنة (94/4)

(4) - شرح الزرقاني (524/2)

(5) - التمهيد (115/1)

(6) - المصدر نفسه (116/1)

(7) - المصدر نفسه (116/1)

- أو تكون مذاكرة فرما ثقل معها الإسناد، وخف الإرسال، إمّا لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم، أو لغير ذلك من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرناه" (1)

ثم قال: "والأصل في هذا الباب، اعتبار حال المحدث، فإن كان لا يأخذ إلاّ عن ثقة وهو في نفسه ثقة، وجب قبول حديثه مرسله ومسنده، وإن كان يأخذ عن الضعفاء، ويسامح نفسه في ذلك وجب التوقف عمّا أرسله حتى يسمى من الذي أخبره" (2)

وقال أيضا: "وأما الإرسال فكل من عرف بالأخذ عن الضعفاء والمسامحة في ذلك لم يحتج بما أرسله، تابعا كان أو من دونه، وكل من عرف أنّه لا يأخذ إلاّ عن ثقة، فتدليسه ومرسله مقبول" (3) هكذا يصرح أبو عمر بقبوله المرسل لكنه يشترط لذلك:

1/ أن يكون المرسل ثقة عدلا

2/ أن يكون متخيرا لمن يرسل عنهم، فلا يرسل إلاّ عن ثقة

وقد أكّد هذان الشرطان في موضع آخر فقال: "... ولهذا شرطنا في المرسل والمقطوع إمامة مرسله، وانتقاده لمن يأخذ عنه، وموضعه من الدين والورع والفهم والعلم" (4)

فهذان الشرطان هما أساس قبول أبي عمر للمرسل، وهذا القبول يترجمه واقعه النقدي للأحاديث المرسلة، حيث حكم عليها بالحسن، وعليه فإنّ الحديث المرسل بشرطيه -السالفي الذكر- في تقدير ابن عبد البر حديث حسن.

وعلى هذا يحمل تحسينه للأحاديث المرسلة المسوقة في هذه الدراسة: فحديثنا الأول هذا قد جاء مرسلا عن طلحة بن عبيد الله بن كريب، وتنزيلا لشرطي أبي عمر في قبول المرسل على هذا الإسناد نجد أنّ الراوي المرسل قد وثقه ابن عبد البر نفسه فقال: "وطلحة بن عبيد الله بن كريب هذا خزاعي من أنفسهم، تابعي، مدني ثقة" (5)

وبوثاقته قال ابن حجر (6)

إضافة إلى ذلك فقد اعتمد في تحسينه لهذا الحديث على أنّ له أصلا، إذ معناه محفوظ من طرق أخرى، وهي قرينة تعضد حكم الحسن وقد أشار إليها -القرينة- بقوله: "... ما لم يعترضه -المرسل- من الأصول ما يدفعه" (7) وبمفهوم المخالفة أن الحديث إذا كان له أصل يثبت ويعضده فهو مقبول، يتنزّل عنده منزلة الحسن.

الحديث الثاني:

قال أبو عمر: "حدثنا عبد الوارث بن سفيان، ثنا القاسم بن أصبغ، ثنا أحمد بن زهير، ثنا هذبة بن خالد عن همام عن قتادة، ثنا الحسن، أنّه ذكر له أنّه لما كان عند صلاة الظهر نودي أن الصلاة جامعة، ففرغ الناس فاجتمعوا

(1) -التمهيد (17/1)

(2) -المصدر نفسه (17/1)

(3) -المصدر نفسه (30/1)

(4) -المصدر نفسه (39/1)

(5) -المصدر نفسه (115/1)

(6) -التقريب (450/1)

(7) -المصدر السابق (7/1)

إلى نبيهم -صلى الله عليه وسلم- فصلى بهم الظهر أربع ركعات، يؤم جبريل محمدا ويؤم محمد الناس، يقتدي محمد بجبريل، ويقتدي الناس بمحمد، لا يسمعون فيهن قراءة، ثم سلم جبريل على محمد، وسلم محمد على الناس. فلما سقطت الشمس نودي أن الصلاة جامعة ففرع الناس واجتمعوا إلى نبيهم، فصلى بهم العصر أربع ركعات لا يسمعون فيهن قراءة وهي أخف، يؤم جبريل محمداً، ويؤم محمد الناس، يقتدي محمد بجبريل، ويقتدي الناس بمحمد، ثم سلم جبريل على محمد، وسلم محمد على الناس، فلما غابت الشمس نودي الصلاة جامعة ففرع الناس واجتمعوا إلى نبيهم فصلى بهم ثلاث ركعات. أسمعهم القراءة في ركعتين وسبح في الثالثة -يعني به قام ولم يظهر القراءة يؤم جبريل محمدا ويؤم محمد الناس، ويقتدي محمد بجبريل، ويقتدي الناس بمحمد -صلى الله عليه وسلم- ثم سلم جبريل على محمد وسلم محمد على الناس، فلما بدت النجوم نودي أن الصلاة جامعة، ففرع الناس واجتمعوا إلى نبيهم فصلى أربع ركعات، أسمعهم القراءة في ركعتين وسبح في الأخرتين، يؤم جبريل محمداً، ويؤم محمد الناس، يقتدي محمد بجبريل ويقتدي الناس بمحمد، ثم سلم جبريل على محمد وسلم محمد على الناس، ثم رقد ولا يدرون أيزادون أم لا، حتى إذا طلع الفجر نودي أن الصلاة جامعة، ففرع الناس واجتمعوا إلى نبيهم، فصلى بهم ركعتين، أسمعهم فيهما القراءة يؤم جبريل محمداً، ويؤم محمد الناس، يقتدي محمد بجبريل ويقتدي الناس بمحمد، ثم سلم جبريل على محمد، وسلم محمد على الناس، صلى الله على جبريل ومحمد وسلم تسليماً كثيراً

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه البيهقي هكذا مرسل (1)

قال ابن عبد البر:

"... وهو -الحديث- وإن كان مرسلًا، فإنه حديث حسن مهذب" (2)

إن هذا الحديث قد حسنه أبو عمر وهو من مراسيل الحسن البصري.

وقد قال -رحمه الله-: "قال حبيب بن الشهيد، قال لي محمد بن سيرين، سل الحسن ممن سمع حديث العقيقة؟ فسأله

فقال: "من سُمرة"، فقال -رحمه الله- معلقاً: "فهكذا مراسيل الثقات، إذا سئلوا أحالوا على الثقة" (3)

وهو كلام يوحى ظاهره بتوثيق ابن عبد البر للحسن وتوثيقه لمن يرسل عنهم وهما شرطاه في قبول الحديث المرسل -

كما سبق بيانه- إضافة إلى أن الحديث لا يعارضه أصل من أصول الشريعة.

لأجل هذا حمل تحسينه للحديث على القبول، غير أنه لا يستبعد إرادة المعنى اللغوي بهذا الحكم، خاصة وقد أضيف

إليه لفظ: "مهذب".

(1)-السنن الكبرى، كتاب: الصلاة، باب: عدد ركعات الصلوات الخمس (362/1)

(2)- التمهيد (41/8)

(3)- المصدر نفسه (37/1)

الحديث الثالث

حديث زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني حارثة أنه كان يرعى لقحة (1) بشعب من شعب أحد فأخذها الموت، فلم يجد شيئاً ينحرها به، فأخذ وتدا (2) فوجأ (3) به في لبنها حتى أهرق دمها، ثم جاء إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فأخبره بذلك، فأمره بأكلها.

تخريج الحديث:

حديث زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أخرجه: مالك (4) وأبو داود (5) وأحمد (6) هكذا مرسلًا، فأما رواية مالك فجاء فيها: "فأصابها الموت"، وأما أبو داود فأخرجه من طريق يعقوب بن عبد الرحمن وفيه: "فأخذها الموت"، وأما أحمد فأخرجها من طريق سفيان وفيه: "أن رجلاً وجأ ناقته في لبنها بوتد وخشي أن تفوته". ووصله النسائي (7) من طريق أيوب عن زيد عن عطاء عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- وليس في روايته "فأخذها أو أصابها الموت"

قال ابن عبد البر:

"يعضد ذلك -أن مافيه الحياة وإن كان لا يعيش ولا يرجى له بالعيش يذكي ويؤكل- حديث زيد بن أسلم المذكور فيه: "فأصابها الموت"، وهو حديث حسن، أخرجه أبو داود وغيره" (8)

ومن ثم فالرواية المراد تحسينها هي الرواية المتضمنة لهذه الزيادة التي هي وجه الاستشهاد في كلام أبي عمر، ولم ترد هذه الزيادة من طريق موصول، فكل طرقها مرسل، ومنها طريق أبي داود الذي أحال عليه -رحمه الله- حيث قال: "أخرجه أبو داود وغيره".

وعليه فإن تحسين ابن عبد البر إنما هو لهذا الحديث مرسلًا عن زيد بن أسلم العدوي عن عطاء بن يسار الهلالي، وكلاهما عنده ثقة، حيث قال في زيد: "زيد بن أسلم أحد ثقات أهل المدينة، وكان من العلماء العبّاد الفضلاء" (9)

(1)- لقحة : اللقحة، الناقة من حين يسمن سنام ولدها، وقيل : الناقة الحلوب الغزيرة اللبن أو الناقة القرية العهد بالنتاج ابن الأثير: النهاية (263، 262/4). ابن منظور: لسان اللسان (513/2)

(2)- وتدا: التودد، ما رزّ في الحائط أو الأرض من الخشب، والجمع أوتاد. ابن منظور: لسان اللسان (714/2)

(3)- فوجأ: الوجء، اللكر، ووجأه باليد والسكين وجأ: ضربه، والوجء: أن ترض أنثى الفحل رضا شديدا يذهب شهوة الجماع، ويتنزل في قطعه منزلة الخصي، ووجأ التيس، وجأ ووجاء: إذا دقّ عروق خصيتيه بين حجرين من غير أن يخرجهما.

- الهروي: غريب الحديث (45/4). ابن منظور: لسان اللسان (717/2)

(4)- الموطأ، كتاب: الذبائح، باب: ما يجوز من الذكاة على حال الضرورة (326)

(5)- السنن، كتاب: الضحايا، باب: الذبيحة بالمروة (102/3)

(6)- المسند (430/5)

(7)- السنن، كتاب: الأضاحي، باب: إباحة الذبح بالعود (225/7)

(8)- التمهيد (151، 150/5)

(9)- المصدر نفسه (240/3)

وقد وثقه أحمد (1) وأبو زرعة وأبو حاتم (2) ومحمد بن سعد (3) والنسائي وابن خراش (4) وابن حجر، وزاد :
"وكان يرسل" (5)

وأما عطاء بن يسار فقال - رحمه الله - مقارنا بينه وبين جملة من الرواة: "سليمان أفقهم، وعطاء أكثرهم حديثاً، وعبد الملك قليل الحديث، وكلهم ثقة رضا، وكان عطاء بن يسار من الفضلاء العباد العلماء" (6) وقال فيه ابن حجر: "ثقة فاضل، صاحب مواعظ وعبادة، من صغار الثالثة" (7)
فالحديث مرسل عن عطاء وهو راو ثقة، والراوي عنه - زيد بن أسلم - ثقة، وللحديث شواهد (8) تحفظ معناه، وهي أساسيات حسن على ضوئها الحديث.

الحديث الرابع

حديث مالك عن صفوان بن سليم أنه قيل لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - "أ يكون المؤمن جباناً؟ قال : نعم، فقل له: أ يكون المؤمن بخيلاً؟ قال: نعم، فقل له: أ يكون المؤمن كذاباً، قال: لا ."

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه مالك (9) وذكره البيهقي (10) والتبريزي (11) هكذا مرسلًا

قال ابن عبد البر:

"لا أحفظ هذا الحديث مسنداً بهذا اللفظ من وجه ثابت، وهو حديث حسن" (12) وهو حديث مرسل حيث قال:
"حديث سابع لصفوان بن سليم مرسل مقطوع" (13)

(1) - أبو المعاطي النووي: موسوعة أقوال أحمد (1/406)، المزي: تهذيب الكمال (10/17)

(2) - ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (3/555)

(3) - الطبقات (5/412-413)

(4) - المزي: تهذيب الكمال (10/17)

(5) - تقريب التهذيب (1/326)

(6) - التمهيد (1/174)

(7) - تقريب التهذيب (1/676)

(8) - منها: حديث نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد - أو سعد بن معاذ - أن جارية لكعب بن مالك كانت ترعى غنماً لها بسلع، فأصيبت شاة منها، فأدركتها، فذكتها بحجر، فستل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك فقال: "لا بأس بها فكلوها"
أخرجه: - البخاري: الصحيح، كتاب: الذبائح والصيد، باب: ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد (6/225)
- مالك: الموطأ، كتاب: الذبائح، باب: ما يجوز من الذكاة على حال الضرورة (327) واللفظ له.

(9) - الموطأ، كتاب: الجامع، باب: ما جاء في الصدق والكذب (700)

(10) - شعب الإيمان (4/207)

(11) - المشكاة (3/1364)

(12) - المصدر السابق (16/254)

(13) - المصدر السابق (16/253)

وقال في الاستذكار جامعاً بين الوصفين -الحسن والإرسال- : "لا أحفظ هذا الحديث مسنداً من وجه ثابت، وهو حديث حسن مرسل، ومعناه: أنّ المؤمن لا يكون كذاباً، والكذاب في لسان العرب من غلب عليه الكذب" (1) فالحديث مرسل، ورغم إرساله حسنه أبو عمر، وهو من رواية صفوان بن سليم وقد نقل ابن عبد البر توثيق أحمد له، وتفضيل يحيى بن القطان له على زيد بن أسلم (2)

وقد وثقه ابن حجر فقال: "ثقة، مفت، عابد، رمي بالقدر" (3) وتنزيلاً لما سبق ذكره على هذا الحديث يمكن القول أنّ تحسينه -رحمه الله- له، هو من قبيل القبول إذ الحديث مرسل عن ثقة ولا يعارضه من الأصول ما يدفعه، بل إنّ الواقع والطباع البشرية تصدّقه، وهو ما اجتهد في بيانه من خلال عرضه له في كتابه الاستذكار (4)

من خلال الأحاديث السابقة يلاحظ أنّ ابن عبد البر، وإن اشترط لتحسين المرسل شرطين: ثقة المرسل، وأن لا يرسل إلا عن ثقة، فإنه قد التزم أولهما، ولم يتضح صنيعه في الثاني، في حين اعتمد قرائن أخرى كوجود شواهد للحديث أو عدم وجود ما يعارضه من الأصول، مما يرجّح بأنّ هذين الشرطين غير متلازمين، وأنّ القرائن المحتفزة بالحديث هي عوامل قوية عند أبي عمر في التحسين، وإن لم يصرّح بها إلا في القليل النادر.

الفرع الثاني: إطلاق الحسن على الحديث المعتضد.

حسن ابن عبد البر حديثاً بمجموع إسناديه للضعف الواقع في كل إسناد على حده، والذي انجبر بورود الحديث من الطريق الآخر، الذي هو في عرف علماء الحديث شاهداً يعتضد به الإسناد فترتقي درجته من الضعف إلى الحسن كما هو ظاهر من خلال الحديث الآتي:

قال أبو عمر : "حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، ثنا ابن وضاح، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا وكيع، ثنا سفيان بن عيينه عن سلمة بن كهيل عن حجية بن عدي عن علي قال: أمرنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن نستشرف العين والأذن. (5)" وقال أيضاً: حدثنا سعيد وعبد الوارث قالا: حدثنا قاسم، ثنا ابن وضاح، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا عبيد الله، ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن شريح بن النعمان عن علي قال: أمرنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن نستشرف العين والأذن ولا ننضح بمقابل ولا شرقاء ولا خرقاء، والمقابلة: ما قطع طرف أذنها، والمدبرة: ما قطع من جانبي الأذن، والشرقاء: المشقوقة الأذن، والخرقاء: المشقوبة الأذن.

(1) - (254/27)

(2) - التمهيد (209/16)

(3) - التقريب (438/1)

(4) - (254/27)

(5) - نستشرف العين والأذن: أي نتأمل سلامتهما من آفة تكون لهما، الرمنشري: الفائق (233/2)، ابن الأثير: النهاية (462/2)

تخريج الحديث:

حديث علي - رضي الله عنه - في استشراف العين والأذن، يرويه حجية بن عدي وشريح بن النعمان كلاهما عنه به نحوه:

أما حديث حجية فرواه سفيان (1) وشعبة (2) وأبو إسحاق الهمداني (3) وحماد بن سلمة (4) وحسين بن صالح (5) كلهم من طريق سلمة بن كهيل عنه به نحوه.

وأما حديث شريح فرواه إسرائيل (6) وشريك (7) وزهير (8) وزبيد بن خيثمة (9) وعلي بن صالح (10)

(1) - ابن خزيمة: الصحيح، كتاب: المناسك، باب: النهي عن ذبح ذات النقص في العيون والأذان في الهدي (293/4)

- ابن ماجه: السنن، كتاب: الأضاحي، باب: ما يكره أن يضحي به (1050/2)

- البيهقي: السنن الكبرى، كتاب: الضحايا، باب: ما ورد النهي عن التضحية به (275/9)

- أحمد: المسند (102/2)

(2) - الحاكم: المستدرک، كتاب: المناسك، باب: ما كره أو نهى عنه من الأضاحي (468/1)

- الحاكم: المستدرک، كتاب: الأضاحي، باب: معنى المقابلة والمدبرة والشرقاء والخرقاء (225-224/4)

- ابن خزيمة: الصحيح، كتاب: المناسك، باب: النهي عن ذات النقص... (293/4)

- النسائي: السنن، كتاب: الضحايا، باب: الشرقاء وهي مشقوقة الأذن (217/4)

- الدارمي: السنن، كتاب: الأضاحي، باب: ما لا يجوز في الأضاحي (4/2)

- أحمد: المسند (143/2)

(3) - الحاكم: المستدرک، كتاب: المناسك، باب: ما كره أو نهى عنه من الأضاحي (486/1)

- ابن خزيمة: الصحيح، كتاب: المناسك، باب: النهي عن ذات النقص... (294، 293/4)

(4) - أحمد: المسند (222/2)

(5) - البيهقي: السنن الكبرى، كتاب: الضحايا، باب: ما ورد النهي عن التضحية به (275/9)

(6) - الحاكم: المستدرک، كتاب: المناسك، باب: ما كره أو نهى عنه من الأضاحي (468/1)

- الترمذي: الجامع، كتاب: الأضاحي، باب: ما يكره من الأضاحي (28/3)

- البيهقي: السنن الكبرى، كتاب: الضحايا، باب: ما ورد النهي عن التضحية به (275/9)

- الدارمي: السنن، كتاب: الأضاحي، باب: ما لا يجوز في الأضاحي (4/2)

- أحمد: المسند (236/2)

(7) - الترمذي: الجامع، كتاب: الأضاحي، باب: ما يكره من الأضاحي (28/3)

(8) - أبو داود: السنن، كتاب: الضحايا، باب: ما يكره من الضحايا (97/3)

- النسائي: السنن، كتاب: الضحايا، باب: المدبرة وهي ماقطع من طرف أذنها (216/7)

- البيهقي: السنن الكبرى، كتاب: الضحايا، باب: ما ورد النهي عن التضحية به (275/9)

- أحمد: المصدر السابق (155/2)

(9) - النسائي: السنن، كتاب: الضحايا، باب: الشرقاء وهي مشقوقة الأذن (217/7)

(10) - أحمد: المصدر السابق (236/2)

وزكريا بن أبي زائدة (1) وأبو بكر بن عياش (2) كلهم عن أبي إسحاق عنه به نحوه.
ورواه قيس بن الربيع عن أبي إسحاق عن ابن الأشوع عن علي - رضي الله عنه - به نحوه (3)
قال ابن عبد البر:

"وحدث علي في استشراف العين والأذن حديث حسن الإسناد، ليس بدون حديث البراء" (4)

وكان قد ذكر حديث علي هذا بإسنادين أحدهما من طريق حجية بن عدي الكندي والآخر من طريق شريح بن النعمان الصائدي، مما يرجح تحسينه للحديث. بمجموع هذين الإسنادين، وقد عبر عنهما بالافراد فقال: "حديث حسن الإسناد"

وفي صنيعة هذا إحياء بتعلق الحكم بهما جميعا، إضافة إلى أن الإسنادين قد انتقدا من قبل علماء الحديث وتكلم في رجالهما.

أما الإسناد الأول فتكلموا فيه من جهة حجية بن عدي الكندي الكوفي (5) قال الحاكم: "هو من كبار أصحاب أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه -" (6)، وسئل عنه أبو حاتم فقال: "شيخ لا يحتج بحديثه، شبيه بالمجهول، شبيهها بشريح النعمان الصائدي وهبيرة بن يريم" (7)

وقال علي بن المديني: "لا أعلم روى عن حجية إلا سلمة بن كهيل، روى عنه أحاديث" (8) وقال البخاري: "روى عنه سلمة بن كهيل" (9) وقد ذكره ابن حبان في الثقات فقال: "... يروي عن علي وعبد الله، روى عنه أهل الكوفة" (10) وقال ابن سعد: "كان معروفا وليس بذاك" (11) وقال الذهبي: "روى عنه الحكم وسلمة بن كهيل وأبو إسحاق، وهو صدوق إن شاء الله" (12) وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ" (13)

(1) - النسائي: السنن، كتاب الضحايا، باب: المقابلة وهي ما قطع طرف أذنها (216/7)

(2) - الحاكم: المستدرک، کتاب: الأضاحي، باب: معنى المقابلة (224/4)

- النسائي: السنن، كتاب: الضحايا، باب: الخرقاء وهي التي تخرق أذنها (217/7)

- ابن ماجه: السنن، كتاب: الأضاحي، باب: ما يكره أن يضحي به (1050/2)

- أحمد: المسند (41/2)

(3) - الحاكم: المستدرک، كتاب: الأضاحي، باب: معنى المقابلة (224/4)

(4) - التمهيد (173/20)

(5) - المزني: تهذيب الكمال (485/5)، ابن حجر: تهذيب التهذيب (192/2)

(6) - المستدرک (224/4)

(7) - ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (314/3)

(8) - المزني: تهذيب الكمال (485/5)

(9) - التاريخ الكبير (129/3)

(10) - (186/4)

(11) - الطبقات (246/6)

(12) - الميزان (466/1)

(13) - تقريب التهذيب (192/1)

هكذا ترددت أقوال العلماء بين التوثيق والجهالة، والملاحظ من خلال ما سبق عرضه أن المشهور عند من تقدم من النقاد القول بجهالته وإن اختلفت عباراتهم بين تصريح وإيجاء، فقد راعت هذه الأخيرة - عبارات الإيجاء - إبراز عدد الرواة عنه وعدد مروياته: أما عدد الرواة عنه فإن علي بن المديني والبخاري قد اقتصرنا على ذكر راو واحد، هو: سلمة بن كهيل، ولعله الرأي المشهور عندهم - المتقدمين -

وقد قال ابن حبان: "روى عنه أهل الكوفة"، هكذا من غير أن يسميهم أو يعدّهم، وأما عدد مروياته فقد أشار إليها ابن المديني دون أن يحددها فقال: "روى عنه أحاديث" وعبارته توحى بقلتها. "والجهول عند ابن البر من لم يرو عنه إلا راو واحد، وكذا من ليس له إلا الخير والخبران" (1) فإذا تقرر الأمران :

- أن المتقدمين لم يذكروا عن حجة إلا راو واحد، وأن أحاديثه عنه قليلة

- أن ابن عبد البر يجهل من لم يرو إلا راو واحد مع قلة المرويات عنه.

فإنه يمكن القول بأن حجة ابن عدي هذا هو راو مجهول عند أبي عمر، وإن ذكره ابن حبان في الثقات.

وأما الإسناد الثاني فتكلم فيه من جهتين:

الأولى: حال شريح بن النعمان.

الثانية: سماع أبي إسحاق من شريح .

أما شريح بن النعمان الصائدي الكوفي (2) روى عنه أبو إسحاق السبيعي وقال: "كان رجل صدق" (3)

قال عبد الرحمن : "سألت أبي عن شريح بن النعمان وهبيرة بن يريم، قال: ما أقربهما، قلت: يحتج بحديثهما ؟ قال: لا ، هما شبيهين بالجهولين" (4)

وقد ذكره ابن حبان في الثقات (5) والبخاري في تاريخه الكبير (6) وقال فيه ابن حجر: "صدوق" (7) وقد روى عنه ابنه سعيد بن شريح، وسعيد بن عمرو بن أشوع وأبو إسحاق السبيعي، وروى هو عن علي بن أبي طالب ونافع بن عمر الجمحي (8)

وأما سماع أبي إسحاق من شريح فقد نفاه الدارقطني فقال: "لم يسمع هذا الحديث أبو إسحاق من شريح" (9)

(1)- عبد النبي: منهج ابن عبد البر في الجرح والتعديل (367)

(2)- المزني : تهذيب الكمال (450/12)

(3)- أبو داود: السنن (97/3)، النسائي: السنن (216/7)، البيهقي: السنن الكبرى (275/9)، أحمد: المسند (155/2) كلهم من طريق زهير عنه.

(4)- الجرح والتعديل (334/4)

(5)- (353/4)

(6)- (230-229/4)

(7)- تقريب التهذيب (416/1)

(8)- المزني : المصدر السابق (450/12)

(9)- العلل (238/3)

وروى الحاكم من طريق قيس بن الربيع قال: "قلت لأبي إسحاق: سمعته من شريح؟ قال: حدثني ابن أشوع عنه" (1) وقد سئل أبو حاتم عن حديث شريح هذا فأجاب مرجحا طريق الواسطة: "رأيت في كتاب عمر بن علي بن أبي بكر الكندي عن أبيه عن الجراح بن الضحاك الكندي عن أبي إسحاق عن سعيد بن أشوع عن شريح بن النعمان عن علي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بنحوه، وهذا أشبه" (2)

فالإسناد إذا منقطع لعدم سماع أبي إسحاق من شريح ووجود ابن أشوع بينهما.

وعليه فإنه لما كان الحديث يدور على إسنادين أحدهما عن راو مجهول والآخر منقطع، وقد تضمن الحديث حكما فقهيا متعلقا بالأضاحي، أشار إليه - رحمه الله - بقوله: "وحديث علي في استشراف العين والأذن..."

فإن أبا عمر قد حسن الحديث بالإسنادين مجتمعين يعضد ويشهد كل منهما للآخر، ولم يفرد كل إسناد بالحسن لأن في كل إسناد علة تحطه عن هذه المرتبة، خاصة أن الحديث في الأحكام.

وأما قوله: "ليس بدون حديث البراء" (3) فهو كلام متعلق بالعمل بالحديث وليس بالحكم عليه، ولعل في عبارة الطحاوي هذه ما يسفر عن المعنى ويوضحه حيث قال - محاولا الجمع بين حديث علي هذا وحديث البراء -: "ولم يجز لنا تركه، لأن حديث البراء الذي ذكرنا لا يخلو من أحد وجهين:

إما أن يكون متقدما على حديث علي هذا، زائدا عليه،

أو يكون متأخرا عنه، فيكون ناسخا له.

فلما لم يعلم نسخ حديث علي بعد ما علمنا ثبوته، جعلناه ثابتا مع حديث البراء - رضي الله عنه - وأوجبنا العمل بهما جميعا" (4) وقال ابن عبد البر: "وقد زعم بعض العلماء أن ماعدا الأربعة العيوب المذكورة في هذا الحديث - حديث علي - تجوز في الضحايا، والهدايا... وهو لعمرى وجه من وجوه القول، لولا أنه قد جاء عن النبي - عليه السلام - في الأذن والعين ما يجب أن يكون مضموما إلى الأربعة المذكورة في حديث البراء" (5)

وقد اختلف العلماء في الحكم على إسنادي هذا الحديث:

أما إسناد حجية فقد صححه الحاكم (6) وابن خزيمة (7) ومن المعاصرين أحمد شاكر (8) وقد حسنه مصطفى أعظمي (9) والألباني (10)

(1) - المستدرك (224/4)

(2) - ابن أبي حاتم: العلل (42/2)

(3) - عن البراء بن عازب، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سئل: ماذا يتقى من الضحايا؟ فأشار بيده وقال: أربعا، وكان البراء يشير بيده ويقول: يدي أقصر من يد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "العرجاء البين ظلعها، والعوزاء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعفءاء التي لاتنقى" ابن عبد البر: التمهيد (164/20) والرواية لمالك

(4) - شرح معاني الآثار (169/4)

(5) - الاستذكار (126/2)

(6) - المستدرك (224/4)

(7) - الصحيح (293/4)

(8) - تحقيقه على مسند أحمد (102/2)

(9) - تحقيقه على صحيح ابن خزيمة (293/4)

(10) - تحقيقه على المشكاة (460/1)

وأما إسناده شريح فقد صححه الحاكم (1) وقال الترمذي: "حسن صحيح" (2) ومن المعاصرين أحمد شاكر (3) وضعفه الألباني (4) وصحّحه - رحمه الله - الحديث بمجموع طريقه (5)

الفرع الثالث: إطلاق الحسن على الحديث المنقطع

أطلق ابن عبد البر حكم الحسن كذلك على الإسناد المنقطع الذي هو في نظر العلماء من قبيل الحديث الضعيف، لانتفاء شرط الاتصال منه، جاء ذلك في حكمه على إسناده ساق من طريقه حديثين مختلفين هما:

الحديث الأول:

قال أبو عمر: "حدثنا خلف بن القاسم - رحمه الله -، ثنا أبو بكر محمد بن الحسين بن صالح السبيعي الحلبي بدمشق، ثنا أبو عمر عبد الله بن محمد بن يحيى الأزدي، ثنا آدم بن أبي إياس العسقلاني عن معن بن الوليد عن ثور بن يزيد عن خالد بن مهران (6) عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "لكل دين خلق وخلق الإسلام الحياء، من لاهياء له لا دين له".

تخريج الحديث: هذا الحديث أخرجه:

ابن ماجه (7) والطبراني (8) من طريق الزهري عن أنس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - به نحوه.

وابن ماجه (9) من طريق محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - به نحوه.

ومالك (10) عن زيد بن طلحة بن ركانة يرفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - هكذا مرسلًا.

ولم أجد من ذكره عن معاذ بن جبل إلا ابن عبد البر

الحديث الثاني:

قال أبو عمر: "وإسناده - الإسناد السالف الذكر - عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "زينوا الإسلام بخصلتين، قلنا وما هما؟ فقال الحياء والسماحة في الله لا في غيره"

(1) - المستدرک (224/4)

(2) - الجامع (28/3)

(3) - تحقيقه على مسند أحمد (41/2)

(4) - ضعيف سنن ابن ماجه (249)

(5) - إرواء الغليل (362/4)

(6) - بعد رجوعي إلى ترجمة هذا الراوي لم أعثر ضمن تلاميذه على ثور بن يزيد ولا ضمن شيوخه على معاذ بن جبل رضي الله عنه وكان ذلك لخالد بن معدان مما يرجح أنه الاسم الصحيح للراوي، وأنه خطأ من المحقق، وقد ذكر الحديث في الاستذكار (130/26) وفيه خالد بن معدان.

(7) - السنن، كتاب: الزهد، باب: الحياء (1399/2)

(8) - المعجم الصغير (14، 13/1)

(9) - السنن، كتاب: الزهد، باب: الحياء (1399/2)

(10) - الموطأ، كتاب: الجامع، باب: ما جاء في الحياء (651)

تخريج الحديث:

لم أعر على هذا الحديث في أحد من كتب السنة - مما تيسر لي الرجوع إليه -

قال ابن عبد البر : - بعد أن ضعف الحديث الأول من طريق آخر-

"وقد روي من حديث الشاميين بإسناد حسن" (1) ثم ساقه بإسناده وأردفه بالحديث الثاني.

وفي هذا إشعار منه بأن حكمه على الإسناد حكم انتقادي مؤسس مراعى فيه الجوانب الاصطلاحي، خاص بالطريق المذكور، شامل للحديثين، ومما يلاحظ على الإسناد:

1/ أنه منقطع، فلم يسمع خالد بن معدان من معاذ بن جبل، قال المزني: "روى عن ثوبان - مولى رسول الله عليه وسلم - ومعاذ بن جبل، ولم يسمع منه" (2)

2/ أنه من رواية الثقات:

قال ابن القطان: "ومع بن الوليد ثقة، وسائرهم كذلك، إلا أبا محمد عبد الله بن محمد فإني لا أعرفه" (3)

- فآدم بن أبي إياس بن عبد الرحمن العسقلاني ثقة، وثقه أبو داود ويحيى بن معين وأبو حاتم، وقال النسائي: "لا بأس به" (4) وقال ابن حجر: "ثقة عابد" (5)

- وقد سمع أبو حاتم من معن بن الوليد الدمشقي وروى عنه، ووثقه فقال: "معن بن الوليد الدمشقي من ثقات المسلمين" (6) وبتوثيقه قال ابن القطان (7) وذكره ابن حبان في الثقات (8)

- وعن ثور بن يزيد الكلاعي قال بن عدي - بعد أن ذكر مجموعة من الروايات عنه - : "ولثور بن يزيد غير ما ذكرت، أحاديث صالحة، وقد روى عنه الثوري وابن عيينة ويحيى القطان وغيرهم من الثقات ووثقوه، ولا أرى بحديثه بأساً إذا روى عنه ثقة أو صدوق... ولم أر في أحاديثه أنكر من هذا الذي ذكرته، وهو مستقيم الحديث صالح في الشاميين" (9) كما وثقه ابن حجر فقال: "ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر" (10)

- أما خالد بن معدان، فقد وثقه النسائي (11) وابن حبان (12) وابن حجر، وزاد: "يرسل كثيراً" (13)

(1) - التمهيد (142/21)

(2) - تهذيب الكمال (168/8)

(3) - بيان الوهم والإيهام (620/3)، وقد بحث عنه في كتب الضعفاء، وكتب الثقات، والجامعة بينهما، - مما تيسر لي - فلم أعر عليه

(4) - ابن حجر : تهذيب التهذيب (301/2)، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (268/2)

(5) - تقريب التهذيب (6/1)

(6) - ابن أبي حاتم : المصدر السابق (278/4)

(7) - المصدر السابق (620/3)

(8) - (181/9)

(9) - الكامل (102/2)

(10) - تقريب التهذيب (151/1)

(11) - المزني : المصدر السابق (170/8)

(12) - الثقات (196/4)

(13) - تقريب التهذيب (263/1)

وقد روى الحديث عن معاذ بن جبل رضي الله عنه ولم يسمع منه.
3/ أن الحديثين يرغبان في الحياء وحسن الخلق، وهما فضيلتان دعت إليهما أصول الشريعة الإسلامية.
وعليه، فالحديثان قد حسّنها ابن عبد البر بهذا الإسناد رغم انقطاعه لسببين:
أولهما: أن أغلب رواتهما ثقات.
ثانيهما: أنهما في الفضائل.

ومما يلاحظ أنه ليس بين صنيعة في هذا الإسناد والإسناد السابق(1) اختلاف أو تناقض كما هو ظاهر، إذ كلا الإسنادين منقطع، فحسّن الأول منفردا وحسّن الثاني معضدا، ذلك أن المتأمل لمتون هذه الأحاديث _ الثلاثة _ يقف على الحقيقة التي تعد روح المنهج النقدي عند ابن عبد البر، حيث كان - رحمه الله - يعتد بالمعاني التي تضمنتها الأحاديث، فما كان منها متعلقا بالأحكام تشدد فيه وما كان متعلقا بالفضائل تسامح فيه، وقد صرح بهذا في أكثر من موضع كما سيأتي بيانه .
وهو ما يؤكد تحسّنه لحديث خالد بن معدان منفردا، وقد جاء في الفضائل، وتحسينه لحديث شريح بن النعمان معضدا وقد تضمن حكما.

المطلب الرابع: إطلاق الحسن على حديث الراوي المستور والضعيف

حسّن ابن عبد البر أحاديث لرواة مساتير وضعفاء تحسّينا يؤهلها إلى مرتبة العمل مراعيًا في ذلك حيثيات محتفة بالحديث نبينها من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: إطلاق الحسن على حديث الراوي المستور

حسّن ابن عبد البر حديثا لراو هو عنده مستور، وهذا نصّه:

قال أبو عمر: "حدثنا عبد الوارث، وسعيد بن نصر، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، ثنا محمد بن وضّاح، ثنا حامد بن يحيى وإبراهيم المنذر، قال: ثنا محمد بن معن الغفاري، ثنا داود بن خالد بن دينار، قال مررت يوما أنا ورجل من بني تميم يقال له: يوسف أو أبو يوسف على ربيعة بن أبي عبد الرحمان، فقال له أبو يوسف: يا أبا عثمان إنا لنجد عند غيرك من الحديث ما لانجد عندك، فقال إنّ عندي حديثا كثيرا، ولكن ربيعة بن الهدير أخبرني، وكان يلزم طلحة بن عبيد الله أنّه لم يسمع طلحة بن عبيد الله يحدث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حديثا قط غير حديث واحد، قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن لربيعة بن الهدير، وما هو؟ قال لي طلحة بن عبيد الله: خرجنا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حتى أشرفنا على حرّة واقم(2)

(1)- حديث شريح بن النعمان - الحديث المعتضد السابق-

(2)- حرّة واقم: قال أبو عمر: حرّة واقم هي الحرّة التي كانت بها الوقعة يوم الحرّة بالمدينة، التي أوقعها مسلم بن عقبة أيام يزيد بن معاوية. التمهيد (20/246)، وقال صاحب معجم البلدان: حرّة واقم: إحدى حرتي المدينة، وهي الشرقية، سميت برجل من العماليق اسمه واقم، وكان قد نزلها في الدهر الأول، وقيل: واقم اسم أطم من أطام المدينة إليه تضاف الحرّة، وفي هذه الحرّة كانت وقعة الحرّة المشهورة في أيام يزيد بن معاوية في سنة 63 هـ وأمير الجيش من قبل يزيد مسلم بن عقبة المري.

ياقوت الحموي (2/287)، ابن الأثير: النهاية (1/454)، أطم: الجمع أطام، وهي الحصون وأكثر ما يسمى بهذا الاسم حصون المدينة.

ياقوت الحموي: معجم البلدان (1/259).

قال: فتدلينا منها، فإذا قبور مجبنة (1) فقلنا: يا رسول الله، قبور إخواننا؟ قال هذه قبور أصحابنا. ثم مشينا حتى جئنا قبور الشهداء، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- هذه قبور إخواننا ".
تخريج الحديث:

حديث طلحة بن عبيد الله أخرجه أبو داود (2) والبيهقي (3) وأحمد (4) كلهم من طريق محمد بن معن الغفاري عن داود بن خالد بن دينار عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن ربيعة بن المهدي عن به نحوه .

قال ابن عبد البر:

"هذا حديث مدني حسن الإسناد، محمد بن معن عندهم ثقة وداود بن خالد بن دينار لم يذكره أحدٌ بجرحه ولا ضعفه أحد من نقلة أئمة أهل الحديث، ولم ينكره أحد منهم" (5)

والحديث: قد تفرد به داود بن خالد عن ربيعة ولم يروه عنه غير محمد بن معن (6)

قال ابن عبد البر: "قال علي بن المديني لأحفظ لداود بن خالد غير هذا الحديث" (7) وقال ابن عدي: "ولا أعلم يروي هذا الحديث عن ربيعة غير داود بن خالد، وعن داود بن خالد محمد بن معن" (8)

فالحديث حسن بهذا الإسناد وهو ما أكده أبو عمر إذ ساقه به ثم قال: "هذا حديث حسن الإسناد"، وقد جمع خلال تعليقه عليه بين حكم الحسن الذي خلص إليه، وحال روايته مما يوحى بارتباط الأمرين وتعلق أحدهما بالآخر، فقوله: "محمد بن معن....". بمثابة الجملة التفسيرية والتعليلية لما سبقها، وعليه فتحسين الحديث إنما هو لحال راويه داود بن خالد لتوقف النقد في أمره، والراوي عنه محمد بن معن.

أما داود بن خالد بن دينار المدني (9) فقال أبو عمر فيه: "لم يذكره أحدٌ بجرحة ولا ضعفه أحد من نقلة أئمة أهل الحديث ولم ينكره أحدٌ منهم" (10)

فهو في نظره راوٍ مستور، وقد ذكره ابن حبان في الثقات (11)، وقال ابن عدي - بعد أن أورد له حديثين منهما هذا الحديث : "وله غير ما ذكرت وليس بالكثير، وكل أحاديثه إفرادات، وأرجو أنه لا بأس به" (12)

(1) - مجبنة: ذكرت بهذا الاسم في التمهيد (246/20) وعند رجوعي إلى الاستذكار وجدتها بلفظ: "مجنبة" وكذا عون المعبود حيث قال في شرحها: مجنبة، أي: "بمحل انعطاف الوادي"، ابن عبد البر (173/2)، محمد آبادي (26/6)، وأيضاً ابن الأثير في النهاية (454/1-455)

(2) - السنن، كتاب: المناسك، باب: زيارة القبور (218/2)

(3) - السنن، الكبرى، كتاب: الحج، باب: زيارة قبور الشهداء (249/5)

(4) - المسند (161/1)

(5) - التمهيد (247/20)

(6) - ابن حجر: النكت الظراف على الأطراف (213/4)

(7) - المصدر السابق (246/20)

(8) - الكامل (94/3)

(9) - المزني: تهذيب الكمال (382/8)

(10) - المصدر السابق: (247/20)

(11) - (285/6)

(12) - المصدر السابق (94/3)

وقال يعقوب بن شيبه: "داود بن خالد بن دينار مدني مجهول، لانعرفه، ولعله ثقة" (1)
وأما محمد بن معن بن محمد بن معن بن نضلة بن عمرو الغفاري (2) فقال فيه أبو عمر: "محمد بن معن عندهم ثقة"
(3)، وذكره ابن حبان في الثقات (4)

وقد وثقه علي بن المديني (5) والذهبي (6) ومحمد بن سعد، وزاد: "قليل الحديث" (7)
وقال الآجري عن أبي داود: "ثقة ثقة"، وقال يحيى ابن معين: "ليس به بأس" (8) وقال أبو حاتم: "صدوق" (9)
وهو جملة: راو ثقة، وهو مارجح ابن حجر (10)، وقد حسن ابن عبد البر الحديث من طريقه عن داود بن خالد،
واقصر في تعليقه على ذكر رأي النقاد فيهما دون غيرهما من رجال الإسناد، وبصنيعه يزيد حكمه على الحديث بياناً
ووضوحاً، وكأنه يقول: أن الحديث حسن لأن راويه داود بن خالد مستور، ولأن الراوي عنه ثقة، والملاحظ أن
الحديث لا يتعلق به حكم بحلال أو حرام، كما لا تنبني عليه مسائل فقهية، وليس له ما يعارضه من أصول الشريعة العامة
أو من الوقائع التاريخية الثابتة.

وعليه، فحديث هذا الراوي المستور حسن لكون من روى عنه ثقة وهو إطلاق آخر لحكم الحسن على حديث من
كانت هذه حاله بهذا الشرط وبقرائن أخرى ككون الحديث في الفضائل ولا يعارضه من أصول الشريعة ما يردده،
وهي حيثيات حسب ابن عبد البر تقوي الحديث.

هذا، وإن كان ابن عبد البر قد صحح الإسناد ابتداءً فقال: "وهذا إسناد صحيح" (11)
فإن هذا التصحيح لا يحمل على حقيقته، لأن حكمه هذا كان مقابلاً لحكمه بالضعف على حديث ذكره أولاً (12) ثم
إنه قد صحح الحديث ولم يبين سبب الصحة، وحسنه وبيّن علة التحسين، والأخذ بالحكم المفسر أولاً، وقد يدل
صنيعه هذا على تداخل المصطلحين لديه

كما أنه - رحمه الله - قد حسن الحديث في موضع آخر ضمن مجموعة أحاديث فقال: "وهي أحاديث كلها حسان
ورواتها معروفون وليست على عمومها" (13)

(1) - الذهبي: ميزان الاعتدال (7/2)

(2) - المزني: تهذيب الكمال (488/26)

(3) - التمهيد (247/20)

(4) - (59/9)

(5) - المزني: المصدر السابق (489/26)

(6) - الكاشف (99/3)

(7) - الطبقات (502/5)

(8) - المزني: المصدر السابق (489/26)

(9) - ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (100/8)

(10) - التقريب (185/2)

(11) - المصدر السابق (246/20)

(12) - المصدر السابق (246، 245/20)

(13) - الاستذكار (173/2)

وليس في قوله: "رواتها معروفون" تضارب بين أقواله أو تراجع عما أقره في التمهيد من حال داود بن خالد، بل هو صنيع عرف به ابن عبد البر، حيث يطلق أحكاماً بصفة جماعية تحمل وتفسر على الغالب (1)، فقوله: "رواتها معروفون" بمعنى: أن أغلبهم حالهم معروفة وليس جميعهم

الفرع الثاني: إطلاق الحسن على حديث الراوي الضعيف

من جملة الأحاديث التي حسنها ابن عبد البر أحاديث لرواة ضعفاء هي:

الحديث الأول:

قال أبو عمر: "حدثنا سعيد بن نصر، ثنا قاسم بن أصبغ، ثنا إسماعيل بن إسحاق، ثنا ابن أبي أوس، ثنا إبراهيم بن إسماعيل عن داود بن الحصين عن القاسم بن محمد عن عائشة -رضي الله عنها- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "السواك مطهرة للفم مرضاة للرب"

تخريج الحديث:

حديث عائشة أخرجه الدارمي (2) وأحمد (3) وأبو يعلى الموصلي (4) وابن أبي شيبة (5) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن القاسم بن محمد عنها به نحوه قال ابن عبد البر:

"هذان الإسنادان حسنان، وإن لم يكونا بالقويين، فهي فضيلة لاحكم" (6)

وهي عبارة حكيمية وصفية تعليلية:

- حكيمية، حيث تضمنت حكماً بالحسن.
- وصفية، لأنها وصفت حال الإسنادين فنفت عنهما القوة.
- تعليلية، إذ تضمنت تعليلاً للحكم الوارد فيها.
- وقد خص بهذا التحسين كل إسناد على حده:
- أمّا أحدهما فقد سبق إدراجه ضمن ماسلف من الدراسة (7)
- وأمّا الإسناد الثاني فساقه من طريق إبراهيم بن إسماعيل عن داود بن الحصين عن القاسم بن محمد عن عائشة -رضي الله عنها-

وقد ذكره -هذا الإسناد- ابن عدي في الكامل فقال: "ولإبراهيم ابن إسماعيل بن أبي حبيبة غير ما ذكرته من

(1) وهذا مما سمعته من توجيهات أئمة النبی لی.

(2) السنن، كتاب: الطهارة، باب: السواك مطهرة للفم (140/1)

(3) - المسند (196/6)

(4) - المسند (51/8)

(5) - المصنف، كتاب: الطهارات، باب: ما ذكر في السواك (169/1)

(6) - التمهيد (301/18)

(7) - ص (108)

الأحاديث ولم أجد له أو حش من هذه الأحاديث، وهو صالح في باب الرواية كما حكى عن يحيى بن معين، ويكتب حديثه مع ضعفه " (1)

وفي هذا تضعيف للرواية وراويها، وقد صرح بضعفه ابن عبد البر فقال مرة: "ضعيف لا يحتج به" ومرة: "متروك" (2) وإلى هذا جنح النسائي (3) وابن حجر (4) وقال البخاري: "منكر الحديث" (5) وقال الدارقطني: "متروك" (6) وسئل عنه أبو حاتم فقال: "شيخ ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث" (7) وقال يحيى بن معين: "صالح، يكتب حديثه ولا يحتج به" (8) ووثقه أحمد فقال: "من أهل المدينة ثقة" (9)

وأما داود بن الحصين القرشي، الأموي، أبو سليمان المدني (10) فقد ذكر أبو عمر توثيق ابن إسحاق له، وقال: "قال مالك - رحمه الله -: كان لأن يختر من السماء أحب إليه من أن يكذب في الحديث. قال ذلك فيه، وفي ثور بن زيد، وكانا جميعا ينسبان إلى القدر وإلى مذهب الخوارج، ولم ينسب إلى واحد منهما كذب، وقد احتملا في الحديث، وروى عنهما الثقات الأئمة... وكان فصيحاً، عالماً، وكان يتهم برأي الخوارج" (11)

ووثقه يحيى بن معين (12) وابن حجر، وزاد: "إلا في عكرمة" (13) وذهب أبو زرعة وأبو حاتم (14) والنسائي إلى تليينه، وقال سفيان بن عيينة: "كنا نتقي حديث داود بن الحصين" (15) وذكره ابن حبان في الثقات (16)

قال ابن عدي: "وداود هذا له حديث صالح، وإذا روى عنه ثقة فهو صحيح الرواية، إلا أن يروي عنه ضعيف، فيكون البلاء منهم لأمته، مثل: ابن أبي حبيبة هذا، وإبراهيم بن أبي يحيى" (17) وعليه فإن الأصل في قبول روايات داود أو ردها، حال الراوي عنه، فإن كان ثقة صححت روايته، وإن كان ضعيفاً ضعفت روايته، ولعله المعنى الذي قصده ابن عبد البر بقوله: "قد احتمل في الحديث"، والسبب الذي لأجله لئنه بعض

(1) - (233/1)

(2) - التمهيد (393/1)، (67/12)

(3) - المزي: تهذيب الكمال (42/2)

(4) - تقريب التهذيب (52/1)

(5) - التاريخ الكبير (271/1-272)

(6) - المزي: المصدر السابق (43/2)

(7) - ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (83/2)

(8) - المزي: المصدر السابق (42/2)

(9) - أبو المعاطي: موسوعة أقوال أحمد (22/1)

(10) - المزي: المصدر السابق (379/8)

(11) - المصدر السابق (310/2)

(12) - المزي: المصدر السابق (380/8)

(13) - تقريب التهذيب (278/1)

(14) - ابن أبي حاتم: المصدر السابق (409/3)

(15) - المزي: المصدر السابق (379/8)

(16) - (284/6)

(17) - الكامل (92/3)

النقاد ودفع بابين عيينه إلى أن يتقي حديثه.

وقد جاءت روايته هذه من طريق إبراهيم بن إسماعيل عنه، وهو راو ضعّفه أغلب العلماء، وأكّد ابن عدي ضعف رواية ابن الحصين إن كانت عنه.

من خلال ماسبق يمكن القول أنّ الحديث ضعيف، وأنّ آفته ابن أبي حبيبة، وهذا ماأقره أبو عمر، فقال: "وإن لم يكونا بالقويين"، ومع ذلك حكم عليه بالحسن، فقط لكونه في الفضائل، بهذا صرّح حيث قال: "فهى فضيلة لاحكم".

الحديث الثاني:

قال أبو عمر: "حدثنا خلف بن القاسم، ثنا أبو منصور محمد بن سعد الماوردي، ثنا محمد بن جعفر بن سلام ويحيى بن محمد بن صاعد، ثنا الجراح بن مخلد، ثنا قريش بن إسماعيل بن زكرياء الكوفي، ثنا الحارث بن عمران عن محمد بن سوقة عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم- : "اختضبوا (1) وفرّقوا (2) وخالفوا اليهود"

تخريج الحديث:

لم أعثّر على حديث ابن عمر هذا في أحد من كتب السنة -التي بين يدي- وذكره ابن عدي في الكامل (3) والذهبي في الميزان (4).

قال ابن عبد البر:

"هذا إسناد حسن، ثقات كلهم" (5)

وقد خصّ -رحمه الله- بهذا الحكم إسناد الحارث الذي تفرّد بهذا الحديث عن محمد بن سوقة.

قال ابن عدي: "وهذا عن ابن سوقة بهذا الإسناد لا أعلم يرويه عنه غير الحارث هذا، وعن الحارث قريش بن إسماعيل، وهو قريش بن إسماعيل بن جعفر المدني" (6) وقد ذكره ابن حبان في الثقات (7) وأمّا الحارث ابن عمران فهو راو ضعيف، ضعّفه أبو زرعة (8) وابن حجر (9) وقال أبو حاتم: "ليس بالقوي" (10) ورماه ابن حبان بالوضع فقال: "كان يضع الحديث على الثقات" (11) وقال ابن عدي:

(1) -اختضبوا : من فعل خضب ، والمعنى : صبغ الشعر أو الأعضاء بالخناء. قلعة جي: معجم لغة الفقهاء (196)

(2) -فرّقوا: فرق الشعر، جعل بعضه إلى اليمين وبعضه إلى اليسار وبينهما خط الفرق (المفرق) ابن الأثير: النهاية (438/3)

(3) - (195/2)

(4) - (439/1)

(5) - التمهيد (76/6)

(6) - الكامل (195/2)

(7) - (24/9)

(8) - ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (84/3)

(9) - تقريب التهذيب (176/1)

(10) - ابن أبي حاتم: المصدر السابق (84/3)

(11) - المحروحين (225/1)

"والضعف بين رواياته" (1)

وأما محمد بن سوقة فقد وثقه ابن حجر (2) وذكره ابن حبان في الثقات (3)

فالحديث إذن مداره على راو ضعيف، غير أن ابن عبد البر قد وثق رجال إسناده فقال: "ثقات كلهم"، وهو وصف يحمل على الغالب، ولا يخص كل راو بمفرده، إضافة إلى أنه قد وافق الثقات ولم يرو ما يخالفهم أو يخالف القواعد والأصول، فثبتت بذلك وثاقته في هذا الموضع، كما أنه حديث بعيد عن الأحكام مرغّب في الاختضاب والتفريق داع إلى مخالفة اليهود، وكلها فضائل دعت إليها الأصول العامة ودلت عليها النصوص الثابتة.

وما يمكن استخلاصه من العرض السابق أن أعبد البر^{ابن} حسن هذا الحديث بهذا الإسناد، وفيه راو ضعيف لاعتبارين:

- أن أغلب رواياته ثقات، مما يقوّي الظن بإصابة الحارث في روايته هذه

- أن الحديث مدرج في باب الفضائل.

الحديث الثالث:

حديث مالك ابن أنس عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "من قال كل يوم مائة مرة لا إله إلا الله الحق المبين، كان له أمان من الفقر، وأنسا من وحشة القبر، واستجلب به الغنى، واستقرع به باب الجنة"

تخريج الحديث:

لم أعر على هذا الحديث في أحد من كتب السنّة -التي بين يدي- وذكره أبو نعيم في الحلية (4) وابن الجوزي في العلل (5) والذهبي في الميزان (6)

قال ابن عبد البر:

"لا يرويه عن مالك من يوثق به، ولا هو معروف من حديثه، وهو حديث حسن ترجى بروكته" (7)

وكان -رحمه الله- قد ذكر حديث مالك هذا من طريق:

- سليمان بن المغيرة، ثم قال: "وهذا حديث غريب من حديث مالك لا يصح عنه"

- الفضل بن غانم وأبو الحجاج النضر بن محمد وقد ذكراه بنحو حديث سليمان (8)

والملاحظ أن أبا عمر قد ضمن تعليقه على الحديث ثلاث نقاط يمكن الوقوف من خلالها على حقيقة حكمه عليه بالحسن:

إحداها: فقوله: "لا يرويه عن مالك من يوثق به" تضعيف لكل رواة هذا الحديث عن مالك، ومنهم: سليمان

(1) - الكامل (195/2)

(2) - تقريب التهذيب (84/1)

(3) - (24/9)

(4) - (238/8)

(5) - العلل المتناهية (837/2)

(6) - (358-357/3)

(7) - التمهيد (55/6)

(8) - المصدر نفسه (55-54/6)

والفضل والنضر، وقد قال الدارقطني: "كل من رواه عن مالك ضعيف" (1)

- أما سليمان بن المغيرة والنضر بن محمد فلم أقف على ترجمتهما في كتب الرجال مما تيسر لي بحثه، وقد ذكر ابن عبد البر توثيق محمد بن عثمان النشيطي للنضر فقال: "ورواه محمد بن عثمان النشيطي، قال أخبرنا أبو الحجاج النضر بن محمد، بصري ثقة، من ولد زائدة" (2) إلا أنه -رحمه الله- لم يعتد بهذا التوثيق فسحب حكم الضعف على الجميع. ومما يرجح تضعيفه له أنه أردف كلامه السابق رواية أبي الحجاج هذه.

- وأما الفضل بن غانم فقد قال فيه ابن معين: "ليس بشيء"، وقال الدارقطني: "ليس بالقوي"، وقال الخطيب: "ضعيف" (3)

ثانيها وقوله: "ولاهو معروف من حديثه" تأكيد على غرابة وضعف هذا الحديث عن مالك، يؤكد ذلك أيضا قوله: "هذا حديث غريب من حديث مالك لا يصح عنه"

ثالثا: وقوله: "ترجى بركته" إشارة إلى أن الحديث في الفضائل ومثله دليل على ذلك، وأن تحسينه له هو من جهة القبول الذي يؤهله للعمل، ذلك أن بركة الحديث -الأمان من الفقر، والأمن من وحشة القبر، واستجلاب الغنى، واستقراع باب الجنة - إنما ترجى إذا تم العمل بمقتضى ما جاء فيه -قول كل يوم مائة مرة لا إله إلا الله الحق المبين-

من خلال ما سبق يمكن القول أن ابن عبد البر حسن الحديث رغم ضعف رواته وضعفه وغرابته عن مالك -رحمه الله- تحسينا يؤهله إلى مرتبة العمل لأنه في الفضائل، ولا يعارضه أصل من أصول الشريعة الثابتة، وقد قال -رحمه الله- في سياق دراسته لحديث الباب الذي أورد خلالها هذا الحديث: "وأحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى من يحتج به" (4) مما يوحي بارتباط القول والصنيع، وليس لإيراد أبي عمر طرق الحديث الثلاثة عن مالك علاقة بتحسينه له، ولا يصلح أن يعضد بعضها بعضا، لأنها رغم تعددها لم يشتهر الحديث، ولم ترتفع غرابته عن مالك.

بناء على الدراسة السابقة لجملة الأحاديث الثلاثة -السالفة الذكر- يمكن القول أن أبا عمر يحسن الأحاديث الضعيفة، التي من رواية الضعفاء، إذا كانت في الفضائل ولا تتعارض مع أصول الشريعة العامة، خاصة إذا كان أغلب رجال الإسناد تقاة.

(1) - ابن حجر: لسان الميزان (528/4)

(2) - التمهيد (55/6)

(3) - الذهبي: ميزان الاعتدال (357/3-358)

(4) - المصدر السابق (39/6)

المبحث الثاني: الألفاظ المركبة عند ابن عبد البر

في حكمه على جملة من الأحاديث جمع ابن عبد البر -رحمه الله- بين أنواع من الحديث مختلفة كالحسن والصحيح، والحسن والصالح، والحسن والغريب... وغيرها، فكان النتائج مصطلحات مركبة يستدعي تحديد مراده فيها تتبعها، واستقراء ماوردت فيه من أحاديث، وتناول تعليقاته عليها بالتحليل والتفسير والمناقشة، وهو ماعرضته من خلال المطلبين الآتين:

• المطلب الاول: المركب من حسن صحيح وصحيح حسن

غريب وحسن غريب.

• المطلب الثاني: المركب من صالح حسن وحسن جيد.

المطلب الأول: المركب من حسن صحيح وصحيح حسن غريب وحسن غريب

جمع ابن عبد البر بين حكمي الحسن والصحة في ثلاثة أحاديث وزاد في رابعها لفظة غريب، التي اقتصر في الحديث الخامس على ضمها إلى حكم الحسن فقط، ولأبي عمر في كل هذه الإطلاقات المركبة قصد خاص يسفر عنه تتبع صنيعه في الأحاديث التي تضمنتها الفروع الآتية:

الفرع الأول: من حسن صحيح

أطلق ابن عبد البر حكم الحسن مردفا بالصحة على ثلاثة أحاديث (1) فقال: "حسن صحيح" منها حديث متفق عليه وآخر صححه مسلم والثالث يستفاد من تعليقه عليه توفره على شروط الصحة، وفيما يأتي بسط لمجمل هذا القول.

الحديث الأول:

قال أبو عمر: "حدثنا سعيد بن نصر، ثنا قاسم بن أصبغ، ثنا جعفر بن محمد الصائغ، ثنا محمد بن سابق، ثنا شيبان عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن زينب بنت أبي سلمة حدثته أن أم سلمة -زوج النبي صلى الله عليه وسلم- قالت: "حضت وأنا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في الحميلة (2) قالت: "فانسللت فخرجت منها فأخذت ثياب حيصتي فلبستها، فقال لي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنفست؟ قالت: قلت نعم، فدعاني فأدخلني معه في الحميلة".

تخريج الحديث:

حديث أم سلمة هذا أخرجه البخاري (3) ومسلم (4) من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن زينب بنت أم سلمة عنها به نحوه.

قال ابن عبد البر:

"هذا حديث حسن صحيح، ثابت في معنى حديث ربيعة عن عائشة، رواه عن يحيى بن أبي كثير جماعة هكذا، ورواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة، عن أم سلمة كما ذكرنا، والقول عندهم قول يحيى بن أبي كثير، وهو أثبت من محمد بن عمرو بن أم سلمة، وقد أدخل بين أبي سلمة، وأم سلمة، زينب بنت أم سلمة، وهو الصواب" (5)

(1) ذكر ابن عبد البر حديثا عن عطاء بن يسار عن رجل من أهل مصر عن أبي الدرداء أنه سأل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن قول الله -عز وجل-: "الذين آمنوا وكانوا يتقون لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة" [يونس: (63)، (64)] فقال: "ماسألني عنها أحد منذ نزلت غيرها، هي الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له" فقال: هذا حديث حسن في التفسير المرفوع، صحيح من نقل أهل المدينة. التمهيد (59/5)

وهو كلام يفهم من سياقه أن الحديث عنده صحيح وأن التحسين لمتنه الذي تضمن تفسير رسول الله -صلى الله عليه وسلم- للآية، ولذلك علّقه عليه فقال: "حسن في التفسير المرفوع"، وعلق التصحيح بالإسناد فقال: "من نقل أهل المدينة". وعليه فإن الحديث خارج عن مقتضى الدراسة.

(2) الحميلة: القطيفة، وقيل: ثوب له حمل أي هذب، ابن حجر: فتح الباري (403/1)، ابن منظور: لسان اللسان (369/1)

(3) الصحيح، كتاب: الحيض، باب: من سَمِيَ النَّفَاسَ حِيضًا (78، 77/1).

(4) الصحيح، كتاب: الحيض، باب: الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد (243/1)

(5) المصدر السابق (165-166)

هكذا جمع -رحمه الله- بين حكمي "الحسن" و "الصحة" تعليقا على حديث قد اتفق البخاري ومسلم على صحته، وكان قد ساقه من الطريق نفسه، مما يرجح حمل هذا الإطلاق عنده على الصحة.

ومما يؤكد ذلك أنه في سياق كلامه عن حديث أم سلمة وتصحيح العلماء له، صحح حديثين: أحدهما عن عائشة والآخر عن ميمونة فقال: "وإسناد يحيى عن أبي سلمة عن زينب عن أم سلمة صحيح عندهم، وإسناد عائشة أيضا وميمونة في هذا الباب صحيح" (1)،

فلفظة "أيضا" توحى بتمائل الأحاديث الثلاثة في الصحة، وعليه فإنه -رحمه الله- وإن كان قد نسب تصحيح الحديث لغيره فإنه قد أقر هذا الحكم ضمنا عند تعليقه على هذين الحديثين.

الحديث الثاني :

قال أبو عمر: "حدثنا عبد الوارث بن سفيان، ثنا قاسم بن أصبغ، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا محمد بن بشار، ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة عن غيلان عن جرير، سمع عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة الأنصاري أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- سئل عن صوم يوم عرفة فقال: "يكفر السنة الماضية والباقية"، وسئل عن صوم يوم عاشوراء، فقال: "يكفر السنة الماضية".

تخريج الحديث :

حديث أبي قتادة أخرجه مسلم (2) من طريق شعبة عن غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد الزماني عنه به مطولا قال ابن عبد البر:

"وهذا إسناد حسن صحيح" (3) كان قد ساقه من طريق شعبة وهو الطريق نفسه الذي صححه مسلم مما يفيد حمل هذا الحكم عنده على الصحة.

الحديث الثالث:

قال أبو عمر: "ذكر يعقوب بن شيبه وسعد بن عبد الله بن الحكم، قالا: حدثنا قدامة بن محمد بن قدامة بن خشرم الأشجعي عن أبيه قال: حدثني مخزمة بن بكير عن أبيه قال: سمعت أبا كثير جراح مولى عبد الرحمن أو عبد العزيز بن مروان يقول: سمعت حنشا السبائي عن فضالة بن عبيد يقول: كنا يوم خيبر، فجعل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على الغنائم سعد بن أبي وقاص، وسعد بن عباد، فأرادوا أن يبيعوا الدينارين بالثلاثة، والثلاثة بالخمسة، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "لا إلا مثلا بمثل".

تخريج الحديث:

لم أعر على هذا الحديث بهذا اللفظ في أحد من كتب السنة -التي بين يدي- وقد أخرجه مسلم (4) وأبو داود (5)

(1)- التمهيد (166/3)

(2)- الصحيح، كتاب: الصيام، باب: استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر (819/2-820)

(3)-المصدر السابق (162/21)

(4)- الصحيح، كتاب: المساقاة، باب: بيع القلادة فيها حرز وذهب (1214/3)

(5)- السنن، كتاب: البيوع، باب: في بيع حلية السيف تباع بالدرهم (249/3)

من طريق ابن أبي جعفر عن الجلاح عن حنش عن فضالة مرفوعا بلفظ : "لاتبيعوا الذهب بالذهب إلا وزنا بوزن".
قال ابن عبد البر:

"وهذا إسناد صحيح متصل حسن" (1)

- وقد وثق - رحمه الله - أبانثير فقال: "وأبو كثير هذا يقال فيه مولى عمر بن عبد العزيز بن مروان، ويقال مولى عبد الرحمن بن مروان مصري تابعي ثقة، روى عنه عمر بن الحارث، وبكير بن الأشج، وعبيد الله بن أبي جعفر" (2) ولعل أبا عمر يرمي بتعداد الرواة عنه إلى رفع الجهالة عنه وتأكيده اتصال الإسناد بينه وبين الأشج الراوية عنه .
وقد وثقه ابن حبان (3) وذكره البخاري في تاريخه (4)

- وقال - رحمه الله - في رجال الإسناد عامة: "وسائر الإسناد أشهر من أن يحتاج إلى القول فيهم" (5)
وكانه يشير إلى وثاقتهم، وهو مذهب ابن حجر في كل من بكير بن عبد الله بن الأشج المدني (6) وحنش بن عبد الله السبائي الصنعاني (7) في حين قال في مخزومة بن بكير : "صدوق" (8)
- كما صرح - رحمه الله - باتصال الإسناد فقال: "صحيح متصل حسن"
وخلاصة القول: أن الحديث متصل مؤيد رواية الثقات، وله أصل (9) وهي عناصر إذا توفرت في حديث كان صحيحا، لذلك فإن الراجح حمل قوله: "صحيح متصل حسن" على الصحة.

إنّ الدراسة - السابقة - لجملة الأحاديث السالفة تفيد أنّ جمع ابن عبد البر بين لفظي الحسن والصحة إنّما كان في الحكم على أحاديث صحّحها الشيخان أو أحدهما أو توفرت على شروط الصحيح، وفي كلام أبي عمر مايوحي بتصحيحه لها، ممّا يرجّح أنّ قوله: "صحيح حسن". بمعنى "صحيح".
والملاحظ أنّ أبا عمر قد أضاف لفظة "ثابت" إلى قوله: "حسن صحيح" في الحديث الأول دون غيره، وقد روي هذا الحديث في الصحيحين، وكأنّه تأكيد على صحته.

الفرع الثاني: من صحيح حسن غريب

أطلق ابن عبد البر مثل هذا المركب على حديث واحد هذا نصه:

(1) - التمهيد (106/24)

(2) - المصدر نفسه (106/24)

(3) - الثقات (158/6)

(4) - التاريخ الكبير (254/2)

(5) - المصدر السابق (106/24)

(6) - تقريب التهذيب (137/1)

(7) - المصدر نفسه (249/1)

(8) - المصدر نفسه (165/2)

(9) - رواية مسلم وأبي داود السالفي الذكر.

قال أبو عمر : "حدثني سعيد بن نصر، ثنا قاسم بن أصبغ، ثنا محمد بن وضاح، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا أبو أسامة عن حسن المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال تزوج زياد بن حذيفة بن سعيد بن سهم أم وائل بنت معمر الجمحية، فولدت ثلاثة أولاد، فتوفيت أمهم فورثها بنوها رباعها وولاء مواليتها، فخرج بهم عمرو بن العاص معه إلى الشام، فماتوا في طاعون عمواس، فورثهم عمرو، وكان عصبتهم، فلما رجع عمرو جاءه بنو معمر يخاصمونه في ولاء أختهم إلى عمر بن الخطاب، فقال عمر: أقضي بينكم بما سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "مأحرز الولد أو الوالد فهو لعصبته من كان"، فقضى لنا، وكتب لذلك كتابا فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت وآخر، حتى إذا استخلف عبد الملك بن مروان توفى مولى لها، وترك ألف دينار، وبلغني أن ذلك القضاء قد غير فخاصموه إلى هشام ابن إسماعيل فرفعه إلى عبد الملك بن مروان، فأتيناه بكتاب عمر فقال: إن كنت لأرى أن هذا من القضاء الذي لا يشك فيه، وما كنت أرى أمرا بالمدينة بلغ هذا أن يشكو في القضاء به، فقضى لنا به فلم ننازع فيه بعد."

تخريج الحديث:

حديث عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أخرجه أبوداود (1) وابن ماجه (2) والبيهقي (3) وابن أبي شيبة (4) كلهم من طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنه به نحوه.

قال ابن عبد البر:

"وهذا صحيح حسن غريب، فقال يعقوب بن شيبة: مارأيت أحدا من أصحابنا ممن ينظر في الحديث ويتقوى الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئا، وحديثه عندهم صحيح، وهو ثقة ثبت، والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء، زوروا عنه، وماروى عنه الثقات فصحيح، قال وسمعت علي بن المديني يقول: قد سمع أبوه شعيب من جده عبد الله بن عمرو، قال علي: وعمرو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابه صحيح، وحسين المعلم ثقة عند جميعهم" (5)

لقد ركز أبو عمر في حديثه هذا على رجلين من جملة رجال الإسناد، مما يوحى بارتباط حكمه عليه بحالهما، وأكثر ما أكد على حال عمرو بن شعيب وسلسلته المشهورة عنه، عن أبيه عن جده في رواية الأحاديث، فذكر نقل يعقوب بن شيبة اتفاق علماء الجرح والتعديل على توثيقه وتصحيح ما كان من حديثه من رواية الثقات عنه، وترك ما كان عن غيرهم، واستشهد لذلك بكلام علي بن المديني الذي وثق عمرو وصحح كتابه، وأكد سماع شعيب من أبيه، وهو - رحمه الله - وإن كان في هذا الموضع قد نسب هذا القول لغيره، فإنه يمثل مذهبه الذي صرح به في موضع آخر، فقال: "... وعمرو بن شعيب ثقة إذا حدث عنه ثقة، وإنما دخلت أحاديثه الداخلة من أجل رواية الضعفاء عنه،

(1) - السنن، كتاب: الفرائض، باب: في الولاء (127/3)

(2) - السنن، كتاب: الفرائض، باب: ميراث الولاء (913، 912/2)

(3) - السنن الكبرى، كتاب: الولاء، باب: من قال من أحرز الميراث أحرز الولاء (304/10)

(4) - المصنف، كتاب: الفرائض، باب: لمن يكون الولاء (392، 391/11).

(5) - التمهيد (62/3)

والذي يقول إنّ روايته عن أبيه عن جدّه صحيفة، يقول إنها مسموعة صحيحة، وكتاب عبد الله بن عمرو عن جدّه، عن النبي-صلى الله عليه وسلم- أشهر عند أهل العلم وأعرف من أن يحتاج إلى أن يذكر ههنا ويوصف" (1) فأبو عمر يوثق عمرو بن شعيب إذا روى عنه الثقة، ويضعفه إذا روى عنه الضعيف، وقد جاء كلامه هذا في سياق دراسته حديثاً لعمرو بن شعيب، خلص على إثرها إلى تصحيحه فقال: "وهذا حديث محفوظ من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جدّه عن النبي-صلى الله عليه وسلم- وهو حديث صحيح" (2) معللاً هذا الحكم بقوله: "رواه الثقات عن عمرو بن شعيب" (3)

وعليه فإن أبا عمر لا يكتفي بتوثيق عمرو بن شعيب، بل كذلك يصحّح روايته إذا كانت من رواية الثقات عنه. وقد جاء حديث عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- هذا من طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب، وحسين قد وثقه ابن عبد البر فقال: "وهو ثقة، ليس به بأس" (4) وكان قد نقل توثيق النقاد له فقال: "وحسين المعلم ثقة عند جميعهم" (5)

بناءً على ما سبق فإنّ الحديث صحيح، وبهذا يتأكد أنّ ما ركبّه -رحمه الله- من لفظي "صحيح" و"حسن" يقصد بهما الصحة، أمّا لفظة "غريب" فتحمل على غرابة الإسناد، وعدم اشتهاار الحديث إلا من طريق واحد، وقد تفرد حسين المعلم برواية هذا الحديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، وكل من أخرج هذا الحديث ذكره بهذا الطريق، ومن ثم فإنّ قوله: "صحيح حسن غريب" تفيد صحة الحديث وغرابة إسناده. وقد صحّح الحديث أيضاً صاحب كنز العمال (6)

الفرع الثالث: المركّب من حسن غريب

أطلق ابن عبد البر هذا الحكم على حديث واحد هذا نصّه:

قال أبو عمر: "حدثنا سعيد بن نصر، ثنا قاسم بن أصبغ، ثنا ابن وضاح، ثنا محمد بن مصفر، ثنا بقة بن الوليد، ثني يحيى بن سعيد عن خالد بن سعدان عن عبادة بن الصامت، أنّ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "ليلة القدر في العشر البواقي من قامهنّ ابتغاء حسبتهنّ، فإنّ الله يغفر له ماتقدم من ذنبه، وهي ليلة تسع أو سبع أو خامسة أو ثالثة أو آخر ليلة. قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إنّ أمارّة ليلة القدر أنّها صافية بلجاء كأن فيها قمراً ساطعاً، ساكنة لا برد فيها ولا حر، ولا يحلّ لكوكب أن يرمى به فيها حتى يصبح، وإنّ أمارّة الشمس صبيحتها تخرج مستوية ليس فيها شعاع مثل القمر ليلة البدر، ولا يحلّ للشيطان أن يخرج معها يومئذ."

(1) - التمهيد (384/24)

(2) - المصدر نفسه (384/24)

(3) - المصدر نفسه (384/24)

(4) - الاستذكار (313/22)

(5) - المصدر السابق (384/24)

(6) - المتقي الهندي (34/11)

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه أحمد في مسنده (1) من طريق بقية بن الوليد عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن عبادة مرفوعاً نحوه.

قال ابن عبد البر:

"هذا حديث حسن غريب، وبقية بن الوليد ليس بمتروك، بل هو محتمل، روى عنه جماعة من الجلة، وهو من علماء الشاميين، ولكنه يروي عن الضعفاء، وأمّا حديثه هذا، فمن ثقات أهل بلده، وأمّا إذا روى عن الضعفاء، فليس بحجة فيما رواه، وحديثه هذا إنّما ذكرنا أنّه حديث حسن لا يدفعه أصل، وفيه ترغيب، وليس فيه حكم، وقد ذكرنا في ليلة القدر من صحيح الأثر، ومذاهب العلماء ما يشفي ويكفي" (2)

انطوى كلام أبي عمر هذا على عناصر هامة يمكن حصرها فيما يأتي:

- الحكم على الحديث فقال: "حديث حسن غريب"

- بيان حال بقية بن الوليد أحد رجال الإسناد، فقال: "بقية بن الوليد ليس بمتروك بل هو محتمل، روى عنه جماعة من الجلة، وهو من علماء الشاميين، ولكنه يروي عن الضعفاء... أما إذا روى عن الضعفاء فليس بحجة فيما رواه".

فبقية عنده راو محتمل، إذا روى عن الضعفاء لم يحتج بحديثه، "وإذا روى عن الثقات فليس بحديثه بأس" (3) وبهذا أيضاً قال محمد بن سعد (4) وخصّ يحيى بن معين والعجلي (5) وأحمد بن حنبل (6) وأبو زرعة (7) ضعفه بالرواية عن المجاهيل، وحسن يعقوب بن شيبة حديثه إن كان عن المعروفين فقال: "هو ثقة حسن الحديث إذا حدث عن المعروفين" (8)

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به" (9)

- توثيق بقية رجال الإسناد "وأمّا هذا الحديث، فمن ثقات أهل بلده"، وقال أيضاً: "وهو من حديث الشاميين، رواه كلهم ثقات، وبقية إذا روى عن الثقات فليس بحديثه بأس" (10) ووثقهم الهيثمي فقال: "رجاله ثقات" (11)

(1) - (324/5)

(2) - التمهيد (374/24)

(3) - ابن عبد البر: الاستذكار (343/10)

(4) - الطبقات (326/7)

(5) - المزي: تهذيب الكمال (197/4)

(6) - أبو المعاطي: موسوعة أقوال أحمد (163-162/1)

(7) - ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (435/2)

(8) - المزي: المصدر السابق (197/4)

(9) - ابن أبي حاتم: المصدر السابق (435/2)

(10) - الاستذكار (343/10)

(11) - مجمع الزوائد (175/3)

فخالد بن معدان وثقه العجلي والنسائي (1) وابن حجر وزاد : "يرسل كثيرا" (2) وبحير بن سعد السحولي أبو خالد الحمصي وثقه دحيم والنسائي ومحمد بن سعد (3) وذكره ابن حبان في الثقات (4) وقدم أحمد روايته عن خالد بن معدان على رواية ثور (5)

لقد حكم أبو عمر على الحديث بأنه : "حسن غريب" وأتبعه ببيان حال بقية، ثم حال سائر رجال الإسناد، وفي صنيعة هذا إيجاء بتعلق هذه العناصر الثلاثة بعضها ببعض، فالحسن والغرابة متعلقان أساسا بهذا الطريق، وكأنه -رحمه الله- يشير إلى تفرد بقية بهذا الحديث، ورغم ذلك يحسنه لقرائن حفت بمتنه عددها فقال: "وحديثه هذا إنما ذكرنا أنه حديث حسن لا يدفعه أصل، وفيه ترغيب، وليس فيه حكم".

وقد قال سفيان بن عيينة: "لا تسمع من بقية ما كان في سنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره" (6) وتحسينه هذا يتوسط التضعيف والتصحيح عبر عنه فقال: "ليس بحديثه بأس" أما لفظة "غريب" فتفيد الإشارة إلى حال هذا الحديث حيث تفرد بقية بروايته . وعليه فإن ابن عبد البر يحسن حديث الراوي المحتمل بضوابط هي:

1- أن يرويه عن ثقة .

3- أن يكون الحديث في الفضائل .

3- أن لا يعارضه من أصول الشريعة ما يدفعه .

وهو إطلاق آخر من إطلاقات أبي عمر لحكم الحسن على الأحاديث.

المطلب الثاني: المركب من صالح حسن وحسن جيد

ورد الإطلاق الأول في خمسة أحاديث والثاني في حديث واحد، وقد اختلفت عبارته في المركب الأول مقارنة بين التمهيد والاستذكار في بعض منها، فمرة يقول : "صالحا"، ومرة يقول : "صحيحا"، وعلى ضوء ذلك حاولت تفسير مراده فيها، ولتبيين وجهة نظره بصورة مفصلة، قسمت هذا المطلب إلى الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: من صالح حسن

أطلق أبو عمر هذا المركب اللفظي على خمسة أحاديث سأعرضها على النحو الآتي:

(1)- المزي : تهذيب الكمال (169/8)

(2)- تقريب التهذيب (263/1)

(3)- المزي: المصدر السابق (21/4)

(4)- (115/6)

(5)- أبو المعاطي: موسوعة أقوال أحمد (147/1)

(6)- المزي: المصدر السابق (196/4).

الحديث الأول:

قال أبو عمر: "أخبرنا سعيد بن عثمان، أخبرنا أحمد بن دحيم بن خليل، ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، ثنا محمد بن عبد الوهاب، ثنا محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت: لما مات عثمان بن مظعون، كشف النبي -صلى الله عليه وسلم- الثوب عن وجهه، وقبل بين عينيه وبكى بكاء طويلا، فلما رفع على السرير قال: "طوبى لك يا عثمان لم تلبسك الدنيا ولم تلبسها" تخريج الحديث:

حديث عائشة هذا أخرجه الحاكم (1) وأبوداود (2) والترمذي (3) وابن ماجه (4) والبيهقي (5) وأحمد (6) كلهم من طريق عاصم بن عبيد الله عن قاسم بن محمد عنها به مختصرا. ولم يذكره عن يحيى بن سعيد عن القاسم عنها إلا أبو عمر (7) قال ابن عبد البر:

"وقد رويناها متصلا مسندا من وجه صالح حسن" (8) ثم ساقه بإسناده من الطريق السالف ذكره.

وفي لفظة "وجه" ما يفيد أنّ هذا الحكم متعلق بهذا الطريق بعينه، ومما يؤكد ذلك إيراده برواية عاصم بن عبيد الله وسكوته عنها، فالرواية الصالحة الحسنة إذاً هي رواية يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، وقد وثقه أبو عمر فقال: "كان فقيها عالما، محدثا، حافظا، ثقة، مأمونا، عدلا، مرضيا، وكان كريما جوادا حين أدرك الغنى بعد ولايته القضاء" (9)

وأما القاسم بن محمد فقد ذكر المزي (10) توثيق جملة من العلماء له من غير مجرح، وقال فيه ابن حجر: "ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة" (11).

فالحديث من رواية الثقات وإسناده متصل، قال أبو عمر: "رويناها مسندا متصلا، وللحديث شواهد (12) تؤكد صحة معناه

(1) - المستدرک، کتاب: الجنائز، باب: تقبيل المیت (361/1)

(2) - السنن، کتاب: الجنائز، باب: في تقبيل المیت (201/3)

(3) - الجامع، کتاب: الجنائز، باب: ماجاء في تقبيل المیت (229/2)

(4) - السنن، کتاب: الجنائز، باب: ماجاء في تقبيل المیت (468/1)

(5) - السنن الكبرى، کتاب: الجنائز، باب: الدخول على الميت وتكفينه (407/3)

(6) - المسند (206، 55، 43/6)

(7) - التمهيد (224/21)

(8) - المصدر نفسه (223/21)

(9) - المصدر نفسه (88/23)

(10) - تهذيب الكمال (427/23)

(11) - تقريب التهذيب (23/2)

(12) - قال الحاكم -معلقا على رواية عاصم-: "هذا حديث متداول بين الأئمة... وشاهده الصحيح المعروف حديث عبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وعائشة أنّ أبا بكر الصديق قبل النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو ميت".

المستدرک (361/1)، وقال الترمذي: "وفي الباب عن ابن عباس وجابر وعائشة قالوا: أنّ أبا بكر قبل النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو ميت"، الجامع (229/2)

بهذه العناصر الثلاثة : ثقة رجال الإسناد واتصاله ووجود شواهد بمعناه، يمكن القول بأن الحديث صحيح. ومن ثمّ يحمل قول أبي عمر: "صالح" على الصحة، ومما يعضّد ذلك استبداله هذه اللفظة في الاستدكار بلفظة: "صحيح"، في حكمه على الحديث نفسه وبالطريق ذاته، وإحالاته على التمهيد حيث قال: "وقد رويناها متصلا مسندا من وجه صحيح حسن، ذكرته في التمهيد من حديث يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عائشة -رضي الله عنها- (1) الحديث الثاني:

قال أبو عمر: "حدثنا عبد الوارث بن سفيان، ثنا قاسم، ثنا محمد بن إبراهيم، ثني يحيى بن أبي طالب الأنطاكي، وجماعة من أهل الثقة، ثنا عبد الله بن نصر الأصم الأنطاكي، ثنا شابة، ثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد ابن المسيّب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "لا يغلق الرهن (2) الرهن لمن رهنه، له غنمه وعليه غرمه".

تخريج الحديث:

حديث أبي هريرة يرويه ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيّب عنه به، هكذا أخرجه:

- الحاكم (3) والبيهقي (4) في رواية - من طريق إسماعيل بن عياش عنه به.
- البيهقي (5) في رواية ثانية - والشافعي (6) من طريق ابن أبي فديك عنه به.
- عبد الرزاق (7) من طريق سفيان الثوري عنه به.
- وأخرجه الحاكم (8) في رواية ثانية والدارقطني (9) من طريق شابة عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيّب وأبي سلمة عن أبي هريرة به نحوه.

قال ابن عبد البر:

- في سياق كلامه عن حديث ابن أبي ذئب، وتعداد الأوجه التي روي منها وانتقاد بعضها، وبعد أن ذكر طريق

(1) - (412/8)

(2) - لا يغلق الرهن: يقال غلق الرهن يغلق غلوقا، إذا بقي في يد المرتهن لا يقدر رهنه على تخليصه، والمعنى: أنه لا يستحق المرتهن إذا لم يستفكه صاحبه، وكان هذا من فعل الجاهلية أنّ الراهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين ملك المرتهن الرهن فأبطله الإسلام.

- ابن الأثير: النهاية (379/3)

- الهروي: غريب الحديث (114/2).

(3) - المستدرک، کتاب: البيوع، باب: لا يغلق الرهن له غنمه وعليه غرمه (51/2)

(4) - السنن الكبرى، کتاب: الرهن، باب: الرهن غير مضمون (39/6)

(5) - السنن الكبرى، کتاب: الرهن، باب: الرهن غير مضمون (39/6)

(6) - المسند (251، 148)

(7) - المصنف، کتاب: البيوع، باب: الرهن لا يغلق (237/8)

(8) - المستدرک، کتاب: البيوع، باب: لا يغلق الرهن له غنمه وعليه غرمه (51/2)

(9) - السنن، کتاب: البيوع (33/3)

إسماعيل بن عياش وبين الأصل في روايته:- "إلا أنه قد روى عن ابن أبي ذئب من وجه صالح حسن غير هذا

الوجه -طريق إسماعيل بن عياش- (1)

فساقه من طريق شابة عنه، مما يرجح أنه الإسناد المقصود بهذا الحكم. وقد حمل جمع من العلماء كلامه هذا -"صالح حسن"- على الصحة، فقال ابن القطان معلقاً على تصحيح الإشبيلي للحديث بهذا الطريق: "وأراه إنما تبع في هذا أبا عمر بن عبد البر فإنه صححه" (2)

وقال الزيلعي نقلاً عن صاحب التنقيح: "وقد صحح اتصال هذا الحديث الدارقطني، وابن عبد البر، وعبد الحق" (3) وقال ابن حجر: "صحح أبو داود والبزار والدارقطني وابن القطان إرساله، وصحح ابن عبد البر وعبد الحق وصله" (4) هكذا فسّر من نقل كلام أبي عمر في هذا الإسناد بأنه تصحيح له مما يرجح أنه الفهم المشتهر عند العلماء لهذا الإطلاق، هذا فضلاً عن أن الحديث هو عن عبد الله بن نصر عن شابة عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيّب وأبي سلمة.

- أمّا عبد الله بن نصر الأصم الأنطاكي، فقد روى عنه أبو حاتم (5) وقال الذهبي: "منكر الحديث" (6) غير أنه وإن كان هذا حاله فقد صرح ابن عبد البر بوجود متابعات لروايته هذه، من غير أدنى مخالفة فقال: "ورواه عن شابة هكذا جماعة"

- وأمّا شابة بن سوار المدائني فقد وثقه ابن حجر فقال: "ثقة، حافظ، رمي بالإرجاء" (7) ولعلّ بتذييل قوله فيه: "رمي بالإرجاء" سبب قول أبي حاتم فيه: "صدوق، يكتب حديثه ولا يحتج به" (8)

- وأمّا محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري فقد قال فيه ابن حجر: "ثقة، فقيه فاضل" (9)

هذا وإنّ تضعيف أبي عمر لبقية الأوجه عن ابن أبي ذئب، إنّما كان لوجود انقطاع أو إرسال في الإسناد أو ضعف أحد الرواة، فقوله في هذا الوجه -عن شابة-: "صالح حسن"، يوحي بانتفائها عنه، وإذا صدق ذلك فإنّ ابن عبد البر يصحّح هذا الإسناد بقوله: "صالح حسن"، وقد صحّحه

كذلك الحاكم (10)

(1)- التمهيد (430/6)

(2)- بيان الوهم والإيهام (90، 89/5)

(3)- نصب الراية (320/4)

(4)- تلخيص الحبير (42/3)

(5)- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (186/5)

(6)- ميزان الاعتدال (515/2)

(7)- تقريب التهذيب (410/1)

(8)- ابن أبي حاتم: المصدر السابق (392/4)

(9)- المصدر السابق (105/2)

(10)- المستدرک (51/2)

الحديث الثالث:

قال أبو عمر: أخبرنا خلف بن القاسم، حدثنا سعيد بن السّكن ومحمد بن إبراهيم بن إسحاق بن مهران السّراج قالوا: حدثنا عليّ بن أحمد بن سليمان البزار، ثنا أحمد بن سعيد الهمداني، ثنا أصبغ بن الفرّج، ثنا عبد الرحمن بن القاسم، ثنا نافع بن أبي نعيم ويزيد بن عبد الملك بن المغيرة عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "من أفضى إلى فرجه ليس دونها حجاب فقد وجب عليه الوضوء".

تخريج الحارث:

حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- رواه يزيد بن عبد الملك ونافع بن أبي نعيم عن سعيد المقبري عنه به نحوه.
- أما رواية يزيد بن عبد الملك فأخرجها الدارقطني (1) والبيهقي (2) وأحمد (3) والشافعي (4) من طرق عنه به نحوه.
- وأما رواية نافع بن أبي نعيم فأخرجها الحاكم (5)
- وعنهما جميعا -يزيد ونافع- أخرجه ابن حبان (6) والطبراني (7) من طريق أصبغ بن الفرّج عن عبد الرحمن بن القاسم.

قال ابن عبد البر:

"وقد روي بمثل هذا المعنى -الوضوء من لمس الفرّج- حديث حسن"، فساقه بإسناده عن نافع ويزيد ثم قال: "كان هذا الحديث لا يُعرف إلا ليزيد بن عبد الملك التوفلي هذا، وهو مجتمع على ضعفه، حتى رواه عبد الرحمن بن القاسم -صاحب مالك- عن نافع بن أبي نعيم القاري، وهو إسناده صالح إن شاء الله، وقد أثنى ابن معين على عبد الرحمن بن القاسم في حديثه ووثقه، وكان النسائي يثني عليه أيضا في نقله عن مالك لحديثه، ولا أعلمهم يختلفون في ثقته، ولم يرو هذا الحديث عنه، عن نافع بن أبي نعيم ويزيد بن عبد الملك، إلا أصبغ بن الفرّج" (8)

هكذا جمع أبو عمر بين الحسن والصّلاح في الحكم على حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- من هذا الطريق، فحسّنه ابتداء، ثم قال عنه: "صالح"، مردفا ذلك ببيان:

(1) - السنن، كتاب: الطهارة، باب: ما روي في لمس القبل والبدر والذكر والحكم في ذلك (147/1)

(2) - السنن الكبرى، كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر (131/1)

(3) - المسند (173-172/16)

(4) - المسند (12)

(5) - المستدرک، كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر (138/1)

(6) - الإحسان، كتاب: الطهارة، باب: ذكر البيان بأخبار... (222/2)

(7) - المعجم الأوسط (505/2)

(8) - التمهيد (195/17)

1/ حالة رواته حيث قال: "وقد أثنى ابن معين على عبد الرحمن بن القاسم في حديثه ووثقه، وكان النسائي يثني عليه أيضا في نقله عن مالك لحديثه، ولأعلمهم يختلفون في ثقته، وقد صرح بتوثيقه له -عبد الرحمن- وأصبغ -الراوي عنه- فقال: "وأصبغ والقاسم ثقتان فقيهان" (1)

2/ حال الإسناد، فقال: "ولم يرو هذا الحديث عنه -عن عبد الرحمان- عن نافع بن أبي نعيم ويزيد بن عبد الملك إلا أصبغ بن الفرّج"، وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن نافع إلا عبد الرحمن" (2)

فالحديث بهذا الإسناد قد تفرد به أصبغ بن الفرّج عن ابن القاسم وقد وثقهما -رحمه الله-.

أما نافع بن أبي نعيم القاري، فقد قال فيه أبو عمر: "أحمد بن حنبل كان لا يرضى نافع بن أبي نعيم القاري، وخالفه ابن معين فيه، فقال: هو ثقة، وقال أحمد بن حنبل: هو ضعيف منكر الحديث" (3)

وقال النسائي: "ليس به بأس" (4) وسئل عنه أبو حاتم فأجاب: "صدوق صالح الحديث" (5) وقال ابن حجر: "صدوق ثبت في القراءة" (6) وذكره ابن عدي في الكامل فقال: "لم أر في أحاديثه شيئا منكرا فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به" (7) وذكره ابن حبان في الثقات (8)

فالقول إذا بضعفه وإنكار حديثه قد تفرد به الإمام أحمد، وكان قد نقل ابن عبد البر تصحيح ابن السكن لروايته فقال: "وقد صحّ ابن السكن في هذا الباب أيضا حديث أبي هريرة" (9)

وأقرّ هذا التصحيح فقال: "فصحّ الحديث بنقل العدل على ما ذكر ابن السكن" (10)

فيترجح أنّ مراده بقوله هذا الحديث: "حسن، صالح" تصحيح الحديث، وذلك لأمرين:

- 1- حمل ابن حجر له على الصحة حيث قال: "صحّحه الحاكم من هذا الوجه -عن نافع ويزيد- وابن عبد البر" (11)
- 2- إضافته لفظة "صحيح" إلى قوله: "صالح" في نسخة أخرى، أشار إليها المحقق (12).

بناء على كل ما سبق يمكن القول أنّ مراد أبي عمر بقوله في حديث أبي هريرة: "حسن، صالح" الصحة، وقد

(1)- الاستذكار (32/3)

(2)- المعجم الأوسط (506/2)

(3)- المصدر السابق (32/3)

(4)- المزي: تهذيب الكمال (282/29)

(5)- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (457/8)

(6)- تقريب التهذيب (238/2)

(7)- (51/7)

(8)- (532/7-533)

(9)- المصدر السابق (31/3)

(10)- المصدر السابق (32/3)

(11)- تلخيص الحبير (134/1)

(12)- التمهيد (195/17)، هامش (3)

صحّحه أيضا الحاكم فقال: "هذا حديث صحيح" (1) وابن حبان (2) وقال ابن حجر -نقلا عنه- : "هذا حديث صحيح سنده، عدول نقلته" (3)

الحديث الرابع:

حديث أبي سعيد الخدري وأنس بن مالك -رضي الله عنهما- أنّ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "لاتوطأ حامل حتى تضع ولا حائل (4) حتى تحيض"

تخريج الحديث:

أما حديث أبي سعيد الخدري فقد أخرجه الحاكم (5) وأبوداود (6) والبيهقي (7) -في رواية- من طريق عمرو بن عون عن شريك عن قيس بن وهب عن أبي الوداك عنه به نحوه. وفي -رواية ثانية- أخرجه البيهقي (8) من طريق محمد بن سعيد عن شريك عن مجالد بن سعيد عن أبي الوداك عنه به نحوه. وأخرجه أحمد (9) من طريق يحيى بن إسحاق عن شريك عن أبي إسحاق عن أبي الوداك عنه به نحوه.

وأما حديث أنس بن مالك فلم أقف عليه بهذا اللفظ في أحد من كتب السنة -مما يتيسر لي مراجعته- وأخرجه البخاري (10). بمعناه من فعل النبي -صلى الله عليه وسلم- عنه أنّه قال: "قدم النبي -صلى الله عليه وسلم- خبير فلما فتح الله عليه الحصن ذكر له جمال صفية بنت حيّ بن الأخطب، وقد قتل زوجها وكانت عروسا، فاصطفاه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لنفسه فخرج بها حتى بلغنا سد الروحاء (11) حلّت فبنى بها، ثمّ صنع حيسا (12) في نطع (13) صغير ثم قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : "آذن من حولك"، فكانت تلك وليمة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-"

(1)- المستدرک (138/1)

(2)- الإحسان (222/2)

(3)- تلخیص الحبر (134/1)

(4)- الحائل: الأنثى التي لاتحمل، ضد الحامل، قلعة حي: معجم لغة الفقهاء (171)

(5)- المستدرک، کتاب: النکاح (195/2)

(6)- السنن، کتاب: النکاح، باب: في وطء السبايا (248/2)

(7)- السنن الکبری، کتاب: العدد، باب: استبراء من ملک الأمة (449/7)

(8)- السنن الکبری، کتاب: السير، باب: المرأة تسبی مع زوجها (124/9)

(9)- المسند (100،99/22)

(10)- الصحيح، کتاب: البيوع، باب: هل يسافر بالجارية قبل أن يستبرأها (43،42/3)

(11)- سد الروحاء : ذكر ابن الكلبي فقال: لما رجع تبع من قتال أهل المدينة يريد مكة نزل بالروحاء فأقام بها وأراح فسمّاها الروحاء، ياقوت الحموي: معجم البلدان (87/3)

(12)- حيساً: الحيس، الأقط يخلط بالتمر والسمن، ابن منظور: لسان اللسان (309/1)

(13)- نطع: هو بساط من الجلد. ابن منظور: المصدر نفسه (626/2)

قال ابن عبد البر:

"وقد روي بذلك -النهي عن وطء المرأة وفي بطنها جنين لغيره- من أخبار الآحاد العدول عن النبي -صلى الله عليه وسلم- حديثان، أحدهما من حديث أبي سعيد الخدري والآخر من حديث أنس... وكلاهما طريقه صالح حسن محتج بمثله" (1) من غير ذكر لسنديهما.

وقد صرح بإسناد حديث أبي سعيد في موضع آخر فقال: "رواه شريك عن قيس بن وهب عن أبي الوداك عن أبي سعيد" (2)

وأما حديث أنس فالراجح أنه المذكور سالفًا من رواية البخاري، غير أنه -رحمه الله- قد أورد لفظ أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- لأنه جاء صريحًا في النهي عن وطء المرأة وتلك حالها، وأكد ذلك ابن حجر فقال: "أن الصريح في هذا الحكم حديث أبي سعيد هذا" (3)

وقد نسب -رحمه الله- اللفظ لهما جميعًا -أبي سعيد وأنس- لأنّ حديثيهما يشتركان في المعنى، إلا أنه استغنى عن حديث أنس لما يقتضيه مقام الاستدلال من قوة وجه الاستشهاد في حديث أبي سعيد، ويؤكد ذلك قوله في موضع آخر: "وروي من حديث جابر وأنس، ورويف بن ثابت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- نحوه" (4) إذ تفيد لفظة "نحوه" الاشتراك في المعنى دون اللفظ (5)

وحديث أنس -رضي الله عنه- هذا قد ثبتت صحته، الأمر الذي يرجح حمل قول أبي عمر: "صالح حسن" على الصحة، وقد اشترك معه في هذا الحكم حديث أبي سعيد الخدري مما يفيد تصحيحه له أيضًا بالتبع. وإلى صحته ذهب الحاكم فقال: "هذا صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه" (6) وصححه الألباني (7) وأحمد شاكر (8)

الحديث الخامس:

قال أبو عمر: "حدثنا إبراهيم بن شاكر ومحمد بن إبراهيم قالوا: ثنا محمد بن أحمد بن يحيى، ثنا محمد بن أيوب، ثنا أحمد بن عمرو البزار، ثنا يوسف بن سليمان، ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن بلال بن الحارث المزني (9) عن أبيه أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قطع لبلال بن الحارث المزني معادن

(1) - التمهيد (279/18)

(2) - المصدر نفسه (141/3)

(3) - فتح الباري (424/4)

(4) - المصدر السابق (141/3)

(5) - السخاوي: فتح المغيث (259/2-264) فصل إذا قال الشيخ: "مثله أو نحوه"

(6) - المستدرک (195/2)

(7) - إرواء الغليل (200/1)

(8) - تحقيقه على مسند أحمد (100،99/22)

(9) - ذكر في التمهيد: "وهذا الحديث رواه الدراوردي عن ربيعة بن بلال بن الحارث المزني عن أبيه" (238/3)

- وذكره الحاكم والبيهقي عن عبد العزيز عن ربيعة عن الحارث بن بلال بن الحارث عن أبيه، المستدرک (404/1)، السنن الكبرى (152/4) ولعله سقطت لفظة: "عن الحارث" لذلك كتبت: ربيعة بن بلال بدل ربيعة عن الحارث بن بلال.

القبليّة (1) وهي من ناحية الفرع، فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلى اليوم إلا الزكاة".

تخريج الحديث:

حديث ربيعة عن بلال بن الحارث المزني عن أبيه أخرجه الحاكم (2) والبيهقي (3) من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي عنه به نحوه.

وأخرجه مالك (4) عنه مرسلًا.

قال ابن عبد البر:

"وإسناد ربيعة فيه صالح حسن" (5)

وفي هذا تخصيص لإسناد ربيعة بهذا الحكم، وقد ذكره من طريق يوسف بن سليمان عن عبد العزيز الدراوردي.

- أمّا يوسف بن سليمان الباهلي المازني فقد قال فيه أبو حاتم: "شيخ" (6) وقال النسائي: "مشهور لا بأس به" (7)

وذكره ابن حبان في الثقات (8) وقد تابعه نعيم بن حماد وهو راو مختلف فيه، كذلك قال الذهبي (9)

وقال ابن عدي: "أثنى عليه قوم وضعفه قوم"، وكان قد تتبع مجموعة أحاديث له فقال: "وعامة ما أنكر عليه هو هذا الذي ذكرته، وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيماً" (10) ولم يذكر ضمنها هذا الحديث.

وقال ابن حجر: "صدوق، يخطئ كثيراً، فقيه، عارف بالفرائض" (11)

- وأمّا ربيعة بن أبي عبد الرحمن المدني وعبد العزيز الدراوردي فقد وثقهما أبو عمر فقال -في الأول-: "مدني،

تابعي، ثقة" (12) وقال -في الثاني-: "صدوق، ولكن حفظه ليس بالجيد عندهم" (13)، وقال الذهبي: "صدوق، من

علماء المدينة، غيره أقوى منه" (14)، وقال ابن حجر: "صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ" (15).

(1)- القبليّة: سراً فيما بين المدينة، وينبع مايسال منها إلى ينبع سمي بالغور، وماسال منها إلى أودية المدينة سمي بالقبليّة، وحدّها من الشام ما بين الحت، وهو جبل من جبال بني عرك من جهينة، وما بين شرف السيلة أرض يطأها الحاج، وفيها جبال وأودية. ياقوت الحموي: معجم البلدان (349/4)، ابن الأثير: النهاية (286/1)

(2)- المستدرک، کتاب: الزكاة، باب: تحريم الصدقة على بني هاشم (404/1)

(3)- السنن الكبرى، کتاب: الزكاة، باب: زكاة المعادن... (152، 151/4)

(4)- الموطأ، کتاب: الزكاة، باب: زكاة المعادن (166)

(5)- التمهيد (238/3)

(6)- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (224/9)

(7)- المزي: تهذيب الكمال (433/32)

(8)- (282/9)

(9)- الكاشف (207/3)

(10)- المزي: المصدر السابق (479/29)

(11)- تقريب التهذيب (250/2)

(12)- المصدر السابق (1/3)

(13)- المصدر السابق (24/5)

(14)- ميزان الاعتدال (633/2)

(15) المصدر السابق (607/1)

- وأما الحارث بن بلال المزني، فقال ابن حجر فيه: "مقبول" (1) هذا ولم يرد في كلام أبي عمر ما يفسر إطلاقه هذا، غير أنه قد ثبت في الأحاديث السالفة أنه أراد به الصحة، وفي بعض أسانيد الراوي الصدوق، مما يرجح تصحيحه لهذا الحديث أيضا .

وقد صحّحه أيضا الحاكم فقال: "قد احتج البخاري بنعيم بن حماد ومسلم بالدراوردي، وهذا حديث صحيح ولم يخرجاه" (2)

بناء على ماسبق، ومن خلال الدراسة السالفة لمختلف الأحاديث التي قال فيها ابن عبد البر: "صالح حسن" يمكن القول أن هذا الإطلاق يفيد عنده الصحة، ومما يعضد ذلك تفسيره لعبارة أبي داود: "وماسكت عنه فهو صالح"، قال: "كل ماسكت عليه أبوداود فهو صحيح عنده لاسيما إن كان لم يذكر في الباب غيره" (3).

الفرع الثاني: من حسن جيد

عبارة قالها ابن عبد البر -رحمه الله- في حديث واحد هذا نصه:

قال أبو عمر: "حدثنا خلف بن القاسم الحافظ، ثنا أبو بكر عبد الله بن محمد الخصيبي القاضي، ثنا محمد بن منصور أبو جعفر السائغ، ثنا محمد بن إسحاق المسيبي، ثنا أبو زمرة أنس بن عياض، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أنس بن مالك قال: ذكر خسف قبل المشرق، قالوا يارسول الله يخسف بأرض فيها مسلمون؟ قال: "نعم، إذا أكثر أهلها الخبث"

تخريج الحديث:

حديث أنس -رضي الله عنه- هذا أخرجه الطبراني في الأوسط (4) والصغير (5) من طريق محمد بن إسحاق المسيبي عن أنس بن عياض عن يحيى بن سعيد الأنصاري عنه به نحوه.

قال ابن عبد البر:

"وقد روى أنس بن مالك في هذا الباب حديثا جيّد الإسناد، حسن من رواية أهل المدينة" (6) ولم يرد حديث أنس هذا إلا بالإسناد المذكور أعلاه.

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد إلا أنس، تفرّد به المسيبي" (7)

(1)-تقريب التهذيب (173/1)

(2)- المستدرك (404/1)

(3)- النكت (143)، عبد النبي: منهج ابن عبد البر في الجرح والتعديل (236).

(4)- (500/2)

(5)- (42/1)

(6)- التمهيد (309/24)

(7)- المعجم الأوسط (500/2)

- أمّا يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني فوثقه النسائي (1) ومحمد بن سعد (2) وابن حجر (3) وذكره ابن حبان في الثقات (4)
- وأمّا أنس بن عياض بن ضمرة المدني فقد ذكره ابن عبد البر ضمن جملة من الرواة وصفهم بأنهم من الحفاظ (5) ووثقه ابن معين وابن عديّ (6) ومحمد بن سعد (7) وابن حجر (8)
- وقال أبوزرعة (9) والنسائي (10): "لابأس به"
- وأمّا محمد بن إسحاق المسيبي فقد وثقه صالح بن محمد الأسدي وإبراهيم بن إسحاق الصوّاف وعبد الباقي بن قانع (11) وذكره ابن حبان في الثقات (12) وقال ابن حجر فيه: "صدوق" (13)

فالحديث متصل من رواية الثقات، قال الهيثمي: "رجاله رجال الصحيح" (14) وللحديث شواهد تعضّد معناه (15) وبهذه العناصر الثلاثة: اتصال الإسناد، ثقة رجاله، وجود ما يعضّده، يصحّح الحديث.

هذا وقد صحّح أبو عمر الإسناد السالف عن ربيعة (16) وفيه الراوي الصدوق، وقد انطوى متنه على حكم من أحكام الزكاة، فمن باب أولى تصحيحه لهذا الحديث وهو في الفضائل التي نص مرارا - رحمه الله - أنه يتسامح فيها. ثمّ إنه - رحمه الله - قد حمل لفظة "أجود" في تعليق ابن السكن على حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - المذكور سالفا (17) على الصحة فقال: "وقد صحّح ابن السكن... حديث أبي هريرة... قال ابن السكن: "هذا أجود ماروي في هذا الباب" (18)

وعليه فإنّ قول ابن عبد البر في الحديث: "جيد حسن" تفيد الصحة .

(1) - المزني: تهذيب الكمال (356/31)

(2) - الطبقات: (424/5)

(3) - تقريب التهذيب (303/2)

(4) - (521/5)

(5) - التمهيد (169/2)

(6) - المزني: المصدر السابق (351/3)

(7) - المصدر السابق (502/5)

(8) - المصدر السابق (111/1)

(9) - ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (289/2)

(10) - المزني: المصدر السابق (352/3)

(11) - المزني: المصدر السابق (402/24)

(12) - (89/9)

(13) - المصدر السابق (54/1)

(14) - مجمع الزوائد (269/7)

(15) - ذكرها ابن عبد البر في الباب نفسه، التمهيد (310-304/24)

(16) - ص (158)

(17) ص (154)

(18) الاستذكار (31/3)

المبحث الثالث: الحسن عند ابن عبد البر ومدى حجّيته مع مقارنة بينه وبين ابن القطّان

بعدما بينت إطلاقات الحسن عند ابن عبد البر ومدلول الألفاظ المركبة عنده، حاولت من خلال هذا المبحث أن أحدد تصوّره "للحسن"، ومدى إمكانية الاحتجاج به، ثم مقارنة ذلك بما ذهب إليه ابن القطّان الفاسي - رحمه الله - في هذا، نظرا لما يجمعه وابن عبد البر من قرابة معرفية، أساسها اشتراكهما في البيئة العلمية خاصة والبيئة الاجتماعية عامة، ولما بين حده - ابن القطّان - في الحسن والتعريف الراجح من تقارب، مبرزة مواضع الاتفاق والاختلاف بينهما، ضمن المطلبين الآتيين:

. المطلب الأول: الحسن عند ابن عبد البر ومدى حجّيته.

. المطلب الثاني: مقارنة الحسن بين ابن عبد البر وابن القطّان.

المطلب الأول: الحسن عند ابن عبد البر ومدى حجّيته

تعد الدراسة السالفة التي تخللت المبحثين السالفين منطلقاً لتحديد تصور ابن عبد البر لمصطلح الحسن عنده ومدى الاحتجاج به في الأحكام والفضائل، وهذا ماسيتجلى من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: الحسن عند ابن عبد البر من خلال إطلاقاته

لم يصرح ابن عبد البر بمدلول الحسن عنده، ولاجملة العناصر التي يصدق عليها هذا المصطلح، غير أن تتبع صنيعه في الأحاديث التي حسنها قد سلط الضوء على جوانب كثيرة يمكن من خلالها تحديد بعض معالمه، والملاحظ أنه رغم قلة ورود هذا الاصطلاح في كتابه وندرة إطلاقه له فقد تعددت معانيه واختلفت لتشمل أنواعاً كثيرة من الأحاديث تم حصرها فيما يأتي:

1/ حديث الراوي المختلف فيه.

2/ الحديث المختلف في إسناده.

3/ الحديث المرسل.

4/ الحديث المعتضد.

5/ الحديث المنقطع.

6/ حديث الراوي المستور.

7/ حديث الراوي الضعيف.

8/ حديث الراوي المحتمل.

ويمكن تصنيف هذه الأنواع وفق صنيع أبي عمر صنفين:

- أما الصنف الأول فيشمل الإطلاقات الثلاثة الأولى، وميزاته:

أ/ حسن بعضه في الأحكام وبعضه في الفضائل.

ب/ حسنه بضوابط التزامها في الأحكام وتساهل في بعضها في الفضائل.

- وأما الصنف الثاني فيشمل الإطلاقات المتبقية، وميزاته:

أ/ حسن أحاديثه في الفضائل فقط.

ب/ التزم في بعضها بضوابط معينة - كما هو صنيعه في الراوي المحتمل - واستأنس بقرائن في البعض الآخر.

ج/ حسن بعضها في الأحكام معتضداً.

كما يمكن اعتبار هذين الصنفين قسمين للحديث الحسن عند ابن عبد البر، إذ يمثل القسم الأول: حديث الراوي المختلف فيه، والحديث المختلف في إسناده، والحديث المرسل.

ويمثل القسم الثاني: حديث الراوي المستور، وحديث الراوي المحتمل، وحديث الراوي الضعيف، والحديث المنقطع.

ولا يرتقي الثاني إلى الأول إلا بالاعتضاد.

الفرع الثاني: الاحتجاج بالحديث الحسن عند ابن عبد البر

إنّ ظاهر صنيع ابن عبد البر في تحسين الأحاديث يوحى باتساع الحيز الذي يشغله مصطلح "الحسن" عنده، حيث يمتد إلى ماهو عند الجمهور من قبيل الضعيف، غير أن المتأمل لمجالات التحسين ومتون الأحاديث يجد أنّ ابن عبد البر وإن كان قد وسع دائرة الحسن فإنه ضيق دائرة الاحتجاج وميّز في ذلك بين الأحكام والفضائل، فلم يحتج في الأولى إلا بأنواع ثلاثة من الأحاديث هي عناصر الصنف الأول، ولم يحتج فيها بالصنف الثاني إلا بما اعتضد من عناصره، في حين احتج في الثانية بجميع الأنواع.

ومن ثمّ كان اتساع مجال الاحتجاج بالحسن عنده في أحاديث الفضائل وهذا راجع أساساً إلى مذهبه في كيفية التعامل مع هذا القسم من الأحاديث والذي اعتبره مذهب جمهور العلماء، فقد صرّح في أكثر من موضع بتسامحه في قبولها وعدم الاعتبار فيها بما يعتبر من شروط في أحاديث الأحكام. فقال: "وأحاديث الفضائل لا يحتج فيها إلى من يحتج به" (1)

وقال أيضاً: "والفضائل يتسامح في أسانيدها" (2)

وحكى هذا الصنيع عن العلماء، فقال: "وأهل العلم مازالوا يسامحون أنفسهم في رواية الرغائب والفضائل عن كل أحد، وإنما كانوا يتشدّدون في أحاديث الأحكام" (3).

وكذلك قال: "... وهذا الإسناد عندهم ضعيف إلا أنّ الفضائل يروونها عن كل من رواها ولا يردونها" (4)

وفي سياق تبريره انفراد الإمام مالك برواية حديث مرسل قال: "... ولا أعرفه في غير الموطأ ومرسلاً ولا مسنداً، وهذا أحد الأحاديث التي انفرد بها مالك، ولكنها رغائب وفضائل، وليست أحكاماً، ولا بنى عليها في كتابه ولا في موطئه حكماً" (5)

هذا وقد علق -رحمه الله- تحسينه لجملة من الأحاديث. رغم أنّ الأصل فيها الضعف على كونها حوت فضيلة ولم

تحو حكماً فقال: "هذان الإسنادان حسنان وإن لم يكونا بالقويين فهي فضيلة لا حكم" (6)

غير أنّ هذا التسامح والتساهل ليس على إطلاقه فقد كان -رحمه الله- يلتمس القرائن وينظر في الملابسات المحتفة بالحديث لتأسيس حكمه عليه.

(1) - التمهيد (39/6)

(2) - المصدر نفسه (163/21)

(3) - المصدر نفسه (127/1)

(4) - المصدر نفسه (142/8)

(5) - المصدر نفسه (373/24)

(6) - المصدر نفسه (301/18)

المطلب الثاني: مقارنة الحسن بن عبد البر وابن القطان

بعد التصور السالف لحد الحسن عند ابن عبد البر وحجّيته، سأحاول من خلال هذا المطلب إبراز نقاط الاتفاق والاختلاف بينه وبين ابن القطان (1) - رحمه الله - باعتبارهما إمامي مدرسة الحديث بالأندلس، وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: الحسن عند ابن القطان

قال - رحمه الله -: « ونعني بالحسن ماله من الحديث منزلة بين منزلي الصحيح والضعيف ويكون الحديث حسنا هكذا:

- إمّا بأن يكون أحد رواته مختلفا فيه، وثقه قوم وضعّفه آخرون، ولا يكون ماضع به جرحا مفسّرا، فإنّه إن كان مفسرا، قدم على توثيق من وثقه وصار به الحديث ضعيفا.
- وإمّا بأن يكون أحد رواته، إمّا مستورا وإمّا مجهول الحال... وأمّا في المساتير يعثر بعد البحث على التحريج فيهم فإن كان مفسّرا فالخير ضعيف، لوجوب تقديم جرح المجرح على تعديل المعدّل، وإن كان غير مفسر فالحديث حسن، للاختلاف في راو من رواته (2)

فالحسن عند ابن القطان مداره على صنفين من الأحاديث:

- أمّا الصنف الأوّل: فما كان من رواية راو مختلف فيه عدّله قوم وجرحه آخرون، جرحا غير مفسّر.
- وقد استشكل صاحب -علم علل الحديث- هذا القيد فقال: "وهذا بعينه هو مايعتبر في راوي الصحيح عند الجمهور، بل في رجال "الصحيحين" كما هو معروف، فإنه ما من راو اجتمع على توثيقه النقاد، ويمكن أن يقع الإجماع على الترك إذا كان الراوي معروفا بالكذب والوضع، أما الاجتماع على التعديل فقد اعتبر الذهبي ذلك - - - - - من مناقب مالك وحده، ولهذا اشتهروا في الجرح أن يكون مفسّرا ليؤخذ به فيمن سبق تعديله.

والنتيجة: أنّه إن اختلف النقاد في الراوي المعدل وكان جرحه مجملا فهذا هو راوي الصحيح، وفي رجال الصحيحين من هذا الضرب المات وإن كان الجرح مفسّرا بما يقدر فهو راوي الضعيف، فلم يبق مكان لراوي الحسن بين هذين. (3)

(1) - هو: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك ابن يحيى بن محمد ابن إبراهيم ابن خلصة ابن سماحة الفاسي المعروف بابن القطان وأن أصل أجداده من قرطبة بالأندلس. له اطلاع عظيم وتوسع في الرجال ويقظة وفطنة، قل من يجاريه في زمانه، أشهر كتبه: "كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام للإشبيلي". توفي سنة 628هـ. ابن بشكوال: الصلة (268)، ابن فرحون: الديباج المذهب (200)، الزركلي: الأعلام (321/4).

(2) - بيان الوهم والإيهام (26، 13/4)، باب ذكر أحاديث سكت عنها مصححا لها وليست بصحيحة.

(3) - إبراهيم بن الصديق: علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن بن القطان الفاسي، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: (1415هـ-1995م)، ج(2)، ص(387).

وقال أيضا : "... وهذا يؤيد الافتراض الذي بنينا عليه تعريف الحسن عند ابن القطان وأنه يريد الجرح المفسر لا الجرح المجمل لأن الجرح المجمل في الراوي المختلف فيه لا ينزل به عن درجة الصحة - كما تقدم - ويمكن أن تكون عبارة "الجرح المجمل" خطأ من الناسخ أو سبق قلم من المؤلف" (1)

وهو تأويل بعيد لتكرر هذه العبارة في أكثر من موضع وورودها في أكثر من مناسبة، ولعل الجواب عن هذا الإشكال قد حواه تعليقه على كلام ابن القطان في الجرح المفسر والجرح المجمل، حيث قال: "وهكذا سار في هذا الاتجاه الاجتهادي في تقويم الرواة، لا يقبل فيهم الجرح إلا إذا كان مفسرا، حيث يقدم الجرح المفسر على التوثيق، إلا أن تارة يلغي الجرح المجمل من الاعتبار وتارة يعتبر الحديث به حسنا خاصة إذا كثرت المجرّحون" (2)

فالأصل في الاعتبار بالجرح المجمل عنده أن يصدر عن جمع من النقاد يعدل عند بعض العلماء عدد المعدلين (3) ولذلك قال: "وثقه قوم وضعفه آخرون". (4) واصفا المجرّحين بالكثرة، مما يوقع في النفس من تعديله ريبة فيتوقف في أمره ويحسن حديثه بدل تصحيحه.

- وأما الصنف الثاني: فما كان من رواية راو مستور أو مجهول الحال.

والملاحظ أن تعريفه للحسن قد شمل عبارتين متناقضتين:

الأولى، قوله: "ونعني بالحسن الضعيف" وقد جاءت مطلقة فضفاضة، توحى بشساعة مفهوم الحسن عنده. والثانية، قوله: "ويكون الحديث حسنا هكذا" وقد جاءت مقيدة للأولى مضيقة لحد الحسن، حاصرة لعناصره في صنفين من الأحاديث فقط.

غير أنه لا يستبعد أن يكون قد قصد ذكر قسمين من الحسن مدللا على كل منهما بأهم عناصره. وهو افتراض يؤكد أنه أوفنده بحث مستفيض ودراسة وافية جادة لجملة ما حسنه ابن القطان وإبراز منهجه في التحسين من خلالها.

الفرع الثاني: مقارنة الحسن بينهما.

لقد تعددت إطلاقات الحسن عند ابن عبد البر لتشمل أنواعا من الحديث هي:

- حديث الراوي المختلف فيه.
- الحديث المختلف في إسناده.
- الحديث المرسل.
- الحديث المنقطع.
- حديث الراوي المستور.
- حديث الراوي المحتمل.

(1) - إبراهيم بن الصديق: علم علل الحديث (404/2)

(2) - المرجع نفسه (122/2)

(3) - محمد بن عبد النبي: منهج ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد (239)

(4) - بيان الوهم والإيهام (13/4)

- حديث الراوي الضعيف.

ولمقارنة صنيعة هذا بالحسن عند ابن القطان يجب الوقوف على رأي صريح أو عمل واضح في هذا، وهو أمر يعز وجوده بالتفصيل المطلوب والشمول المرغوب، وما وجد منه على ضربين:

أ/ إماما يغلب عليه الطابع التنظيري لمسائل اصطلاحية كالإرسال والاضطراب وما يتعلق بها من جواز أو عدمه -على حد تعبيره- وفي هذا من العموم ما يظفي على رأيه نوعا من الغموض، ففي الإرسال مثلا يقول -بعد عرضه لمختلف حالات الحديث المرسل- : "ونخلص من هذا أنّ الإرسال إنما يجوز إذا طوى الذي يرسل ذكر من هو عنده ثقة، وهو عند غيره كذلك" (1) هكذا من غير بيان لمراوده بلفظ "الجواز".

وقد أسفر البحث فيما حسنه ابن عبد البر من الأحاديث المرسلة على نتائج تفصيلية أساسها الواقع النقدي والميدان التطبيقي، وليس مجرد كلام تنظيري، فكثيرا ما تقصر النظرية أو القاعدة عن الاستيعاب الكلي لصنيع الناقد المنظر، لذلك كان من الصعب مقارنة آدائه في مثل هذه المسائل بصنيع ابن عبد البر فيها.

ب/ وإماما صريحا غير أنّه مقتضب يشوبه بعض اللبس كما سبق الإشارة إليه في تعريفه للحسن الذي حدد عناصره بـ: أحاديث الراوي المختلف فيه وأحاديث الراوي المستور ومجهول الحال، وكل منهما ينتمي إلى قسم من قسمي الحسن عند ابن عبد البر.

- أمّا الراوي المختلف فيه فقد سبق الحديث عنه وقد حسن له أبو عمر أحاديث في الأحكام وأخرى في الفضائل ملتزما في أحاديث الأحكام بشروط تسامح فيها في أحاديث الفضائل.

- وأمّا الراوي المستور فهو من لم تثبت عدالته... ممن روى عنه اثنان فأكثر (2)

وأما مجهول الحال فهو مجهول العين الذي لم يرو عنه إلا راو واحد ولم يعدل وقد حسن ابن عبد البر للمجهول حديثا في الفضائل، وآخر في الأحكام معتضدا مما يوحى بعدم حجّة حديث المجهول في الأحكام.

وإلى هذا أيضا ذهب ابن القطان فيما نقله عنه ابن حجر، حيث قال: "وقد صرح أبو الحسن ابن القطان أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب في كتابه "بيان الوهم والإيهام" بأن هذا القسم لا يحتاج به كله، بل يعمل به في فضائل الأعمال، ويتوقف عن العمل به في الأحكام، إلا إذا كثرت طرقه أو عضده اتصال عمل، أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر القرآن". (3)

ومما يلاحظ على هذا النص:

أولا: استشكل صاحب -علم علل الحديث- تصرف ابن القطان في الاحتجاج بالحسن فقال: "وتصرفه إزاءه -الحسن- غامض، متناقض، وغير واضح، وربما كان من أعوص مسائل كتابه" (4) ثم أورد نصوصا ظاهرها التناقض والتعارض، إذ منها ما يدعو إلى التوقف فيه، وتمثل في هذا النص الذي نقله عنه ابن حجر -رحمه الله-، ومنها ما يمنع

(1) - بيان الوهم والإيهام (99/2)

(2) - المصدر نفسه (13/4)

(3) - النكت (126)

(4) - إبراهيم بن الصديق (394/2)

الاحتجاج به، كما جاء ذلك في كلامه عن رواية المستور والاحتجاج بها، حيث قال: "والحق في هذا هو أنه لا تقبل روايته، ولو روى عنه جماعة ما لم تثبت عدالته". (1)

ومنها ما يميز الاحتجاج به مطلقا كما هو مصرح به في كلامه عما أغفله عبد الحق من زيادات في الأحاديث مفسرة أو مكملة أو متممة، حيث قال: "ونحن لم نتعرض لذكر ما تركه من الحديث في الأحكام التكليفية، فإن هذا لو تتبع لم يصح لكثرة أن يكون بابا في كتاب، بل كتابا قائما بنفسه، وإنما المقصود في هذا الباب من الزيادات ما يكون تفسيراً لمحمّل، أو تميم معنى ناقص، أو مكمل له على وجه، وقد يكون ما يورد في هذا الباب زيادة في الحكم المقصود بيانه من روايه في ذلك الحديث، وقد يكون من غيره ولم نذكر من ذلك إلا ما هو صحيح أو حسن، أما الضعيف فكثير لم نعرض له" (2)

يقول صاحب -علم علل الحديث-: "فهذا يعطي أنّ الزيادة إذا كانت حسنة الإسناد تضاف إلى الصحيح، فتتم الحكم التكليفي وتبينه وتفسره، فيلحق الحسن بالصحيح في العمل والاحتجاج، وهو يعتبر أنّ الزيادة إذا كانت في معنى آخر فكأنها حديث آخر، فمادام قد قبلها متممة أو مفسرة فعليه أن يقبلها مستقلة، وإذا قبلها مستقلة، كان قد قبل الاحتجاج بالحسن" (3)

إنّ هذه النصوص وإن كان ظاهرها يوحي بالتضارب والتعارض فإنّ الجمع بينها ممكن على ضوء النص الأول الصريح في بيان مذهبه في الاحتجاج بالحسن، والداعي إلى الاعتبار بمقتضى الأحاديث وما تنطوي عليه من أحكام أورغائب. فرواية المستور الأصل فيها عنده الرد، وعدم الاحتجاج بها في الأحكام، إلا إذا اعتضدت بأحد العواضد التي نص عليها، وإنما تسومح فيها في الفضائل، كما تسامح غيره في رواية الأحاديث الضعيفة، وليس في هذا ما يعارض نقله السابق في رواية المستور

وأما الزيادة الحسنة التي يحتج بها في الأحكام، فقد جاءت من طريق هو عنده حسن قد ثبت أصله -الخالي من الزيادة- من طريق آخر صحيح، وهو ما أشار إليه بقوله: "وقد يكون ذلك زيادة في الحكم المقصود بيانه من روايه في ذلك الحديث، وقد يكون من غيره" (4)

وتعدد طرق الحديث وكثرتها معضد له، ومؤهل للعمل به حسب شرطه -ابن القطّان- في الاحتجاج بالحديث الحسن في الأحكام، ومن ثم فليس ثمة تعارض بين النقول.

أما النص الذي اعتبره إبراهيم بن الصديق أصرح في الدلالة على ترك الاحتجاج بالحسن باعتبار ما فهمه منه، وقد جاء فيه: "وقد كنت شرعت في باب أذكر فيه ما ترك ذكره من الأحاديث الصحاح المفيدة أحكاماً لأفعال المكلفين، لست

(1) - بيان الوهم والإيهام (13/4)

(2) - المصدر نفسه (581/5)

(3) - إبراهيم بن الصديق (396/2)

(4) - المصدر السابق (581/5)

أعني ماترك من حسن أو ضعيف ... (1) حيث أوله على أن الحسن لا يفيد أحكاما لأفعال المكلفين، غير أنني أراه تأويلا بعيدا لا ينسجم وسياق عبارته، فقله: "... أذكر فيه ماترك ذكره من الأحاديث الصحاح المفيدة أحكاما لأفعال المكلفين، لست أعني ماترك من حسن أو ضعيف"، لا يفيد حصر أحاديث الأحكام في الأحاديث الصحيحة فقط.

وفي عبارة: "لست أعني ماترك من حسن أو ضعيف"، ما يؤكد ذلك من وجهين:

1/ أنها تفيد وجود أحاديث حسان في الأحكام لم يتركها بل احتج بها.

2/ أن الترك لا يعني الرد وعدم القبول مطلقا، فقد يكون مراده بهذا اللفظ إغفال ذكرها.

ثم إن الحسن قد يطلقه، غير أنه لا يحتج به في الأحكام، إلا بالشروط التي نص عليها.

هكذا - في نظري - ينتفي كل تعارض من ظاهر هذه النصوص، على أن يظل نص ابن حجر المنقول عن ابن القطان هو المعتمد في مسألة الاحتجاج بالحسن عنده، لأنه جاء في مقام التنظير لها خاصة، صريحا في هذا المقام.

ثانيا: ظاهره - نص ابن حجر - يوحى بأن ابن القطان يسوي في حكمه بين الراوي المختلف فيه والراوي المستور، وهو تصرف مستبعد، إذ كيف يسوي بين راو عدله قوم وضعفه آخرون، وراو لم يرد فيه تعديل أصلا وكان - رحمه الله - في تعريفه للحسن قد فصل بينهما، وصرح في مناسبة أخرى بوجوب التفريق بينهما فقال: "ويسترق الأمر في هذا، في حق من وثقه موثق أو موثقون، ومن هو من المساتير، فإنه إذا جرح من قد وثقه قوم بجرح غير مفسر لم ينبغ أن يسمع فيه ذلك الجرح ما لم يفسر، فإنه لعله قد جرحه بما لا يراه غيره تجريحا، أما في المساتير، فإننا قد كنا تاركين لروايتهم للجهل بأحوالهم، فكيف وقد سمع فيه التجريح" (2)

إضافة إلى أن كل من حسن للراوي المختلف فيه لم ينزل بحديثه عن مرتبة الحسن لذاته، لأجل ذلك يمكن القول أن ابن القطان إنما يقصد بكلامه هذا حديث الراوي المستور ومجهول الحال دون غيرهما.

بناء على ما سبق يمكن القول أن ثمة تقاربا كبيرا بين منهج ابن عبد البر في التحسين، والحسن عند ابن القطان، وإن كانت تطبيقاته عند الأول أوسع مجالا وأكثر شمولا، أما في حكم الاحتجاج به، فثمة توافق بالغ، إذ مبناه عند كليهما النص الحديثي، وقد يكون للمناخ العلمي المشترك دورا في توحد رأيهما في هذا.

وهذه النتيجة إنما كانت بناء على دراستين مختلفتي المنهج، فالأولى أساسها الواقع النقدي، والثانية أساسها النص النظري - مختلف في فهمه وتأويله - والتي لم يتوصل فيها صاحبها إلى نتائج قطعية، ولعله لو توحد المنهج في الدراستين لكانت النتائج أكبر دقة وأبلغ فائدة.

(1) - بيان الوهم والإيهام (15/2)

(2) - المصدر نفسه (27، 26/4)

الخاتمة

لقد أسفرت مسيرتي مع هذا البحث عن جملة نتائج حصرتها في النقاط الآتية:

-أولاً: يجمع ابن عبد البر في انتقاده للأحاديث بين الجوانب الحديثية لها والجانب الفقهي فيها، حيث يؤسس حكمه على النظر في الإسناد وموضوع المتن معاً، ولعل ذلك يرجع إلى ما اجتمع عنده من ملكة حديثية عالية جعلت منه أحد النقاد الحذّاق، وحافظاً للمغرب وإماماً للأندلس، وأخرى فقهية بوأته مرتبة الاجتهاد في المذهب المالكي.

-ثانياً: اتساع مفهوم الحسن عند ابن عبد البر حيث تعددت إطلاقاته واختلفت مدلولاته فشملت التحسين بمعناه اللغوي، والحسن بمعنى الصحيح والحسن بمعناه الاصطلاحي.

- ثالثاً: تميز تصور ابن عبد البر للحسن الاصطلاحي بالشمولية والاتساع، إذ أطلقه على سبعة أصناف للحديث، هي: حديث الراوي المختلف فيه، الحديث المختلف في إسناده، الحديث المرسل، الحديث المنقطع، حديث الراوي المجهول، حديث الراوي المحتمل، حديث الراوي الضعيف، ملتزماً في ذلك بضوابط، مراعيًا لما قد يحتف بالحديث من ملابسات وقرائن.

- رابعاً: يمكن القول أن الحسن عند ابن عبد البر قسمان:

- القسم الأول: ويضم حديث الراوي المختلف فيه، الحديث المختلف في إسناده والحديث المرسل.
- القسم الثاني: ويضم الحديث المنقطع، حديث الراوي المجهول، حديث الراوي المحتمل، وحديث الراوي الضعيف.

ولا يرتقي الثاني إلى الأول إلا بالاعتضاد.

-خامساً: الاعتضاد عند ابن عبد البر قد يكون بين حديثين من درجة واحدة، كأن يعتضد ضعيف بضعيف مثله فيرتقي إلى درجة الحسن.

- سادساً: يضيق ابن عبد البر مجال الاحتجاج بالحسن، فلا يحتج في الأحكام إلا بالقسم الأول من الحسن عنده -السالف الذكر- ولا يحتج بالقسم الثاني إلا إذا اعتضد.

- سابعا: يعد ابن عبد البر متساهلا في تحسين عناصر القسم الثاني من الحسن عنده وإن اقتصر في الاحتجاج بها على الفضائل فقط، وذلك لصريح دعوته في أكثر من موضع إلى وجوب التسامح فيما لم يتعلق به حكم مالم يتعارض وأصل من أصول الشريعة أو نص ثابت من كتاب أو سنة، ولا يعتبر هذا تفرد في التصور أو شذوذ عن منهج المحدثين لما يقوم عليه هذا الأخير أيضا من تساهل في أحاديث الفضائل وتشدد في أحاديث الأحكام، غير أن هذه الأصناف في اصطلاحهم ضعيفة.

- ثامنا: لم يعتبر ابن عبد البر اضطراب الثقات واختلافهم في رواية الحديث أو إرسالهم له علة قاذحة أو سبب مضعف للحديث كما هو مذهب الجمهور، بل نهج في ذلك منهجا متوسطا يقوم على تحسين أحاديث هؤلاء بضوابط التزامها فيما كان منها أحكاما وتسامح فيما كان منها فضائلا.

- تاسعا: كانت الرحلة في طلب العلم عمادا للكثير من العلماء وسببا رئيسيا فيما حصلوه من علوم وما بلغوه من مقامات، غير أن ابن عبد البر قد ضاهى الجميع مكانة وفاق الكثير علما، وهو الذي لم تطأ قدماه غير أرض الأندلس، فكيف به لوارثه عنها؟

- عاشرا: لقد كانت للمغاربة عامة ولابن عبد البر خاصة جهودا في السنة لا يمكن إنكارها، ونظرات في الحديث نقدية دقيقة أساسها الواقع والمنطق لا يمكن تجاهلها، فيجب الوقوف عندها والاعتبار بها.

- إحدى عشر: تلمس في شخصية ابن عبد البر وأنت تعيش أفكاره وتقرأ تعليقاته وأقواله، أدبا جما وتواضعا بالغا وعلما غزيرا، وذكاء حاداً وذاكرة قوية وبديهة حاضرة.

- إثنا عشر: إن مصاحبتى لكتاب التمهيد مدة هذا البحث لفتت انتباهي إلى أهمية هذا السفر وتميزه بما يحويه بين دفتيه من كنوز ونكت علمية ثمينة سواء على مستوى نظراته الحديثة أو اجتهاداته الأصولية أو اختياراته الفقهية أو تأصيلاته اللغوية، تحتاج لتجليتها وإبرازها إلى جهود الباحثين المخلصين وعنايتهم الجادة، ولعل أولى الخدمات الواجب تقديمها لهذا المصنف، إعادة تحقيقه من جديد تحقيقا علميا دقيقا بتخريج عامة الأقوال الواردة فيه، وفهرسة شاملة لجميع جزئياته في مختلف الفنون التي حواها هذا الكتاب الفريد شكلا ومضمونا.

﴿ وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ﴾

الفهارس

فهرس الأحاديث

فهرس غريب الحديث

فهرس الأبيات الشعرية

فهرس الرجال

فهرس الأماكن والبلدان

فهرس إطلاقات الحسن عند ابن عبد البر في التمهيد

فهرس الألفاظ المركبة عند ابن عبد البر في التمهيد

فهرس الأحاديث المرفوعة التي حسنها ابن عبد البر في التمهيد

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الأحاديث

رتبت الأحاديث المدروسة حسب حروف المعجم دون اعتبار "ال" التعريف، مؤردة
تعليق ابن عبد البر عليها وموضع ورودها في التمهيد والاستذكار.

الحديث	الراوي	تعليق ابن عبد البر	التمهيد	الاستذكار	الصحيفة
-أ-					
"اختضبوا وفرقوا..."	عبد الله بن عمر	إسناد حسن	(76/6)	(71/27)	139
"إذا انقطع شسع أحدكم..."	جابر بن عبد الله	حديث حسن	(178/18)	(195/26)	94
"إذا صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها..."	سهل بن أبي حنيفة	حديث حسن	(195/4)	(171/6)	110
"أمرنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن نستشرف العين والأذن..."	علي بن أبي طالب	حسن الإسناد	(173/20)	(127/15)	127
"أن رجلا جاء مسلما على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-..."	عبد الله بن عباس	حسن الإسناد	(19/12)	(340/16)	104
"أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قام على قبر..."	عبد الله بن عباس	حديث حسن	(269/23)	(305/8)	90
"إن شئتم سألتهموني..."	علي بن أبي طالب	حديث حسن	(21/21)		89
"أنفست؟ قالت: قلت نعم..."	أم سلمة	حسن صحيح	(165/3)		143
-ج-					
"جعل بينه وبين جدار الكعبة ثلاثة أذرع"	بلال بن رباح	حديث حسن	(197/4)	(172/6)	95
-خ-					
"الخليل معقود في نواصيها الخير..."	عروة بن الجعد	حديث حسن	(99/14)	(304/14)	93
-ر-					
"رؤية الهلال تلزم فقط أهل البلد..."	عبد الله بن عباس	حديث حسن	(358/14)		94

الحديث	الراوي	تعليق ابن عبد البر	التمهيد	الاستذكار	الصحيفة
-ز-					
"زينوا الإسلام بخصلتين..."	معاذ بن جبل	إسناد حسن	(142/21)	(130/26)	132
-س-					
"السواك مطهرة للفم..."	عائشة	إسناد حسن	(301/18)		137، 108
-ط-					
"طوبى لك يا عثمان..."	عائشة	صالح حسن	(223/21)	(412/8)	150
-ف-					
"فأمره بأكلها..."	عطاء بن يسار	حديث حسن	(151/5)	(225/15)	125
-ق-					
"قطع لبلال بن الحارث معادن القبيلة..."	بلال بن الحارث	صالح حسن	(238/3)	(55/9)	156
-ك-					
"كان بين مقام النبي -صلى الله عليه وسلم- وبين القبلة ممر عنز"	سهل بن سعد	حديث حسن	(197/4)		92
"كان يسلم من الصلاة تسليمتين"	عبد الله بن عمر	حديث حسن	(189/16)	(302/4)	96
-ل-					
"لا توطأ حامل حتى تضع..."	أبو سعيد الخدري	صالح حسن	(279/18)	(178/16)	155
"لا يغلق الرهن..."	وأنس بن مالك	صالح حسن	(430/6)	(95/22)	151
"لا إلا مثلاً بمثل"	أبو هريرة	صحيح حسن	(106/24)		144
"لتتركن المدينة على أحسن ما كانت..."	فضالة بن عبيد	رواية حسنة	(122/24)	(26/29)	99
"لكل دين خلق..."	أبو هريرة	إسناد حسن	(142/21)	(130/26)	132

الحدث	الراوي	تعليق ابن عبد البر	التمهيد	الاستدكار	الصحيفة
"اللهم إني أسألك فعل الخيرات ..."	عبد الرحمن بن عائش	حديث حسن	(321/24)	(171/8)	118
"ليس فيما دون خمسة أو ساق صدقة ..."	الحضرمي أبو هريرة	إسناد حسن	(135/20)	(11/9)	98
"ليلة القدر في العشر البواقي ..."	عبادة بن الصامت	حديث حسن غريب	(374/24)	(343/10)	147
-م-					
"مارئي الشيطان يوما ..."	طلحة بن عبيد الله	حديث حسن	(116/1)	(335/13)	121
"ما أحرز الولد أو الوالد فهو لعصته ..."	عمر بن الخطاب	صحيح حسن غريب	(62/3)		146
"من أفضى إلى فرجه ..."	أبو هريرة	حسن صالح	(195/17)	(31/3)	153
"من أين لكم هذا؟ ..."	جابر بن عبد الله	حديث حسن	(251/3)	(161/16)	113
"من رآني في المنام ..."	أنس بن مالك	حسن الإسناد	(282/1)		93
"من قال كل يوم مائة مرة لا إله إلا الله ..."	جعفر بن محمد عن أبيه عن جدّه	حديث حسن	(55/6)		140
-ن-					
"نعم، إذا أكثر أهلها الخبث"	أنس بن مالك	جيد حسن	(309/24)	(372/27)	158
"نودي أنّ الصلاة جامعة ..."	الحسن البصري	حديث حسن	(41/8)		124، 123
"نعم، في المؤمن من يكون جباناً ..."	صفوان بن سليم	حديث حسن	(253/16)	(354/27)	126
-هـ-					
"هذه قبور أصحابنا ..."	طلحة بن عبيد الله	حسن الإسناد	(247/20)	(173/2)	135، 134
-و-					
"ويل للأعقاب من النار"	عائشة	حديث حسن	(247/24)		115

الحديث	الراوي	تعليق ابن عبد البر	التمهيد	الاستذكار	الصحيفة	
-ي-						
"يا أبا مويهبة إنّي قد أمرت أن أستغفر لأهل البيع..."	أبو مويهبة	حديث حسن	(111/20)	(415/8)	105	
"يجزئ عن الجماعة إذا مرت أن يسلم أحدهم..."	علي بن أبي طالب	حديث حسن	(290/5)	(134/27)	101	
"يكفر السنة الماضية والباقية..."	أبو قتادة الأنصاري	حسن صحيح	(162/21)		144	

فهرس غريب الحديث

رُتبت الألفاظ الغريبة حسب حروف المعجم دون اعتبار "ال" التعريف.

اللفظ	الصحيفة
-ع-	
العوافي	99
العيبة	114
-غ-	
غرارة	113
-ف-	
فرقوا	139
فوجأ	125
-ل-	
لا يغلق الرهن	151
لقحة	125
-م-	
محنة	135
-ن-	
نستشرف العين والأذن	127
نطع	155
-و-	
وتدا	125
-ي-	
يرعى ظهرنا	114
يزع	121

اللفظ	الصحيفة
-أ-	
اختضبوا	139
أدحر	121
الأعقاب	115
أواق	98
أوساق	98
-ج-	
جرو قثاء	113
-ح-	
حائل	155
حيسا	155
-خ-	
خلقا	114
الخميلة	143
-ذ-	
ذود	98
-س-	
سواري	99
-ش-	
شع	94
-ص-	
الصنعة	89

فهرس الأيات الشعرية

مرتبة حسب ترتيب صفحات الرسالة.

الآيات	القائل	الصحيفة
قصدت إليك من شرف وغرب وتعطفك المكارم نحو أصل فإن جدتم به من بعد عفو فوعدك كي يسكن خفق قلبي	ابن عبد البر	7
تجاف عن الدنيا وهون لغدها وسارع بتقوى الله سرا وجهرة ولا تنس شكر الله في كل نعمة فدع عنك ملاحظ فيه لغافل وشح بأيام بقين قلائل ألم تر أن العمر يمضي سريعا	ابن عبد البر	9
سمير فوادي مذ ثلاثين حجة بسطت لكم فيه كلام نبيكم وفيه من الآداب ما يهتدى به	ابن عبد البر	(31،26)

فهرس الرجال المتجر لهم

رتبت أسماءهم حسب حروف المعجم دون اعتبار للفظه "أبو"، "ابن"،
و"ال" التعريف.

الاسم	الصحيفة
حجة بن عدي	129
حسين المعلم	147
حنش السبائي	145
-خ-	
خالد بن معدان	149,133
-د-	
داود بن الحصين	138
داود بن خالد بن دينار	135
-ر-	
ربيعه بن أبي عبد الرحمن	157
-ز-	
زيد بن أسلم	125,114
-س-	
سعيد بن خالد الخزاعي	102
سفيان بن عيينة	112
سماك بن حرب	104
سهيل بن أبي صالح	98
-ش-	
شبابه بن سوار	152

الاسم	الصحيفة
-أ-	
أبو خيثمة	91
إبراهيم بن إسماعيل	137
أحمد بن داود الحراني	90
آدم بن إياس	133
أصبع بن الفرغ	154
أنس بن عياض	159
أيوب بن عتبة	120,116
-ب-	
بحير بن سعد	149
بقية بن الوليد	148
بكير بن الأشج	145
-ث-	
ثور بن يزيد	133
-ج-	
ابن جريج	97
-ح-	
الحارث بن بلال	158
الحارث بن عمران	139

الاسم	الصحيفة
-م-	
محمد بن إسحاق المسيبي	159
محمد بن إسحاق بن يسار	106,91
محمد بن سلمة	91
محمد بن سوقة	140
محمد بن عبد الرحمن	152
محمد بن معن	136
مخرمة بن بكير	145
معمّر	98
معن بن الوليد	133
-ن-	
نافع بن أبي نعيم	154
النضر بن محمد	141
-ه-	
هشام بن سعد	115
-و-	
واقد بن محمد	112
وكيع بن الجراح	104
-ي-	
يحيى بن سعيد	159
يحيى بن سعيد الأنصاري	150
يوسف بن سليمان	157

الاسم	الصحيفة
شريح بن النعمان	130
-ص-	
صفوان بن سليم	127,112
-ط-	
طلحة بن عبيد الله	123
-ع-	
عبد الرحمن بن عائش الحضرمي	120,119
عبد الرحمن بن القاسم	154
عبد العزيز الدراوردي	157
عبد الله بن نصر	152
عبيد الله بن أبي جعفر	112
عبيد الله بن عبد الله	91
عطاء بن يسار	126
عكرمة بن عبد الله	105
عمرو بن شعيب	146
عمرو بن يحيى المازني	97
عيسى بن موسى	113
-ف-	
الفضل بن غانم	141
-ق-	
القاسم بن محمد	150
-ك-	
أبو كثير	145

فهرس الأماكن والبلدان

مرتبة حسب حروف المعجم

الصحيفة	المكان أو البلد
أ-	
7	إشبيلية
10	الأشبونة
ب-	
10	بطلوس
11	بنسية
ج-	
9	حمص
134	حرّة واقم
د-	
10	دانية
هـ-	
155	سد الروحاء
ش-	
11	شاطبة
11	شتيرين
ط-	
17	طليطلة
ق-	
5	قرطبة
117	القبلية

فهرس إطلاقات الحسن عند

ابن عبد البر في النهيد

رتبت إطلاقات الحسن عند ابن عبد البر حسب عدد أحاديثها.

على الصحيح	
(282/1)	
(197/4)	
(197/4)	
(98/14)	
(358/14)	
(189/16)	
(172/18)	
(135/20)	
(121/24)	

المختلف فيه	
(290/5)	
(19/12)	
(301/18)	
(111/20)	

المختلف في إسناد	
(251/3)	
(195/4)	
(321/24)	
(247/24)	

الحديث المرسل	
(115/1)	
(150/5)	
(41/8)	
(254/16)	

الراوي الضعيف	
(55/6)	
(76/6)	
(301/18)	

الحسن اللغوي	
(21/21)	
(269/23)	

الحديث المنقطع	
(142/21)	
(142/21)	

الحديث المعتضد	
(173/20)	

الراوي المستور	
(247/20)	

فهرس الألفاظ المركبة عند

ابن عبد البر في التمهيد

رتبت الألفاظ المركبة للحسن عند ابن عبد البر حسب عدد أحاديثها

حسن	
صالح	
(238/3)	
(430/6)	
(195/17)	
(279/18)	
(223/21)	

حسن	
صحيح	
(165/3)	
(162/21)	
(106/24)	

صحيح	
حسن غريب	
(62/3)	

حسن	
غريب	
(374/24)	

حسن	
جيد	
(309/24)	

فهرس الأحاديث التي حسنها ابن عبد البر في النهيد

يعتبر هذا الفهرس ملحقاً لجموعة الأحاديث المرفوعة التي تنوعت صيغ ابن عبد البر في تحسينها والتي استنتجها من الدراسة في هذا البحث، وقد رتب مواضيع ورود هذه الصيغ في التمهيد على النحو الآتي:

صيفة "أحسن إسناد"	(300/1) (121/2) (11/3) (125/5) (453/6) (88/10) (70/12) (179/15) (51/16) (239/16) (255/16) (120/18) (239/20) (65/21) (55/22) (31/24) (134/24)	صيفة "أحسن حديث"	(289/1) (138/2) (218/2) (282/2) (202/3) (179/7) (162/9) (184/9) (439/17) (13/19) (221/20) (222/20) (93/22) (76/24) (287/24) (406/24)	صيفة "أحسن ساقه"	(152/6) (22/8) (39/8) (205/8) (265/9) (54/10) (167/16) (171/17) (13/18) (110/21) (58/22) (37/23) (360/24)	صيفة "أحسن الأسانيد"	(305/4) (322/4) (338/4) (341/4) (165/19) (205/22) (333/22) (69/23) (202/24)	صيفة "أحسن ماري"	(219/1) (53/8) (337/13) (10/19) (29/20) (64/20) (248/23) (433/23)	صيفة "أحسن الطرق"	(251/19) (265/22) (425/24)	صيفة "أحسن الأحاديث"	(221/1) (165/18) (65/19)	صيفة "ساقه حسه"	(65/23) (244/23)	صيفة "أحسن روايه"	(249/2)	صيفة "أحاديث حسان"	(256/9)	صيفة "أسانيد حسان"	(333/22)
----------------------	--	---------------------	---	---------------------	---	-------------------------	---	---------------------	--	----------------------	----------------------------------	-------------------------	--------------------------------	--------------------	---------------------	----------------------	---------	-----------------------	---------	-----------------------	----------

فهرس المصادر والمراجع

رتبت قائمة المصادر والمراجع وفق الحروف الهجائية مبتدئة بعنوان الكتاب، ثم صاحبه ومحققه، ثم دار النشر وسنة الطبع، والمعلومات الناقصة رمزت لها بنقاط متتالية .

الرقم	عنوان الكتاب	صاحب الكتاب ومحققه	دار النشر وسنة الطبع
-أ-			
01	الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة .	أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي.	مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - ط (3): (1414هـ-1993م).
02	الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان.	الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: 739هـ).	دار الكتب العلمية - بيروت - ط(1): (1407هـ-1987م).
03	إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل.	محمد ناصر الدين الألباني.	المكتب الإسلامي - بيروت - ط(2): (1405هـ-1985م).
04	الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كلية بالإيجاز والاختصار.	الإمام الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي (ت: 463هـ) تحقيق: د/عبد المعطي أمين قلعجي.	دار الوعي - حلب - ط(1): (1414هـ-1993م).
05	أسباب اختلاف المحدثين.	خلدون الأحذب.	الدار السعودية ط(1): (1405هـ-1985م).
06	الاستيعاب في معرفة الأصحاب.	الإمام الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي (ت: 463هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي	دار الجيل - بيروت - ط(1): (1412هـ-1992م).

الرقم	عنوان الكتاب	صاحب الكتاب ومحققه	دار النشر وسنة الطبع
07	الإصابة في تمييز الصحابة.	شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ).	دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط(1): (1328 هـ).
08	الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستغربين والمستشرقين.	خير الدين الزركلي (ت: 1369 هـ).	ط(2): ط(1): (1328 هـ).
09	الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح.	تقي الدين بن دقيق العيد (ت: 702 هـ).	دار الكتب العلمية - بيروت - (1406 هـ - 1986 م).
10	الإمام أبو عمر يوسف بن عبد البر: حياته، آثاره العلمية ومنهجه في فقه السنة.	محمد بن يعيish.	وزارة الأوقاف - المغرب - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط(1): (1390 هـ - 1970 م).
11	الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين.	د/نور الدين عتر.	
ب -			
12	الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث.	أحمد شاكر (ت: 1377 هـ) تعليق: نصر الدين الألباني. تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري.	مكتبة المعارض - الرياض - ط(1): (1417 هـ - 1996 م).
13	البداية والنهاية.	أبو الفدا الحافظ ابن كثير (ت: 774 هـ).	دار الفكر - بيروت - ط(2): (1402 هـ - 1981 م).
14	بذل المجهود في حل أبي داود.	الشيخ خليل أحمد السهارنفوري (ت: 1349 هـ) تعليق: محمد زكرياء بن يحيى الكاندهلوي.	دار الكتب العلمية - بيروت -

الرقم	عنوان الكتاب	صاحب الكتاب ومحققه	دار النشر وسنة الطبع
15	بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس.	أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي. تحقيق: د/روحية عبد الرحمن السويفي.	دار الكتب العلمية - بيروت - ط(1): (1417هـ - 1997م).
16	بهجت المجالس وأنس المجالس وشحد الذاهن والهاجس.	الإمام الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي (ت: 463هـ) تحقيق: محمد مرسي الخولي.	دار الكتب العلمية - بيروت - دار طيبة - الرياض -
17	بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام للإشيلي.	ابن القطان الفاسي أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الملك (ت: 628هـ) تحقيق: الحسين آيت سعيد.	
-ت-			
18	تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس.	أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي المعروف بابن الفرضي (ت: 403هـ).	مكتبة الخانجي - مصر - ط(2): (1408هـ - 1988م).
19	التاريخ الكبير.	الحافظ عبد الله إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري (ت: 256هـ).	دار الكتب العلمية - بيروت -
20	تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.	أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي (ت: 463هـ).	دار الكتب العلمية - بيروت -
21	تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي.	ابن عبد الرحمن المباركفوري (ت: 1353هـ).	دار الكتب العلمية - بيروت - ط(1):
22	تدريب الراوي في شرح تقريب النووي.	جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ) تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.	دار الفكر ط(1):
23	تذكرة الحفاظ.	شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: 748هـ).	دار الكتب العلمية - بيروت - ط(11):
24	ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك.	أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي (ت: 544هـ) تحقيق: د/أحمد بكير محمود.	مكتبة الحياة - بيروت -

الرقم	عنوان الكتاب	صاحب الكتاب ومحققه	دار النشر وسنة الطبع
25	الترغيب والترهيب من الحديث الشريف.	الحافظ أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت: 656هـ) تحقيق: مصطفى محمد عمارة.	المكتبة العصرية - بيروت - (1408هـ - 1987م).
26	تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما.	الحافظ أبو عبد الله الحاكم (ت: 405هـ) تحقيق: كمال يوسف الحوت.	مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - ط(1): (1407هـ - 1987م).
27	التعريفات.	علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت: 816هـ) تحقيق: عبد المنعم الحفني.	دار الرشاد - القاهرة -
28	تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين - رد على أبي غدة ومحمد عوامة -	هادي عمير المرخلي.	مكتبة دار السلام - الرياض - ط(1): (1411هـ - 1991م).
29	التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح.	عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر زين الدين العراقي (ت: 806هـ).	مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت - ط(2):
30	تقريب التهذيب.	أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.	دار الكتب العلمية - بيروت - ط(1): (1413هـ - 1993م).
31	التكملة لكتاب الصلة.	أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي المعروف بابن الآبار.	مكتب نشر الثقافة الإسلامية (1375هـ).
32	تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير.	الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ) تحقيق: د/ شعبان محمد إسماعيل.	مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - (1292هـ - 1979م).
33	التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسامي.	أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي (ت: 463هـ) تحقيق: مجموعة من المؤلفين.	وزارة الأوقاف المغربية ط(1): (1412هـ - 1992م).

الرقم	عنوان الكتاب	صاحب الكتاب ومحققه	دار النشر وسنة الطبع
34	المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين.	الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي (ت: 345هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد.	دار الوعي - حلب - ط(2): (1402هـ - 1982م).
35	تهذيب التهذيب.	أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ).	دار الفكر - بيروت - ط(1): (1404هـ - 1984م).
36	تهذيب الكمال في أسماء الرجال.	أبو الحجاج يوسف المزي (ت: 742هـ) تحقيق: د/بشار عواد معروف.	مؤسسة الرسالة - بيروت - ط(2): (1403هـ - 1983م).
37	توجيه النظر إلى أصول الأثر.	طاهر الجزائري (ت: 1330هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.	مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - ط(1): (1416هـ - 1995م).
38	توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار.	محمد بن إسماعيل الأمير الحسيني الصنعاني (ت: 1182هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.	المكتبة السلفية - المدينة المنورة - (1973م).
39	التوقيف على مهمات التعاريف.	محمد عبد الرؤوف المناوي (ت: 1031هـ) تحقيق: د/محمد رضوان الداية.	دار الفكر - بيروت - ط(1): (1410هـ - 1990م).
- ث -			
40	الثقات.	الإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت: 354هـ). ط(1): (1393هـ - 1973م).	مؤسسة الكتب الثقافية - الهند -
- ج -			
41	جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله.	أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي (ت: 463هـ).	دار الكتب العلمية - بيروت -
42	جامع البيان في تفسير القرآن.	الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: 310هـ).	دار الفكر - بيروت - (1398هـ - 1978م).
43	الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.	أبو بكر بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: 463هـ) تحقيق: محمد عجاج الخطيب.	مؤسسة الرسالة - بيروت - (1411هـ - 1991م).

الرقم	عنوان الكتاب	صاحب الكتاب ومحققه	دار النشر وسنة الطبع
44	الجامع المختصر من السنن عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل .	أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت: 279هـ) .	
45	الجرح والتعديل .	أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الرازي (ت: 327هـ)	دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط(1): (1371هـ - 1952م) .
46	جذوة المقتبس .	أبو عبد الله بن فتوح الحميدي .	مكتب نشر الثقافة الإسلامية (1375هـ) .
47	جمهرة اللغة .	أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت: 321هـ) تحقيق: رمزي منير بعلبكي .	دار العلم للملايين - بيروت - ط(1): (1407هـ - 1987م) .
-ح-			
48	حجة الله البالغه .	أحمد المعروف بشاه ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي .	دار التراث - القاهرة -
49	الحديث المعلول وقواعد وضوابط	د/حمزه عبد الله المليباري .	دار الهدى - الجزائر -
50	حلية الأولياء وطبقة الأصفياء .	أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: 430هـ) .	دار الكتاب العربي - بيروت - ط(3): (1400هـ - 1980م) .
-خ-			
51	الخلاصة في أصول الحديث	الحسن بن محمد الطيبي (ت: 743هـ) تحقيق: صبحي السامرائي .	ديوان الأوقاف - بغداد - (1391هـ) .
-د-			
52	درء تعارض العقل والنقل .	تقي الدين أحمد بن عبد الحليم عبد السلام بن تيميه (ت: 728هـ) .	دار الكتب العلمية - بيروت -
53	الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب	برهان الدين إبراهيم علي بن فرحون اليعمري (ت: 799هـ) .	مطبعة السعادة - مصر - ط(1): (1329) .

الرقم	عنوان الكتاب	صاحب الكتاب ومحققه	دار النشر وسنة الطبع
-ذ-			
54	الذخيرة في معرفة أهل الجزيرة.	أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت: 542هـ) تحقيق: د/إحسان عباس.	دار العريضة للكتاب-ليبيا- ط(1): (1399هـ-1979م).
55	ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم.	الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت: 385هـ) تحقيق: -بوران الصناوي -كمال يوسف الحوت.	مؤسسة الكتب الثقافية-بيروت- ط(1): (1406هـ-1985م).
-ر-			
56	الرجال الذين تكلم عليهم الحافظ المنذري جرحا وتعديلا في كتابه الترغيب والترهيب والرواة المختلف فيهم ورسالة في الجرح والتعديل.	الحافظ المنذري (ت: 656هـ) تعليق: أبو أسماء ماجد بن محمد.	مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي -جيزة - ط(1): (1410-1989م).
-س-			
57	سنن ابن ماجه	الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (ت: 275هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.	دار الفكر.....
58	سنن أبي داود	الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت: 275هـ) تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد.	دار الفكر.....

الرقم	عنوان الكتاب	صاحب الكتاب ومحققه	دار النشر وسنة الطبع
59	سنن النسائي	أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخرساني (ت: 303هـ).	دار الكتاب العربي - بيروت -
60	سنن الدارمي	الحافظ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت: 255هـ) تحقيق: عبد الله هاشم.	حديث أكاديمي - باكستان - (1404هـ - 1984م).
61	السنن الكبرى	الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: 458هـ).	دار الفكر.....
62	سير أعلام النبلاء	شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: 748هـ) تحقيق: - شعيب الأرناؤوط - حسين الأسد	مؤسسة الرسالة - بيروت - ط(1): (1401هـ - 1981م).
ش -			
63	شذرات الذهب في أخبار من ذهب.	أبو الفلاح عبد الحي بن العماد (ت: 1089هـ).	دار الكتب العلمية - بيروت -
64	شرح الديباج المذهب في مصطلح الأثر.	شمس الدين محمد منلا حنفي التبريزي.	مطبعة مصطفى الباقي الحلبي (1372هـ).
65	شرح علل الترمذي	الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت: 795هـ) تحقيق: صبحي السامرائي	 ط(3): (1405هـ - 1985م).
66	شرح الألفية للعراقي المسماة: بالتبصرة والتذكرة.	عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر زين الدين العراقي (ت: 806هـ).	دار الكتب العلمية - بيروت -
67	شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك.	محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت: 1122هـ).	دار الكتب العلمية - بيروت - ط(1): (1411هـ - 1990م).
68	شرح معاني الآثار.	أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الطحاوي (ت: 321هـ) تحقيق: - محمد زهري النجار - محمود سيد جاد الحق.	عالم الكتب - بيروت - ط(1): (1414هـ - 1994م).

الرقم	عنوان الكتاب	صاحب الكتاب ومحققه	دار النشر وسنة الطبع
69	شرح السنة.	أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: 516هـ) تحقيق: - الشيخ علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود.	دار الكتب العلمية - بيروت - ط(1): (1412هـ - 1992م).
70	شعب الإيمان.	أبو بكر بن الحسين البيهقي (ت: 458هـ) تحقيق: محمد السعيد زغلول.	دار الكتب العلمية - بيروت - ط(1): (1410هـ - 1990م).
-ص-			
71	صحيح البخاري.	أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم المغيرة البخاري (ت: 256هـ).	شركة الشهاب - الجزائر - (1410هـ - 1990م).
72	صحيح مسلم.	أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت: 261هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.	دار إحياء التراث العربي - بيروت -
73	صحيح ابن خزيمة	أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: 311هـ) تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.	المكتب الإسلامي - بيروت - ط(2): (1412هـ - 1992م).
74	صحيح سنن النسائي باختصار السند.	محمد ناصر الدين الألباني.	مكتب التربية العربية - دول الخليج - ط(1): (1409هـ - 1988م).
75	صحيح الترغيب والترهيب.	محمد ناصر الدين الألباني.	المكتب الإسلامي - بيروت - ط(2): (1406هـ - 1986م).
76	الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم.	أبو القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بأبن بشكوال (ت: 578هـ).	مكتبة الخزانجي - القاهرة - ط(2): (1414هـ - 1994م).
-ض-			
77	ضعيف سنن ابن ماجه.	محمد ناصر الدين الألباني.	المكتب الإسلامي - بيروت - ط(1): (1408هـ - 1988م).

الرقم	عنوان الكتاب	صاحب الكتاب ومحققه	دار النشر وسنة الطبع
78	الضعفاء الكبير.	أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت: 322هـ) تحقيق: د/عبد المعطي أمين قلعجي.	دار الكتب العلمية - بيروت - ط(1): (1404هـ - 1984م).
-ط-			
79	الطبقات الكبرى	محمد سعد بن منيع المعروف بابن سعد تحقيق: محمد عبد القادر عطا.	دار الكتب العلمية - بيروت - ط(1): (1410هـ - 1990م).
80	طبقات الحفاظ.	جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: 911هـ).	دار الكتب العلمية - بيروت - ط(1): (1403هـ - 1983م).
81	طرح التثريب في شرح التثريب.	زين الدين أبي الفضل العراقي (ت: 806هـ).	مكتبة ابن تيمية - القاهرة -
-ظ-			
82	ظفر الأماني في مختصر الجرجاني.	أبو الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي.	دار القلم - الإمارات العربية المتحدة - ط(1): (1415هـ - 1995م).
-ع-			
83	العبر في خبر من غير.	شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: 748هـ) تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد.	دار الكتب العلمية - بيروت - ط(1): (1405هـ - 1985م).
84	عقيدة ابن عبد البر في التوحيد والإيمان.	سليمان بن صالح بن عبد العزيز الغصن.	دار العاصمة - السعودية - ط(1): (1416هـ - 1996م).
85	علوم الحديث ومصطلحه.	صبيحي الصالح.	دار العلم للملايين - بيروت -
86	علم الحديث.	تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية (ت: 728هـ) تحقيق: موسى محمد علي.	دار الفكر - الجزائر - ط(3): (1413هـ - 1993م).

الرقم	عنوان الكتاب	صاحب الكتاب ومحققه	دار النشر وسنة الطبع
87	علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام.	إبراهيم بن الصديق.	 (1415هـ-1995م).
88	علل الحديث.	أبو محمد عبد الرحمن الحافظ ابن أبي حاتم (ت: 327هـ).	دار المعرفة - بيروت - (1405هـ-1985م).
89	علل الترمذي الكبير.	أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت: 279هـ).	عالم الكتب - بيروت - ط(1): (1409هـ-1989م).
90	علل الدارقطني.	تحقيق: - صبحي السامرائي - أبو المعاطي النوري - محمود محمد خليل الصعيدي.	دار طيبة - الرياض - ط(1): (1405هـ-1985م).
91	العلل المتناهية في الأحاديث الواهية.	أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت: 597هـ).	دار الكتب العلمية - بيروت - ط(1): (1403هـ-1983م).
- غ -			
92	غريب الحديث.	أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت: 238هـ).	 ط(2): (1396هـ-1976م).
- ف -			
93	الفائق في غريب الحديث..	محمود بن عمر الزمخشري (ت: 538هـ) تحقيق: - علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم.	دار المعرفة - بيروت - ط(2):
94	فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث.	شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت: 902هـ) تحقيق: - الشيخ صلاح محمد - محمد عويضة.	دار الكتب العلمية - بيروت - (1417هـ-1996م).

الرقم	عنوان الكتاب	صاحب الكتاب ومحققه	دار النشر وسنة الطبع
95	فتح الباري شرح صحيح البخاري.	أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ) تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.	دار المعرفة - بيروت-
96	الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة.	محمد بن علي الشوكاني (ت: 1250هـ). تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي.	المكتب الإسلامي - بيروت- ط(2): (1392هـ).
-ق-			
97	القاموس المحيط.	الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي (ت: 817هـ).	دار الكتاب العربي.....
98	قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث.	محمد جمال الدين القاسمي تحقيق: محمد بهجة البيطار.	دار النفائس - بيروت- ط(1): (1407هـ-1987م).
-ك-			
99	الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة.	شمس الدين الذهبي (ت: 778هـ) تحقيق: -عزت علي عيد عطية- -موسى محمد علي الموشي.	دار الكتب الحديثة ط(1): (1392هـ-1972م).
100	الكامل في ضعفاء الرجال.	الإمام الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني تحقيق: يحيى مختار غزاوي.	دار الفكر - بيروت- ط(3): (1409هـ-1988م).
101	كتاب عون المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود.	أبو إسحاق الحويني الأثري.	دار الكتاب العربي - بيروت- ط(2): (1414هـ-1994م).
102	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.	مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة	وكالة المعارف.....
103	الكليات.	أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت: 1094هـ) تحقيق: د/عدنان درويش محمد المصري.	مؤسسة الرسالة - بيروت- ط(2): (1413هـ-1993م).

الرقم	عنوان الكتاب	صاحب الكتاب ومحققه	دار النشر وسنة الطبع
104	كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال.	علاء الدين المتقي بن حسام الدين الهندي البرهانفوري (ت: 975هـ).	مؤسسة الرسالة - بيروت - ط(2): (1413هـ - 1993م).
-ل-			
105	اللائي المصنوعة في الأحاديث الموضوعية.	الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: 911هـ).	دار المعرفة - بيروت -
106	لسان العرب.	جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت: 711هـ).	دار المعارف - القاهرة -
107	لسان اللسان تهذيب لسان العرب.	جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت: 711هـ).	دار الكتب العلمية - بيروت - ط(1): (1413هـ - 1993م).
108	لسان الميزان.	الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ) تحقيق: - عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض.	دار الكتب العلمية - بيروت - ط(1): (1416هـ - 1996م).
109	لمحات في أصول الحديث.	د/محمد أديب صالح.	المكتب الإسلامي - بيروت - ط(5): (1409هـ - 1988م).
-م-			
110	مجمع الزوائد ومنبع الفوائد.	الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: 807هـ) بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر.	مكتب المقدسي - القاهرة -
111	المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين.	الإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي (ت: 354هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد.	دار الوعبي - حلب - ط(2): (1402هـ - 1982م).
112	مختصر سنن أبي داود.	الحافظ المنذري تحقيق: محمد حامد الفقي.	مكتبة السنة المحمدية.
113	مختار الصحاح.	محمد بن أبي بكر الرازي تحقيق: محمد حامد الفقي.	دار الهدى - الجزائر - ط(4): (1410هـ - 1990م).

الرقم	عنوان الكتاب	صاحب الكتاب ومحققه	دار النشر وسنة الطبع
114	مدارج السالكين بين منازل "إياك نعبد وإياك نستعين"	ابن قيم الجوزية (ت: 751هـ) تحقيق: محمد حامد الفقي	دار الكتاب العربي - بيروت - (1360هـ - 1941م).
115	المستدرک علی الصحیحین.	الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيساوي (ت: 405هـ).	دار الكتاب العربي - بيروت -
116	مسند الإمام الشافعي.	الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت: 204هـ).	دار الكتاب العلمية - بيروت - ط(1): (1400هـ - 1980م).
117	المسند.	الإمام الحافظ عبد الله بن الزبير الحميدي (ت: 219هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.	المكتبة السلفية - المدينة المنورة -
118	مسند أبي يعلى الموصلي.	الإمام الحافظ أحمد بن علي بن المثنى التميمي (ت: 307هـ) تحقيق: حسين سليم أسد.	دار الثقافة العربية - دمشق - ط(1): (1412هـ - 1992م).
119	مسند الإمام أحمد.	أبو عبد الله أحمد بن حنبل (ت: 241هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر.	دار الفكر وطبعة مكتبة التراث الإسلامي - القاهرة -
120	مشكل الآثار.	الإمام أبو جعفر الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي (ت: 321هـ).	دار صادر - بيروت - ط(1): (1333هـ).
121	المصنف في الأحاديث والآثار.	الإمام الحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبه (ت: 235هـ) تحقيق: مختار أحمد الندوي.	الدار السلفية - الهند - ط(1): (1400هـ - 1980م).
122	المصنف.	الحافظ أبو عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: 211هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.	
123	الموضوعات.	الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت: 597هـ) خرج أحاديثه: توفيق حمدان.	دار الكتب العلمية - بيروت - ط(1): (1415هـ - 1995م).
124	مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث.	عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى المعروف بابن الصلاح (ت: 643هـ) تحقيق: د/ مصطفى ديب البغا.	دار الهدى - الجزائر -

الرقم	عنوان الكتاب	صاحب الكتاب ومحققه	دار النشر وسنة الطبع
125	معجم مقاييس اللغة.	أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء (ت: 395هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون.	مكتبة الخانجي - مصر - ط (3): (1402هـ - 1981م).
126	معجم البلدان.	شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت: 626هـ) تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي.	دار الكتب العلمية - بيروت ط (1): (1410هـ - 1990م).
127	معالم السنن.	أبو سليمان الخطابي (ت: 388هـ) تحقيق: محمد حامد الفقي.	مكتبة السنة المحمدية - القاهرة -
128	المعجم الكبير.	الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: 360هـ) تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي	 ط (2): (1404هـ - 1984م).
129	المعجم الصغير للطبراني.	الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني (ت: 360هـ) تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.	دار الفكر ط (2): (1401هـ - 1981م).
130	المعجم الأوسط للطبراني.	الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني (ت: 360هـ) تحقيق: د/ محمود الطحان.	مكتبة المعارف - الرياض - ط (1): (1415هـ - 1995م).
131	المغرب في حلي المغرب.	ابن سعيد المغربي تحقيق: د/ شوقي ضيف	دار المعارف - مصر - ط (2):
132	المغني في الضعفاء	شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ) تحقيق: نور الدين عتر.	
133	مناهج الحديث في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة.	المرتضي الزين أحمد.	مكتبة الرشاد - الرياض - ط (1): (1415هـ - 1994م).
134	المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي.	بدر الدين بن جماعة (ت: 733هـ) تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان.	دار الفكر - دمشق - ط (2): (1406هـ).
135	المنهج الحديث في علوم الحديث - قسم مصطلح الحديث -	محمد محمد السماحي.	دار الأنوار - مصر - (1382هـ - 1963م).

الرقم	عنوان الكتاب	صاحب الكتاب ومحققه	دار النشر وسنة الطبع
136	المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -	الحافظ أبو محمد عبد الله بن الجارود (ت: 307هـ) تعليق: عبد الله عمر البارودي.	مؤسسة الكتب الثقافية ط(1): (1408هـ - 1988م)
137	المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود	محمود محمد خطاب السبكي.	مؤسسة التاريخ العربي - بيروت - ط(2): (1394هـ)
138	منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها.	د/وليد بن حسن العاني.	دار النفائس - الأردن - ط(1): (1418هـ - 1997م).
139	الموقظة في علم مصطلح الحديث.	شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: 748هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.	مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - ط(1): (1405هـ - 1985م).
140	موسوعة أقوال أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله.	- أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عبيد - محمود محمد خليل.	عالم الكتب - بيروت - ط(11): (1417هـ - 1997م)
141	موطأ الإمام مالك.	مالك بن أنس الأصبحي المدني (ت: 179هـ) رواية: يحيى بن يحيى الليثي.	دار النفائس - بيروت - ط(11): (1410هـ - 1990م).
142	موضح أوهام الجمع والتفريق.	الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: 463هـ).	مؤسسة الكتب الثقافية (1378هـ - 1959م).
143	ميزان الاعتدال في نقد الرجال.	أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: 748هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي.	دار المعرفة - بيروت -
-ن-			
144	النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة.	جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتايكي (ت: 874هـ).	المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة
145	نزهة النظر بشرح نخبة الفكر.	أحمد بن علي بن محمد بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ).	

الرقم	عنوان الكتاب	صاحب الكتاب ومحققه	دار النشر وسنة الطبع
146	نصب الراية لأحاديث الهداية.	جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت: 762هـ).	دار الحديث - القاهرة -
147	نظرات جديدة في علوم الحديث.	د/حمزة عبد الله الملباري.	
148	نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب.	أحمد بن محمد المقرئ التلمساني تحقيق: د/إحسان عباس.	دار صادر - بيروت - (1388هـ - 1968م)
149	النكت على كتاب ابن الصلاح	أحمد بن علي محمد بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ) تحقيق: - مسعود عبد الحميد السعدني - محمد فارس.	دار الكتب العلمية - بيروت - ط(1): (1414هـ - 1994م)
150	النكت الظراف على الأطراف - مطبوع بهامش تحفة الأشراف -	أحمد بن علي محمد بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)	المكتب الإسلامي - بيروت - ط(2): (1403هـ - 1983م)
151	النهاية في غريب الحديث والأثر.	مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير (ت: 606هـ) تحقيق: - طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الكناخي.	دار الفكر - لبنان -
-ه-			
152	هدية العارفين لأسماء المؤلفين وآثار المصنفين.	إسماعيل باشا البغدادي.	مطبعة المعارف الجليلية (1955م).
-و-			
153	وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان.	شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلّكان (ت: 681هـ) تحقيق: د/إحسان عباس.	دار صادر - بيروت -

فهرس الموضوعات

الصحيفة	الموضوع
	-المقدمة
	-الفصل التمهيدي-
1	حياة ابن عبد البر ودراسة تحليلية لكتابه التمهيدي
2	-المبحث الأول: اسمه وأسرته ونشأته ورحلاته ومذهبه.....
3	• المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.....
3	-الفرع الأول: اسمه.....
3	-الفرع الثاني: نسبه.....
4	-الفرع الثالث: كنيته.....
4	-الفرع الرابع: لقبه.....
5	• المطلب الثاني: مولده وأسرته ونشأته العلمية ورحلاته ومذهبه.....
5	-الفرع الأول: مولده.....
6	-الفرع الثاني: أسرته.....
8	-الفرع الثالث: نشأته العلمية ورحلاته.....
11	-الفرع الرابع: مذهب الفقه والعقدي.....
13	-المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه ومصنفاته ووفاته وثناء العلماء عليه ومآلف حوله.....
14	• المطلب الأول: شيوخه وتلاميذه.....
14	-الفرع الأول: شيوخه.....
15	-الفرع الثاني: تلاميذه.....
17	• المطلب الثاني: مصنفاته ووفاته وثناء العلماء عليه ومآلف حوله.....
17	-الفرع الأول: مصنفاته.....
21	-الفرع الثاني: وفاته.....
22	-الفرع الثالث: ثناء العلماء عليه.....
23	-الفرع الرابع: الدراسات التي ألف حوله.....

الموضوع

الاصحاف

- 25-المبحث الثالث: دراسة تحليلية لكتابه التمهيد
- 26 • المطلب الأول: التعريف بكتاب التمهيد والهدف من تأليفه
- 26-الفرع الأول: التعريف بكتاب التمهيد
- 26-الفرع الثاني: الهدف من تأليف كتاب التمهيد
- 27 • المطلب الثاني: منهجية كتاب التمهيد وخطته وقيمته ومختلف الدراسات حوله
- 27-الفرع الأول: منهجية كتاب التمهيد
- 28-الفرع الثاني: خطة كتاب التمهيد
- 31-الفرع الثالث: قيمة التمهيد من خلال أقوال العلماء فيه
- 32-الفرع الرابع: مختلف الدراسات حول التمهيد

-الفصل الأول-

33

الحديث الحسن عند المحدثين

- 34-المبحث الأول: تعريف الحديث الحسن وأقسامه
- 35 • المطلب الأول: تعريف الحديث الحسن
- 35-الفرع الأول: تعريف الحسن لغة
- 36-الفرع الثاني: تعريف الحسن اصطلاحاً
- 56 • المطلب الثاني: أقسام الحديث الحسن
- 56-الفرع الأول: الحسن لذاته
- 57-الفرع الثاني: الحسن لغيره
- 60-المبحث الثاني: ارتقاء الحديث الحسن ومراتبه وحجّيته ومظانه
- 61 • المطلب الأول: ارتقاء الحديث الحسن إلى مرتبة الصحيح
- 61-الفرع الأول: ارتقاء الحسن لذاته لمرتبة الصحيح
- 63-الفرع الثاني: ارتقاء الحسن لغيره لمرتبة الصحيح
- 63 • المطلب الثاني: مراتب الحديث الحسن وحجّيته ومظانه
- 63-الفرع الأول: مراتب الحديث الحسن
- 64-الفرع الثاني: حجّة الحديث الحسن
- 67-الفرع الثالث: مظان الحديث الحسن

- 71-المبحث الثالث: إطلاقات الحسن ودلالة المصطلحات الحديثية المركبة في الجامع
- 72 • المطلب الأول: إطلاقات الحسن عند المحدثين
- 72-الفرع الأول: إطلاقاتهم الحسن على المعنى اللغوي
- 73-الفرع الثاني: إطلاقاتهم الحسن على الصحيح
- 74-الفرع الثالث: إطلاقاتهم الحسن على أحاديث السنن
- 74-الفرع الرابع: إطلاقاتهم الحسن على المعنى الاصطلاحي
- 76-الفرع الخامس: إطلاقاتهم الحسن على غير ذلك
- 76 المطلب الثاني: دلالة المصطلحات الحديثية المركبة في الجامع
- 77-الفرع الأول: قوله: "حديث صحيح غريب"
- 78-الفرع الثاني: قوله: "حديث حسن غريب"
- 79-الفرع الثالث: قوله: "حديث حسن صحيح"
- 85-الفرع الرابع: قوله: "حديث حسن صحيح غريب"

-الفصل الثاني-

87

الحديث الحسن عند ابن عبد البر من خلال كتابه التمهيد

- 88-المبحث الأول: إطلاقات الحسن عند ابن عبد البر
- 89 • المطلب الأول: إطلاق الحسن وإرادة الحسن اللغوي أو إرادة الصحيح
- 89-الفرع الأول: إطلاق الحسن وإرادة الحسن اللغوي
- 92-الفرع الثاني: إطلاق الحسن على الحديث الصحيح
- 101 • المطلب الثاني: إطلاق الحسن على حديث الراوي المختلف فيه أو المختلف في إسناده
- 101-الفرع الأول: إطلاق الحسن على حديث الراوي المختلف فيه
- 110-الفرع الثاني: إطلاق الحسن على الحديث المختلف في إسناده
- 121 • المطلب الثالث: إطلاق الحسن على الحديث المرسل والمعتضد والمنقطع
- 121-الفرع الأول: إطلاق الحسن على الحديث المرسل
- 127-الفرع الثاني: إطلاق الحسن على الحديث المعتضد
- 132-الفرع الثالث: إطلاق الحسن على الحديث المنقطع

الصحيفة	الموضوع
134	• المطلب الرابع: إطلاق الحسن على حديث الراوي المستور والضعيف.....
134	-الفرع الأول: إطلاق الحسن على حديث الراوي المستور.....
137	-الفرع الثاني: إطلاق الحسن على حديث الراوي الضعيف.....
142	-المبحث الثاني: الألفاظ المركبة عند ابن عبد البر.....
143	• المطلب الأول: المركب من حسن صحيح وصحيح حسن غريب وحسن غريب.....
143	-الفرع الأول: من حسن صحيح.....
145	-الفرع الثاني: من صحيح حسن غريب.....
147	-الفرع الثالث: من حسن غريب.....
149	• المطلب الثاني: المركب من صالح حسن وحسن جيد.....
149	-الفرع الأول: من صالح حسن.....
158	-الفرع الثاني: من حسن جيد.....
160	-المبحث الثالث: الحسن عند ابن عبد البر ومدى حجتيه مع مقارنة بينه وبين ابن القطان..
161	• المطلب الأول: الحسن عند ابن عبد البر ومدى حجتيه.....
161	-الفرع الأول: الحسن عند ابن عبد البر من خلال إطلاقاته.....
162	-الفرع الثاني: الاحتجاج بالحديث الحسن عند ابن عبد البر.....
163	• المطلب الثاني: مقارنة الحسن بين ابن عبد البر وابن القطان.....
163	-الفرع الأول: الحسن عند ابن القطان.....
164	-الفرع الثاني: مقارنة الحسن بينهما.....
168	-الخاتمة.....
170	-الفهارس.....
171	فهرس الأحاديث.....
175	فهرس غريب الحديث.....
176	فهرس الأبيات الشعرية.....
177	فهرس الرجال.....
179	فهرس الأماكن والبلدان.....
180	فهرس إطلاقات الحسن عند ابن عبد البر في التمهيد.....

الصحيفة	الموضوع
181	فهرس الألفاظ المركبة عند ابن عبد البر في التمهيد.....
182	فهرس الأحاديث المرفوعة التي حسنها ابن عبد البر في التمهيد.....
183	فهرس المصادر والمراجع.....
200	فهرس الموضوعات.....

عبد القادر للعلوم الإسلامية